جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في علم الاجتماع الحضري

المرأة والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائر كفاءات واستراتيجيات

إعداد الطالبة:
قدوري مريم

الأستاذ المشرف:
أ.د حجيج الجنيد

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مولاي حاج مراد	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسا
حجيج الجنيد	أستاذ	جامعة وهران2	مشرفا
مرضي مصطفى	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران2	مناقشا
بن تامي رضا	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تلمسان	مناقشا
لبعير بلعباس	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
كيم صبيحة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهداء

إلى روح والدي تغمده الله برحمته الواسعة، وإلى أمي حفظها الله وأطال في عمرها، بإسميهما خطا أحرف اسمي، وأهدياني للوجود

إلى زوجي الكريم أحمد بخيت الفلاسي، الذي كان لي نعم الزوج ونعم الرجل ولم يتهاون يوما في مساعدتي والصبر معي طوال سنوات البحث والعمل.

إلى روح ابني الصغير ذو الثمان سنوات الذي وافته المنية في أول العام الدراسي لهذه السنة، إلى أبنائي وإخوتي كل باسمه

إلى كل من رافقني في مساري الأكاديمي

أساتذتي الكرام، وزملائي الأعزاء.

قدوري مريم

شكر وتقدير

نعتاد دوما كتابة أحرف الشكر كما نقولها. وفي هذا المقام، لن يكفي أي حرف ولا أي كلمة لشكر الأستاذ الدكتور حجيج الجنيد، لن يكفي توصيف شخصه الكريم، وشخصيته الطيبة، وإنسانيته الفريدة، وقيمته كرجل علم ملتزم في حقل المعرفة السوسيولوجية بالجزائر. في هذا الركن، أجد نفسي أمام مسؤولية تقديمه وأنا في حيز ضئيل لن ينصفه مهما قلت.

الأستاذ الدكتور حجيج الجنيد الذي تفضل بالإشراف على هاته الرسالة المتواضعة، والذي قدم لي الكثير من الدعم والمتابعة والانتقادات القيمة طوال فترة الدراسة، حيث تمكنا بفضل الله أولا وبفضله ثانيا المثول اليوم أمام أشخاصكم الكريمة في هذا الجمع العلمي القدير. فجزاه الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أوجه جزيل الشكر للجنة المناقشة وأشكرهم على ومجهوداتهم الكبيرة في تقييم عملنا وفي الإبداء بآرائهم وملاحظاتهم للسمو به.

ثم إن الحمد والشكر لله قبل كل من سميتهم بأسمائهم، على ما ألهمني من صبر ومثابرة لإنجاز هذا البحث الذي أرجوا من الله أن يكون بمثابة مرجعية تحمل في طياتها الفائدة العلمية لغيري من الباحثين والطلبة.

فشكرا للجميع، وتمنياتي لكم بالخير والسعادة والتألق في جميع المجالات.

قدوري مريم

الفهرس العام

مقدمة عامة	01
منهجية الدراسة	27
الفصل الأول: العمل غير رسمي: محاولة في أنثروبولوجيا العمل	
مقدمة الفصل	36
1 العمل غير الرسمي: مفهوم في ملتقى التخصصات	37
1-1 الأبعاد السوسيولوجية للعمل غير الرسمي	41
1-2 العمل غير الرسمي: محاولة سوسيو-اقتصادية للظاهرة	43
1-3 العمل غير الرسمي: المنظور الأنثروبولوجي	45
2- العمل غير الرسمي : نحو مقاربة للنوع الاجتماعي	47
2-1 النوع الاجتماعي	47
2-2 النوع الاجتماعي والعمل: أية حقائق اجتماعية واقتصادية	49
3 - التجارة غير الرسمية العابرة للحدود	53
1.3 تجارة الحقيبة: النموذج المحوري في التجارة غير الرسمية	53
2.3 التجارة العابرة للحدود: نحو أنثروبولوجيا السفر	56
4 - النساء في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود: الواقع، التكيف والاستراتيجيات.	59

1-4 واقع ممارسات المرأة الجزائرية	59
2-4 ظروف التكيف في العمل واستراتيجيات المرأة في ذلك	62
3-4 الوسيط: توظيف استراتيجي أم واقع مفروض؟	67
5- تجارة الحقيبة، العمل غير الرسمي والمدينة: أية علاقة؟	72
خاتمة الفصل	78
الفصل الثاني: العمل والنوع الاجتماعي في الجزائر: الأشكال، التطور والرهانات الجديدة	
مقدمة الفصل	80
1- **العمل الغير رسمي في الجزائر: الأشكال والمستجدات**	81
2- المرأة واستغلال الفضاء في المجتمع الجزائري	87
1-2 المرأة والاقصاء والتهميش ظاهرة بأوجه متعددة	89
2-2 إشكالية مشاركة وتمكين المرأة في الجزائر	95
3- المرأة الجزائرية والتنقل: محاولة أنثروبولوجية	101
1-3 المرأة: من التهميش إلى الاعتراف	101
2-3 هجرة المرأة: من تبعية الرجل الى الهندسة المستقلة للسفر	101
4- مكانة المرأة في سوق العمل بالجزائر	103

4- 1 المرأة في سوق العمل الرسمي بالجزائر	105
4-2 المرأة والعمل غير الرسمي في الجزائر	107
5- المرأة الجزائرية والتجارة غير رسمية العابرة للحدود: محددات اجتماعية أم توجه نحو الاستقلالية؟	110
5-1 الشعور بالإستقلالية	111
5-2 الارتباط بالعائلة والظروف السوسيواقتصادية	113
6- **المرأة في التجارة غير الرسمية: عوائق الولوج والبقاء**	115
6-1 العوائق السوسيوثقافية	116
6-2 العوائق المالية والمادية	117
7- النساء تاجرات الحقيبة: بين السفر والتجارة الإلكترونية	120
خاتمة الفصل	123
الفصل الثالث: العائلة والمرأة العاملة في تجارة الحقيبة	
مقدمة الفصل	125
1- حوصلة وانتقاء نظري حول العائلة	126
1-1 دراسات أنثروبولوجية تأسيسية حول العائلة	126

2-1 المقاربات السوسيولوجية المؤسسة للعائلة وبعد التغير في العصر الحالي	130
3-1 العائلة في الفكر المعاصر: اتجاهات ومواضيع مستحدثة	134
2- دراسات عربية وجزائرية: أطروحة العياشي وبركات	137
1-2 عنصر العياشي وتناول العائلة/ الأسرة كإشكالية في المفهوم والمقاربة	137
2-2 حليم بركات والعائلة العربية كوحدة اجتماعية إنتاجية	140
3- الأسرة الجزائرية: قراءة في ما بعد التحول بين التقليد والحداثة	141
4- نساء العمل غير الرسمي: بين الشغل والأدوار الأسرية	145
1-4 المرأة الأم: واقع التكيف بين قطب العمل وقطب الأسرة	146
2-4 الأسرة وعمل المرأة في التجارة العابرة للحدود: دعامة أم عائق؟	149
3-4 التفاوض بين الزوجين: المرأة –الزوجة والعمل	153
خاتمة الفصل	157
خاتمة عامة	158
قائمة المراجع	167
الملاحق	184

مقدمة عامة:

لقد فتحت تخصصات العلوم الاجتماعية فرصة اكتساح وفهم العديد من الظواهر التي كانت إما في طي المسكوت عنه أو ضمن تداول الخطاب السياسي، أو الحس المشترك. هذا الاكتساح والفطنة ألهمت المهتمين بهذا المجال إمكانية التعمق أكثر في ظواهر شاملة وأخرى جزئية في المجتمعات.

منذ رسالة إيميل دوركايم (Emile Durkheim) "في تقسيم العمل الاجتماعي"[1]، انفتحت السوسيولوجيا وتخصصات بينية أخرى مثل الأنثروبولوجيا وعلم النفس على فهم ظاهرة العمل وفضاءات العمل (المنظمات والمؤسسات، التشكيلات الاجتماعية للعمل والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية ... إلخ). فرغم هيمنة التناول الرسمي للعمل ومحاولات فهمه ودراسته في سياقات التصنيع والمؤسسة -والذي كان قبل نهاية الفورديزم (Fordisme) أو ما يسمى بالثلاثينيات المجيدة- كان الاهتمام منصبا على المؤسسة والعامل والأداء، فنمط السوق كان غير مشبع (Non saturé) والاهتمام كان حول كيفية تحسين الإنتاج وإنتاجية الأفراد، لكن تعقد هذه الظواهر وكثافة الاهتمام من قبل سوسيولوجيات عديدة (مدارس ومنهجيات وبراديغمات مختلفة) والاهتمامات بين- التخصصات، جعلت الباحثين ينتبهون لعدة مظاهر في العمل من بينها العمل غير الرسمي.

العمل غير الرسمي كظاهرة، كانت على هامش الاهتمام في حقل العلوم الاجتماعية، وأكثر من أثارها كان الاقتصاديون والمهتمون بالسياسات العمومية، إلى أن فتح باب النقاش الباحث الأنثروبولوجي كيت هارث (Keith hart)[2]، والذي في أحد تقاريره عن الاقتصاد والعمل غير الرسمي لصالح منظمة العمل الدولية أثار الانتباه إلى

---

[1]- إميل دوركايم، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ط2، 1982، ص145.

[2]- The human economy**, a strategy in the struggle for happiness.**
http://openanthcoop.ning.com/profiles/blogs/the-human-economy-an-aid-in-the-struggle-for-happiness#sthash.QKfhcw5y.xr48SAKF.dpbs

أهميته كحقل إنتاج وأيضا كحقل سوسيو اقتصادي له منطقه وخصوصياته في المجالين الاجتماعي والثقافي.

إن اهتمامنا بظاهرة العمل غير الرسمي، في تلاقحها مع قضايا مجتمعية مهمة تمس أساسا اهتمامنا الآخر الأساسي وهو الجندر أو الجنس وواقع المرأة، هذه الدوافع كانت قوية لتجعلنا نستكشف عالم النساء الجزائريات في العمل غير الرسمي وبالتحديد التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

هذه الأخيرة (التجارة غير الرسمية العابرة للحدود) هي معطى سوسيو اقتصادي وسوسيو ثقافي نظرا لأنها نتائج لديناميكيات مجتمعية عالمية ومحلية، أنتجت أنماط ممارسات في إطار ما يسمى "الشغل والعمل"، وأيضا تميزت بوجود فاعلين فيها، ونسق خاص أو متميز، زاده إثارة للبحث ولوج وتواجد المرأة فيه.

طبعا، التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، هي تلك الأنشطة التي تستهدف نقل مقتنيات معينة بكميات محددة، عادة تعرف بتجارة الشنطة، "الكابا" وأيضا "طراباندو"، أين يكون هناك انتقال بصفة رسمية أو غير رسمية، مصرح به أو دون تصريح بين مجالات جغرافية عابرة للحدود.

للإشارة، فإنه على مستوى بلدان جنوب المتوسط وبالخصوص المغرب الكبير، عادة ما نجد نقصا كبيرا في الإحصاءات الرسمية المؤرخة لهاذا النوع من الأنشطة، وهنا عنصر المفارقة، لأنه هناك نقص كبير في المعطيات لظاهرة بارزة للعيان وواضحة من حيث حركة الأشخاص والبضائع من معابر محددة ومدن معروفة غالبا.

هذه الظاهرة بالنسبة لنا كأكاديميين وباحثين، تعد استقطابا وإثارة لمحاولة الحصول على معطيات عن الفاعلين فيها وسيرها واستراتيجيات أصحابها، فهم "السوق" ضمن نطاقات جديدة، أين الممارسات والتصورات تختلف وتتعقد أكثر. إننا أمام عولمة مختلفة، ليست مفروضة من فوق بقدر ما أنها استجابة من الأسفل، ومحاكة بمنطق الأنشطة والنوع الاجتماعي.

إن دراستنا المقترحة تهتم أساسا بفهم ومعرفة طبيعة العلاقة بين التحولات على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وممارسات العمل في القطاع غير الرسمي للمرأة موضوع الإشكال، بالإضافة إلى محاولة فهم الخلفيات التي تدفع بالمرأة إلى الترحال والسفر من أجل ممارسة العمل خارج حدود الرقابة الرسمية وعلاقة ذلك بمسألة التنشئة الاجتماعية، إذ نهدف لفهم حدود العمل والنشاط في عمليات إعادة الانتاج داخل المجتع الجزائري.

انطلاقا من هذه العناصر تسعى الدراسة إلى إقامة تصور حول المعيش اليومي للنساء في التجارة غير الرسمية، بهدف فهم أكثر لمختلف العناصر المتعلقة بدوافع التوجه إلى هذا النشاط، وطبيعة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك وكذلك أية كفاءات موظفة ومكتسبة من خلال تجربة السفر والعمل.

إن نتائج ملاحظاتنا الميدانية منذ بداية مغامرتنا في دراسة موضوع المرأة والعمل غير الرسمي والتجارة العابرة للحدود منذ مرحلة الماجستير إلى اليوم، ومختلف الأدبيات النظرية المراجعة حول الموضوع، تحيل إلى مركزية الحراك المجتمعي والتغير الاجتماعي، فمفهوم ودلالات التغير الاجتماعي تظهر أيضا من خلال الممارسات غير الرسمية. ففي الجزائر وكغيرها من البلدان التي عاشت تجربتها الاشتراكية الخاصة، ومع بدايات تصدع المعسكر الاشتراكي، طفت إلى السطح العديد من الممارسات في الاقتصاد والعمل غير الرسمي، وبهذا فإن التحولات السوسيو ثقافية التي عرفتها العائلة الجزائرية والمجتمع ككل نفترض بقوة أنها ساهمت في الرفع من نسب مشاركة المرأة في النشاط، كما عرف تواجدها في القطاع غير الرسمي ارتفاعا معتبرا، خصوصا في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود التي أصبحت اليوم تستقطب الفئات النسوية أكثر فأكثر، لكن ما هو ظاهر في مسألة العمل غير الرسمي عموما هو اعتباره كرد فعل على ما هو موجود وممارس على المستوى الرسمي

.

عرض الدراسات السابقة:

فيما يلي سنستعرض بعضا من الأدبيات التي كانت محل مراجعة واطلاع، حيث تعمدنا أن تكون متنوعة من حيث المواضيع المرتبطة بالعمل غير الرسمي والمرأة وعلاقة غير الرسمي بالتحضر. هذه المادة التي ستأتي ما هي إلا جزء مهم من عدة أعمال أخرى تم تناولها واستغلال مادتها، فالبعض لم يعرض في مبحث مراجعة الأدبيات، إلا أننا سنستعرضه في الفصول اللاحقة وفي تحليل وعرض المعطيات.

1- بريجيت بيرتينشللو (2000): التجارة الإفريقية، الشبكات عبر الوطنية والمجتمع المحلي[3].

بالنسبة للباحثة بريجيت، يعتبر الأفارقة ذوي البشرة السوداء القاطنون في مرسيليا من الوهلة الأولى أفراد ليس لديهم أنشطة تجارية واضحة، ولكن في سنوات الثمانينات بدأت حركة كبيرة من الرعايا الأفارقة الذين يقطنون بفرنسا وخاصة مدينة مرسيليا، تتجه إلى الأنشطة التجارية، وإن كانت متواضعة إلا أنها كانت رابط تجاري قوي بين فرنسا وأفراد من دول إفريقية (موطنهم الأصلي)، بالإضافة إلى عمل الحكومة الفرنسية مطلع سنة 1990 على تشجيع الرعايا الأفارقة، خاصة الذين هم بدون وثائق والذين يقيمون في فرنسا، عملت على تحويلهم إلى رجال أعمال في بلدانهم الأصلية، إذ يتواجد في مرسيليا حوالي 40 جنسية إفريقية أغلبها من دول الساحل الإفريقي.

حسب هذه الدراسة فإن هذه المجموعات الإفريقية القاطنة بمدينة مرسيليا تمارس نشاطها التجاري العابر للحدود والأوطان دون أن تتفاعل أو تحتك بمجموعات من

[3] - BRIGITTE Bertoncello, **Commerce Africain, réseaux transnationeaux et société Locale**, H Et M Ns 1224, Mars_Avril 2000.

أصول أخرى، على غرار المغاربة (سكان شمال إفريقيا)، وبالتالي نشاطهم يمتاز بالحصر والسرية، والتعاملات التجارية تبقى بين أفراد المجتمع الواحد.

هذا في نهاية الثمانينات، لكن مع مرور الوقت اندمج العرب والأفارقة في النشاطات التجارية المشتركة وكان العامل الرئيسي ديني، إذ عملت الجمعيات الإسلامية على إعطاء فرص عديدة لاختلاط العرب المغاربة بالأفارقة المسلمين، وبالتالي تطورت العلاقات فيما بعد بين هاته المجموعات، لتصل إلى التعامل الاقتصادي والتعايش بدل علاقة الصراع والتنافس التي سادت سنوات الستينيات.

من العوامل المهمة كذلك التي أدت إلى ظهور الأنشطة التجارية العابرة للحدود الوطنية، خاصة بين مدينة مرسيليا والدول الإفريقية هي مجموعات الطلبة الأفارقة الذين جاءوا ليدرسوا في فرنسا في نهاية السبعينيات، والذين وبفعل التضامن الإفريقي بينهم شكلوا مجموعات وتجمعات متكونة من الطلبة والعمال الأفارقة، ولم تنحصر هذه الأنشطة التجارية على الرجال فقط فقد انتقلت إلى النساء الإفريقيات، مستفيدات بذلك من عدة عوامل اقتصادية عالمية، على غرار التحولات الاقتصادية الكبرى، حيث أصبحت التجارة عامل مهم للحراك الاجتماعي.

ولقد ظهر نوع من التضامن التجاري في مرسيليا بين إفريقيا البيضاء (المغاربة) وإفريقيا السوداء (الأفارقة الذين ينحذرون من المستعمرات القديمة لفرنسا)[4]، و يرجع العامل الرئيسي لهذا النوع من التضامن التجاري إلى الوضعية الهشة التي يعرفها المهاجرون من مختلف الأصول والجنسيات، إذ يعمل التضامن التجاري بينهم على تقوية وضعيتهم الاجتماعية والمالية، وتجاوز الوضعية الهشة التي يعيشها ويعرفها المهاجرون في فرنسا عموما وفي مرسيليا خصوصا (حسب هذه الدراسة).

ومن الملاحظ أن الأنشطة التجارية عرفت نوع من الحراك، بالإضافة إلى النشاط التجاري من مرسيليا إلى البلدان الإفريقية الأصلية للأفارقة، إذ تحول النشاط

[4] - GEORGES Courade, **Sophie Bouly de Lesdain, Femmes camerounaises en région parisienne: trajectoires migratoires et réseaux d'approvisionnement.** Tiers-Monde 41.164, 2000, p241.

التجاري لهؤلاء في مرسيليا من نشاط تجاري على الأرصفة والطرقات إلى أنشطة تجارية في المحلات، بدأت صغيرة و لكن فيما بعد زادت مساحتها وكبرت، ما أدى إلى تنوع في الأنشطة التجارية بداخلها[5].

في هذه الدراسة يتبين أن العولمة أدت إلى تأسيس مدن عالمية، أي مختلطة الجنسيات، وأدى هذا إلى ظهور أنشطة اقتصادية غير رسمية منشأها شبكات إثنية متضامنة، ما ساعد على الاندماج الاجتماعي في المجتمع الفرنسي بسبب علاقات العمل التي تأسست تدريجيا، وكانت بديل جيد لظاهرة البطالة والتهميش الاجتماعي، حيث بدأت بأنشطة تجارية فردية وجماعية ذات طابع إثني عابر للحدود، شكلت التجارة غير الرسمية، ثم تطورت لتصبح مؤسسات تجارية متخصصة في الاستيراد والتصدير محورها فرنسا (مرسيليا) وبلدانهم الأصلية، وبالتالي تأسيس حلقة مهمة من حلقات اقتصاد البازار.

2- روداري مريم (2003): النساء، العمل والرؤية المشرقية للمجتمع المغربي: تفكير في لا مرئية الأنشطة النسوية غير الرسمية[6].

بالنسبة للباحثة روداري مريم، أغلب الدراسات المتعلقة بالمرأة في المغرب تدور حول عدة مفاهيم على غرار التقاليد، الحداثة المرتبطة بعمل المرأة والتي تمثل رؤية مشرقية للموضوع. فعمل المرأة (حسب رأيها) عموما مرتبط بعدة عوامل، ولكن أغلبية الدراسات التي تمت في المغرب ارتبطت بخطاب يمكن أن نطلق عليه خطاب حداثي،

[5] - MARIE Sengel, **le commerce comme processus d'autonomisation parcours de femmes originaire d'Afrique noire exerçants une activité commerciales a noville (Marseille),** mémoire de DEA, 1998, p 144. In Brigitte Bertoncello, Op cit.

[6] - RODARY Meriem, **Femmes, travail et vision orientaliste de la société marocaine, réflexions sur l'invisibilisation des activités féminines informelles, communication au colloque Maghreb en immigration,** Communication présenter en el Colloque Marche du travail et genre dans les pays du Maghreb, Spécificités, points communs et synergies avec l'Europe, Rabat,2003.

وبالتالي تقوم هذه الدراسة بتتبع هذا الخطاب في العلوم الاجتماعية بالنسبة للدراسات المتعلقة بعمل المرأة غير الرسمي في المغرب، ومنه تقديم إضافة جديدة على المستوى المعرفي في هذا الموضوع.

ترى الباحثة أنه على الرغم من أن الاهتمام بعمل المرأة في المغرب بدأ مع سنوات السبعينات والثمانينات، إلا أن الدراسات المتعلقة بعمل المرأة غير الرسمي قليلة، ويبقى أول عمل تطرق إلى عمل المرأة هو سنة 1962 مع الباحثة فاطمة المرنيسي، والملاحظ من الدراسات التي تطرقت إلى عمل المرأة في المغرب ارتكزت على محاور معينة (كالنشاط المأجور، التمدرس، الفضاء العمومي).

حسب رأيها، يصنف الخطاب التحديثي أو الحداثي في خانة الخطابات الاستشراقية (المشرقية) فيما يخص عمل المرأة، ويسوق هذا الخطاب تاريخيا عمل المرأة منذ الفترة الاستعمارية، حيث بدأت بغياب التكنولوجيا في مجال العمل. ستظهر بعدها الوحدات الفلاحية، حيث نقص عمل النساء العاملات في الأنشطة الربحية في المنازل وكذلك في مجال العمل الخارجي (لحساب الرجل) بسبب السيطرة الرجالية على فضاء العمل، ثم جاءت فترة التحرر والوطنية المغربية، إذ علت أصوات تنادي بتحرر المرأة، خاصة النساء اللاتي ينتمين إلى الطبقة البرجوازية والطبقة البرجوازية الصغيرة القاطنة في المدن[7].

من أهم نتائج هذه الدراسة، أن النساء الحرفيات ينتمين إلى طبقات اجتماعية متواضعة وفقيرة، وهن اللاتي يجسدن العمل غير الرسمي في المغرب، وبالتالي هذا النوع من العمل يعمل على تكريس التهميش واللامساواة الاجتماعية في المغرب.

[7] - MERNISSI Fatima, **Des paysannes dans la ville**, Al Assas, N°9, mai 1978, In Rodary Meriem, op cit.

3- سعدية الحريري (2003): المغربيات في قلب دائرة تبادلات تجارية: بين هنا وهناك[8].

في هذه الدراسة، الباحثة سعدية الحريري توصلت إلى أنه قد تغيرت وضعية المغربيات اللاتي قدمن إلى فرنسا في سنوات السبعينيات، فأغلبهن كن من أصول ريفية وغير مستقلات عن أزواجهن والمحيط الخاص الذي استقبلهن، وكذلك كن غير مكونات في أي مجال تقريبا، ولكن الوضعية تغيرت بسبب اختلاطهن بالبيئة الاجتماعية الجديدة ومحاولتهن تحسين وضعية أسرهن، وذلك بخروجهن للعمل والمشاركة في مختلف الأنشطة بداية من الحي، واتساع مجال نشاطهن وحركتهن لتصل إلى خلق نشاطات تجارية عابرة الحدود.

ويبقى اتصالهن بوطنهن الأم المغرب قوي بسبب الذهاب والإياب والاتصال بعائلاتهم الدائم، وعودتهن إلى بلدهن، إلى أصدقائهن وأسرهن بالهداي والقطع الموجهة للبيع، فما هي طبيعة السلع التي تنقلها المغربيات معهن من فرنسا إلى المغرب أثناء عودتهن لبلدانهن الأصلية؟، لماذا تقوم المغربيات بهذا النشاط ؟، هل هذا النشاط موسمي مرتبط بالعطل الصيفية؟، وهل تمارسن هذا النشاط في اتجاه واحد (من فرنسا إلى المغرب فقط)؟.

لاحظت الباحثة من خلال جميع المقابلات مع جميع النسوة اللاتي أجرت معهن المقابلات، أن حركية السلع التي تحملنها من فرنسا إلى المغرب تشمل جميع أنواع البضائع المتطورة، مشكلة بذلك شبكة من الاقتصاد الغير رسمي، وبذلك هي تدعم نوع من التجارة تقوم بها أسرهن أو صديقاتهن[9]، ولم تتوانى بعضهن في تأسيس تجارة من هناك إلى هنا (المغرب إلى فرنسا)، ولا يقتصر هذا النشاط على فصل الصيف فقط.

---

[8] - ELHARIRI Saâdia, **Les Marocaines au Cœur d'un nouveau circuit d'échanges marchands, entre ici et là-bas,** Revue européenne des migrations internationales 19.1, 2003, pp 223-232.

[9] - GAUTHIER Catherine, **Mobilités migratoires marocaines, sociabilités et échanges marchands,** Revue européenne des migrations internationales 13.3, 1997, pp 183-210.

ولفهم أكثر لهذه الظاهرة ركزت الباحثة على العمل الميداني بمدينة جامفيل مع 100 مرأة مهاجرة مغربية، وكذلك استنادا إلى العديد من الوثائق، مشيرة إلى أن الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع قليلة جدا ناهيك عن موضوع هجرة النسوة عموما.

من خلال هذه الدراسة والتحقيق كشفت الباحثة عن وجود نوعين من البضائع والسلع التي تنقلها المغربيات من فرنسا إلى المغرب، وتجسد نوعين من التجارة النسوية. النوع الأول ويتمثل في الهدايا والعطور والملابس والأحذية والساعات والحقائب ...) وتكون موجهة إلى أفراد أسرهن، إذ يعتبر ذلك نوع من الإلزام والالتزام الاجتماعي، ومن المعيب عدم جلب الهدايا عند عودتهن إلى المغرب. والنوع الثاني يتمثل في سلع رمزية حيث كشفت العديد من النساء أنهن يقمن بمقارنة الأسعار بين المغرب وفرنسا، ويتم شرائها وبيعها في المغرب بسبب ارتفاع أسعارها هناك، وهذا بهدف مساعدة أسرهن وتحسين وضعيتهن الاجتماعية أو تمويل عطلهن.

وكشفت الدراسة أيضا عن اختلاف السلع المجلوبة من فرنسا إلى المغرب من طرف المهاجرات وذلك حسب أعمارهن، وكذلك طبيعة المناطق التي ينحدرن منها (حضرية أو ريفية) وأيضا تختلف مدة مكوثهن في المغرب، فمثلا النساء اللاتي تكون أعمارهن بين 45 و55 سنة وتكون أصولهن ريفية، تكون عطلتهن الصيفية في المغرب بعد موافقة أزواجهن، وتكون بين 10 و15 يوما، وتكون أغلبية البضائع التي يجلبنها لتموين محلات صغيرة لبيع الملابس النسائية مثلا لأحد افراد أسرهن.

توصلت هذه الدراسة إلى اتجاه المهاجرات المغربيات إلى الاستقلالية شيئا فشيئا، وتأسيس مؤسساتهن الصغيرة الخاصة، مقتحمات بذلك مجال التجارة. وتطور ذلك شيئا فشيئا، إذ لم يعد يقتصر على موسم الاصطياف، بل تجاوز ذلك ليكون على مدار السنة وهذا لتموين محلات أقاربهن بالسلع و البضائع[10]، مؤسسات بذلك لتجارة ومهنة حقيقية.

[10] - BOULEHBEL Yeza, **Dames de France et d'Algérie, une stratégie d'autonomisation à l'ombre des traditions**, Cahiers du Mage 3, 1996, pp 105-114.

4- هيلان ديس (2003): بين الدول المغاربية وتركيا: حركية وإعادة تشكيل محلي (إقليمي)[11].

بالنسبة لهيلان ديلوس، لقد تطورت وازدادت الهجرة العالمية خاصة بين الدول التي تربطها علاقات داخلية (الدول المستقبلة للمهاجرين والدول المصدرة لهم)، لذلك عملت من خلال دراستها هذه على القيام بتحقيق ميداني في مدينة إسطنبول على عينة من المهاجرين المنحدرين من المغرب العربي، وبالتالي فقد حاولت فهم طرق هجرتهم أولا، ثم طرق تنقلهم وتحركاتهم وكذلك توزيعهم في المدينة. ويعود السبب الرئيسي لهجرة المغاربة هو البطالة أو تعرفهم على شركاء في تركيا (منطقة الأناظول)، وبالتالي تأسيس روابط قوية بينهم تدفعهم إلى الهجرة للعمل أو الاستقرار في تركيا (إسطنبول).

ترى الباحثة أن هناك عامل مهم آخر لهجرة هؤلاء وهو العولمة الاقتصادية وهيمنة الاقتصاد العالمي الجديد، حيث أصبحت حركية الأشخاص ضرورة وأكثر سهولة في الفضاء العالمي والأوروبي.

لقد اعتمدت هيلان في هذه الدراسة على المقاربة متعددة التخصصات، إذ بدأت الدراسة سنة 2001 بإسطنبول، بحيث بدأت بملاحظاتها في حي مستقل للمهاجرين المغاربة، بالإضافة إلى وجود إيرانيين ومهاجرين من الشرق الأوسط، حيث أن سؤالها المطروح كان: كيف استطاع هؤلاء المهاجرين خلق فضاء مشترك للنشاط التجاري وصل تأثيره إلى أسواق الجزائر العاصمة وطرابلس؟ وبالتالي كيفية استغلال الفرصة وتكوين شبكات علائقية تربطهم بدولهم الأصلية.

ويتميز هؤلاء المهاجرين المقيمين (من بضعة أيام إلى العديد من السنوات) في إسطنبول، بخبرة اكتسبها بالخصوص الأكثر سنا، بعد إقامتهم في العديد من دول الشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية، خبرة تعتبر مهمة في استغلال الفرص المتعلقة بالتجارة المتحركة (المتنقلة)، وذلك لارتباطهم بشبكة علاقات ومعرفتهم بأماكن التبادل.

[11] - DELOS Hélène, **Entre Maghreb et Turquie**, **mobilités et recompositions territoriales**, Revue européenne des migrations, (en ligne) vol 19 N° 21, 2003.

إن مفهوم إقليم التنقل يوائم هذه الدراسة من حيث الزمان والمكان، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الشبكات، الروابط الاجتماعية والتعاملات في الفضاء (المحيط) الجغرافي، وبالتالي توصلت هذه الدراسة إلى استغلال المهاجرين المغاربة للأحياء القديمة التي يرتاد عليها السياح الأوروبيون من أجل تنشيط تجارتهم، وكذلك تأسيس شبكة علاقات قوية مع أشخاص في بلدانهم الأصلية لتصدير العديد من السلع والبضائع وهذا وفق شبكة علاقات قوية ومؤسسة سابقا في إسطنبول، تم تأسيسها على فترة طويلة من الزمن.

وبالتالي فإن حركية هؤلاء المهاجرين على مستويين مهمين وهما: الحركية والتنقل على مستوى مدينة إسطنبول، والمستوى الثاني هو حركية المهاجرين التجارية العابرة للحدود (حركية وتنقل دوليين) مع بلدانهم الأصلية وفق شبكات علائقية معقدة.

5- كامي شمول (2005): المرأة، الجندر، الهجرة والحراك، ممارسات فضائية عابرة للأوطان واستراتيجيات التنقل للتاجرات التونسيات[12].

تنطلق الباحثة من تبرير واقع انتشار ظاهرة الهجرة في الأورومتوسطي، والذي فتح الباب أمام الأنشطة التجارية المختلفة، خاصة من المهاجرين الذين هاجروا إلى أوروبا، وعرفت كذلك موجة الهجرة هذه نوع من "النسونة" نتيجة تطور ظاهرة هجرة النساء الوحيدات، خارج إطار النمط التقليدي المرافقة للزوج أو الأسرة أو في إطار التجمعات الأسرية.

هدفت الباحثة من خلال هذا المقال إلى لفت الانتباه إلى الهجرة النسوية، معتمدة على دراسة مجموعة من النساء التونسيات المنحدرات من مدينة سوسة اللاتي تقمن بسفريات شراء من مدينة نابولي، أين ينشطن في شبكة صغيرة، فمن خصائص هذه الظاهرة هي أن حركة التجارة أصبحت جينيا مختلفة (أصبحت نسوية)، هذا ما نتج عنه تبعات على فضاء التعاملات والمتنقلين، مشكلة بذلك نوع جديد من الحراك الاجتماعي،

[12] - SCHMOLL Camille, **pratiques spatiales transnationales et stratégies de mobilité des commerçantes tunisiennes,** Revue Européenne des Migrations, vol 21 N° 1, 2005.

وفي حالة التاجرات التونسيات، التنقل يمثل نمط من أنماط الاستقلالية الذاتية وإعادة صياغة للمكانة وللحراك الاجتماعي.

لكن يبقى هذا التنقل مشروط ومرتبط بظروف المنزل، أو حتى على مستوى مراكز العبور، فتطورها مرتبط بهشاشة مكانة وضعية المهاجرين في البلدان المهاجر إليها، وكذلك الصعوبات التي تواجهها الطبقات المتوسطة في الدول الانتقالية، وهذه الحركية التجارية تعكس وضعية الرجال والنساء في المجتمع، ومن هذا المنظور فإن الهجرة النسوية تتجاوز النمط الاجتماعي التقليدي للمرأة[13]، فهذا النوع من الهجرة يطور نمط منظماتي غير رسمي وبديل.

6- عبد الفتاح توزري (2010): الأنشطة غير الشرعية والأقليات المنحدرة من الهجرة: تسوية ذاتية في التسيير؟ أو ممارسات غير رسمية؟[14].

يتناول الباحث توزري عبد اللطيف ظاهرة غير الرسمي في فضاء المهاجرين والهجرة، حيث أنه تناول الظاهرة في بلجيكا وبالتحديد مدينة بروكسيل، التي تتميز أحياءها بوجود أزمات سوسيو-اقتصادية عميقة، والتي تعرف كذلك تواجد مهم للأقليات التي قدمت عن طريق الهجرة، حيث الممارسات غير الرسمية هي السمة البارزة في هذه الأحياء، وهذا من أجل العيش والبقاء. وبالتالي هذا المقال يبحث في مسألة مهمة وهي العلاقة والرابطة بين هذه الممارسات (الأنشطة) غير الرسمية والفضاء الجغرافي (المنطقة).

تم اختيار بلدية مولمبيك سان جون (Molenbeek-Saint-Jean) للقيام بهذه الدراسة، فعلى عكس الأحياء الأخرى المتواجدة في وسط مدينة بروكسل، تمتاز هذه

[13] - RAMIREZ Ángeles, Michelle Guillon, and Daniel Noin, **La valeur du travail, L'insertion dans le marché du travail des immigrées marocaines en Espagne**, Revue européenne des migrations internationales 15.2 1999, p9-36.

[14] - TOUZRI Abdelfattah, **Pratiques informelles et minorités issues de l'immigration, une régulation autonome en gestation?**, Espaces et sociétés 3, 2010, p 47-62.

المنطقة بخاصية معينة هي تواجد كبير للأقليات الإثنية المهاجرة، التي تلجأ إلى الأنشطة التجارية غير الرسمية (بعيدة عن المعاملات الرسمية للسلطات)، وتمتاز هذه الممارسات بثلاثة أنواع وهي المبادلة المماثلة، إعادة التوزيع، والمبادلة في السوق. وتعتبر هذه الأشكال نوع من استراتيجيات العيش لهذه الأقليات، بالإضافة إلى أن المناطق والأحياء التي تقطن بها هذه الأقليات تعتبر مورد مهم لهذه الممارسات، وكذلك هي عامل قوي لتأسيس روابط اجتماعية.

هذه المناطق أسست إلى ما يمكن تسميته "المحيط غير الرسمي"، بسبب تحول هذه المناطق وتشجيع انتشار جميع أشكال الأنشطة غير الرسمية، وتمتاز هذه المناطق أيضا بحركية كبيرة لهذه الأقليات على عدة أصعدة، مشكلة لنمط معين من التضامن، يعتبر ضمان مهم لتواجدهم في هذه الأحياء، بالإضافة إلى تأسيس روابط اجتماعية مبنية على أسس عرقية.

حوصلة وتقييم للدراسات السابقة:

سادت النظرة الكلاسيكية للاقتصاد غير الرسمي أو ما يعرف كذلك بمسميات أخرى على غرار الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود أو الاقتصاد غير القانوني وغير الشرعي... إلخ، بأنه عامل من عوامل الضعف الاقتصادي للدول وبأنه العامل الرئيسي في حركية أموال طائلة خارج الإطار الرسمي للدولة، بعتبارها أنها غير موجهة للاستثمار... إلخ. لكن منذ أن أظهر الباحث والأنثروبولوجي كيت هارث (1973) أن الاقتصاد غير الرسمي لا يجب النظر إليه على أنه ليس شرعيا ولكن ينبغي النظر فيه باعتباره قطاعا مجتمعيا يوظف آليات خاصة.

أصبحت التحليلات النظرية والإمبيريقية تطور الكثير من الرؤى والنظريات والتفسيرات لتنفيذها من جهة، وكذلك لتقديم فهم مختلف وجديد للظاهرة ضمن نطاق

تفاعلها مع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي من جهة أخرى، حتى أن البعض ومنذ مدة طويلة اعتبر أن القطاع غير الرسمي أو غير المنظم يشكل خزان غير مستغل لريادة الأعمال (المقاولاتية)[15].

الدراسات الحديثة المدعمة بالدراسات الإحصائية والتحقيقات الميدانية الإمبريقية، كشفت الحجم الكبير والدور الفعال لهذا النوع من الاقتصاد، وكذلك الإفرازات السوسيو-ثقافية على حياة الفرد والفضاءات التي يتواجد فيها، لقد أوضحت مدى اعتباره واقعا جديدا مليئا بالتركيبات والأشكال.

تشترك أغلبية الدراسات الواردة في هذا المجال بتجاوز مداخيل الاقتصاد غير الرسمي مداخيل الاقتصاد الرسمي في العديد من الدول، ومن بينها الجزائر التي وصل فيها الاقتصاد غير الرسمي إلى نسبة مرتفعة لافتتة للانتباه، تراوح بين 30 إلى 70% من اقتصادها الوطني[16]، وهو ما كانت قد أوضحته دراستنا الشخصية السابقة من خلال مجموعة من الإحصائيات الرسمية التي استعنا بها لتغزيز البحث. وكذلك كشفت الإحصائيات الحجم الكبير من استقطاب لليد العاملة والإعالة الكبيرة لآلاف الأسر[17]، لقد بينت على اختلاف مواضيع اهتمامها في الظاهرة، وجود المرأة في هذا التنظيم كفاعل اجتماعي تارة، وكمأساة أو ضحية للمساواة وعدم تكافؤ فرصها في سوق العمل مع الرجل تارة أخرى.

رغم حدود كل دراسة مما سبق عرضه ومما تم الاطلاع عليه عموما، إلا أننا وجدنا هناك تنوعا في الأطروحات والخلفيات النظرية، وانتقالا بين البحوث ذات التوجه الفرضي الاستدلالي، وأخرى ذات توجه استقرائي سعت إلى بناء الواقع الاجتماعي لظاهرة عمل المرأة في العمل غير الرسمي بالخصوص وظاهرة غير الرسمي عموما،

---

[15] - FLORA PAINTER, Arthur YOUBG, **The informal sector**, **perspectives from the literature**, Bureau For Private Enterprise, U.S Agency For International Development, February 1989, p05.

[16]- مريم أحمد قدوري، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات، فضاء أبطاله نساء**، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، 2017، ص 16.

[17]- المرجع نفسه، 117.

وتبقى محدودية كل دراسة مبررة من خلال أهدافها، مكانها وزمن وسياق إنجازها، ويمكن تقسيم المواضيع والدراسات في هذا المجال إلى قسمين:

القسم الأول: دراسات تطرقت إلى موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الماكروسوسيولوجي: على غرار تلك التي تهتم بتطور وازدياد حجم الاقتصاد غير الرسمي لبعض الدول كالجزائر ودول المغرب العربي أو تركيا أو بعض دول أوروبا الشرقية.

القسم الثاني: دراسات تطرقت إلى موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الميزوسوسيولوجي: على غرار التي تهتم بالشبكات الوطنية والعابرة للحدود الوطنية الممارسة للاقتصاد الموازي كشبكات الترابااندو، بالإضافة إلى الدراسات التي تطرقت إلى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة الممارسة لهذا النوع من النشاط الاقتصادي كالأقليات المنحدرة من الهجرة.

القسم الثالث: دراسات تطرقت إلى موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الميكروسوسيولوجي: مثل التي تهتم بدور الأسرة أو مكانة المهاجرين كأفراد أو دور المرأة في هذا النوع من النشاط.

الإشكالية:

الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي عموما والعمل غير الرسمي بصفة خاصة، يجعل الباحث يواجه تحديات عدة مرتبطة من جهة بحصر الظاهرة وقياسها، ومن جهة

أخرى فهم وتفسير تصورات وممارسات المعيش اليومي للفاعلين فيه. الأولى لطالما كانت محل تساؤل الباحثين والمختصين في الاقتصاد، والثانية هي مهمة المختصين في العلوم الاجتماعية من أنثروبولوجيين وسوسيولوجيين... إلخ، وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى أن مصطلح غير الرسمي (L'informel) "لم يفرض نفسه في خطاب العلوم الاجتماعية والمؤسسات الدولية إلا مع سنوات السبعينيات"[18]، لكن هناك اهتمامات وجيهة ظهرت قبل ذلك خاصة مع مدرسة شيكاغو في سنة 1920، حيث تم إجراء العديد من الدراسات المونوغرافية على المجتمع المحلي لمدينة شيكاغو خاصة على العمال المهاجرين غير الرسميين وغير المصرح بهم، بالإضافة إلى مظاهر أخرى للواقع الاجتماعي اليومي للجماعات المهنية والجماعات المهمشة والانحراف والجريمة...إلخ.

وفي سنة 1971 وانطلاقا من حوصلة مشاهدات إثنوغرافية، قدم الأنثروبولوجي كيث هارت (Keith Hart)[19] دحضا للفرضية القائمة آنذاك حول أن الفاعلين في العمل والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية هم من البروليتاريا الدنيا، فمن خلال تحقيقاته بمدينة أكرا بغانا قدم فكرة مغايرة لما سبق، بحيث اعتبر أن العمل غير الرسمي هو فرصة الدخل خارج الاقتصاد الرسمي وأن الفئات المجتمعية تقدم جهدا كبيرا وتوفر وقتا أكبر للأنشطة البعيدة عن رقابة الخبراء والإدارة.

وحول موضوع المرأة في العمل غير الرسمي، يجدر الاعتراف بأن الوجود الاجتماعي للإنسان في أي مجتمع كان يتميز بسعي الأفراد لامتلاك حرية أكثر، وحقوق أوسع تتعلق بحياتهم الخاصة والأدوار التي يلعبونها في المجتمع، سواء ما تعلق بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة والمشاركة في الفضاء المنزلي والممارسات الثقافية

[18] - THOMAS Cortado, **L'économie informelle vue par les anthropologues**, in Lumière sur les économies souterraines, Crime, trafic, travail au noir, Regards croisés sur l'économie, N°14, Editions la Découverte, Paris, 2013, p1995.

[19] - Voir: KEITH Hart, **informal income opportunities and urban employment in Ghana**, The Journal of Modern African Studies, 11-1, 1973, pp 61-89, bureaucratic form and informal economy, in B, Guha-Khasnobis, R, Kanbur et E Ostrom, Linking the formal and informal economy, concepts and policies, Oxford University Press, Oxford/New York, pp 21-35.

والممارسات في الفضاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ... إلخ، وفي نفس الوقت علاقات هيمنة وصراع وتصادم مع قيم وأنساق اجتماعية كميزة لمختلف الديناميكيات المجتمعية.

بالمقابل المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد لم تحد منذ الأزل من الخلفية والواقع الجندري للقضية في أي مجتمع كان غربيا أو شرقيا، فوجود مشاركة من عدمها لم يكن دوما الإشكال المطروح بقدر المشاركة حسب النوع الاجتماعي. وعليه، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فإن معالجتنا لموضوع المرأة في العمل غير الرسمي (التجارة غير الرسمية العابرة للحدود) تمس وتبحث هذه الجوانب المرتبطة بمشاركة المرأة ووجودها السوسيو-اقتصادي في مجتمعات أجمعت مختلف الكتابات المحلية العربية والغربية على أنها ذكورية، وتمارس التقسيم الاجتماعي للبروز في مختلف الفضاءات عموما والتقسيم الاجتماعي على أساس النوع الاجتماعي في العمل خصوصا.

حسب بعض التقارير للبنك الدولي والتقارير الوطنية حول متابعة الأهداف التنموية للألفية (OMD) في الدول العربية لجنوب المتوسط[20]، تناقصت عدم المساواة بين المرأة والرجل لحد ما في بعض أوجه الحياة الاجتماعية مثل محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية. لكن الفوارق دوما موجودة في المجال الاقتصادي، والدليل على ذلك هو المعدلات الكبيرة للبطالة خاصة في الدول المغاربية التي من ضمنها الجزائر، فكما ذكرت لورا فيل[21](Laura FEAL) أن التوجه الاجتماعي المحافظ والبراديغمات التقليدية للنوع تمثل عوائق أمام مشاركة المرأة، هذا ما يفسر تواجدها الكبير في القطاع الزراعي وفي العمل غير الرسمي[22].

---

[20] - http://www5.albankaldawli.org/mdg/

[21] - LAURE Feal, **Genre et Intégration économique des femmes**, In Genre et Intégration Economique des Femmes dans les Pays du Maghreb, Séminaire international, 5-7 Octobre, Tunis, 2009, pp 18-42.

[22] - Voir: Banque Mondiale, Genre et Développement, **Les femmes dans la sphère publique**, 2004, Rapport Banque Mondial, Genre et Développement au Maghreb, Mai 2005.

وبالتالي تهميش المرأة في الجانب السوسيو-اقتصادي يبرر التأخر الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية عموما والجزائر خصوصا، وكانت إصدارات عديدة من تقارير التنمية البشرية قد أوضحت وأشارت إلى ذلك في التقارير العربية للتنمية البشرية العديدة في العشرية السابقة[23].

لقد أحدثت التغيرات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر عبر تاريخها المعاصر إلى اليوم تغييرات جذرية في مكانة المرأة، وكان من أهمها الأوضاع المزرية التي عاشها المجتمع الجزائري، ومختلف الأزمات التي مر بها شكلت جانبا مهما في تغير الأدوار، أو على الأقل اكتساب المرأة لأدوار جديدة ولو بصفة تدريجية. وفي تاريخ الأحداث الاجتماعية والاقتصادية ومختلف الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري ما يبرر ذلك في العهد الاستعماري: الرجل في الجبال يكافح المستعمر، والمرأة تعمل، سياسات التنمية بعد الاستقلال، الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، التحولات السياسية (المشاركة السياسية للمرأة)، الأزمة الاقتصادية الحالية... إلخ.

من كل ما سبق، يظهر أن التحول في قراءة الوضعية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع الجزائري[24] يفسر لحد بعيد مختلف الوضعيات الحالية للمجتمع ووضع المرأة بالخصوص، نضيف أن وضعية المرأة تعززت بعاملين مهمين ألا وهما التعليم والعمل، إذ أصبحت عضوا فعالا في الحياة الاقتصادية للدولة، ما نتج عنه جملة من التحولات المجتمعية التي مست الأسرة بالدرجة الأولى، وفي نفس الوقت أحدثت شيئا فشيئا تغيرات كبيرة داخل الأسرة الجزائرية بحيث عملت على تغيير نمطها إلى أسرة نووية يميل أعضاءها إلى الفردانية والاستقلالية مقابل تراجع التضامن الذي كان سائدا داخل الأسرة التقليدية[25].

---

[23]- أنظر: **تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي**: سنوات 2002، 2009.

[24]- يمكن الاضطلاع أكثر على مساهمة مصطفى بوتفنوشت حول الموضوع في كتابه:
BOUTEFNOUCHET Mostefa, **La société algérienne en transition**, OPU,Alger, 2004.

[25] - voir : FATIMA Oussedik, **La famille algérienne subit des changements profonds**, El Watan, 13 juin 2012. http://www.algeria-watch.org/fr/ article/eco/soc/famille_ changements_profonds.htm / Hadi Makboul, **Mutations de La famille algérienne**, CENEAP, N°52 -Décembre 2002.

مع مختلف الأزمات المجتمعية والاقتصادية خاصة، بما فيها الأزمة الحالية، انعكست نتائجها على مستوى مداخيل الأسر، وبالتالي الوضع السوسيو- اقتصادي للعائلة الجزائرية وشروط العيش التي أصبحت صعبة جدا، غيرت الكثير من المدركات والتصورات والممارسات الاجتماعية المرتبطة بدور المرأة، والتي أصبحت تتراوح بين مصدر دخل ورزق إضافي إلى رئيسي ومستقل في الكثير من الأحيان .

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن خروج المرأة للعمل ارتبط أيضا بسوق الشغل والتشغيل بالبلد، فالأرقام الرسمية لازالت توضح ضعف المشاركة النسوية الفعلية في سوق العمل، مقارنة بحجم قوة العمل من الإناث، وكذلك مقارنة بارتفاع مستواها التعليمي وحجم استفادتها من التكوين المهني، مع الإشارة إلى أن الكثير من النساء وبنسب معتبرة يعملن في القطاع غير الرسمي لأسباب إما تتعلق برغبتهن، أو تفاديا للضرائب، أو قهريا لعدم حصولهن على مناصب في القطاع الرسمي، وهذا ما يستدعي البحث في ظاهرة غير الرسمي (L'informalité).

في شهر سبتمبر 2015 ذكر الديوان الوطني للإحصاء[26] أن حجم السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر بلغ 11932000 نسمة، وشكلت النساء 2317000 امرأة، أي ما يعادل 19.04% من إجمالي هذه الفئة، أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم ب 10594000 شخص أي بنسبة 26.04% من إجمالي السكان، وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1934000 امرأة مشتغلة وهو ما يمثل 18.03% من إجمالي المشتغلين. وبالتالي تبقى نسب مشاركة المرأة - بالرغم من تحسنها الطفيف من سنة إلى أخرى- نسبة ضئيلة جدا إذا ما قارناها بمعدلات التعليم التي عرفت ارتفاعا كبيرا لدى الإناث في السنوات الأخيرة، وأيضا إذا ما ربطناها بالاستراتيجيات التنموية التي وضعتها الدولة لإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[26] - ONS, Activité, **emploi et chômage en septembre 2015**, Bulletin N°726, p01.

وبالتالي يظهر الفرق واضحا بين ما هو خطابات سياسية ومساعي إعلامية تتحدث عن المرأة على أنها فرد في المجتمع له حقوق وعليه واجبات تماثل تلك التي عند الرجل، وبين ما هو واقع اجتماعي متأثر بعادات وتقاليد وثقافة مجتمعية صارمة، لا تسمح للمرأة الانفلات من قوانينها وضوابطها بسهولة.

إلا أن هذه العادات والتقاليد والمعايير والقيم والضوابط المجتمعية لم تكبح طموحات المرأة، بل جعلتها تبحث عن أساليب واستراتيجيات جديدة تمكنها من تغيير وضعيتها في السلم الاجتماعي دون أن تتأثر وضعيتها داخل البيئة التي تعيش فيها. وهذا ما كنا قد لاحظناه منذ مرحلة الماجسيتر، أين كنت أعيش في ولاية تلمسان الولاية الحدودية مع المملكة المغربية، التي لاحظت فيها الكثير من الممارسات غير الرسمية الرجالية والنسوية، واخترت منها فيما بعد موضوع التجارة غير الرسمية العابرة عند المرأة، كونها أقرب لي وأسهل في أن أبحث وأتعمق في خفاياها بحكم أنها من نفس جنسي، وفي نفس الوقت، كان اختياري لها بسبب قلة الدراسات في هذا المجال في الجزائر، عدا بعض الدراسات المقارنة التي اهمت بعمل المرأة العابر للحدود في دول أخرى مثل تونس والمغرب وفرنسا والفلبين... إلخ.

بعدما أنهيت مرحلة الماجستير انتقلت إلى العيش في دولة الإمارت العربية المتحدة، أين عملت هناك في مجال الصحافة المكتوبة، وبعدها كمختصة اجتماعية في عدد من القنوات التلفزيونية الإماراتية والسعودية، وسمح لي الميدان وحياتي اليومية هناك أن ألاحظ عقما جديدا لهذه الممارسات (ممارسات التجارة غير الرسمية عند المرأة في الجزائر)، إذ أصبحت أرتاد الأسواق الشعبية أكثر، كسوق نايف وسوق الذهب في حيديرة بإمارة دبي، أين وبفضل إحدى الصديقات الجزائريات تعرفت على معطيات جديدة، أولها مكاتب الشحن الجزائرية الموجودة في دبي والتي تشحن كل ما يشتريه الجزائريون والجزائريات من هناك ويوجه نحو أسواقهم المحلية لغرض البيع.

مررت نحو هذه المكاتب لألاحظ: ماوظيفتها؟ من يرتادها؟ كمية ونوعية السلع التي يمكن شحنها؟ وسيلة الشحن المتاحة؟ كم هي مدة الشحن؟.... كلها أشياء انتابني الفضول أكثر فأكثر لأعرفها. لأعرف:

ما هي الكفاءات والاستراتيجيات المسخرة في عمل المرأة الجزائرية غير الرسمي العابر للحدود؟

أقدمت نحو هذه المكاتب ليظهر لي لأول وهلة علم الجزائر معلقا بشكل مستطيل وبحجم كبير يظهر من بعيد على جدار المكتب، مباشرة نحو المدخل، وأرقام هواتف للتواصل في الإمارات والجزائر، ومعلومات أخرى تسهل من عملية التواصل. فأقبلت على واحد من أصحاب هذه المكتاب، واستفسرت عن كل ما أريد.

علمت أن المكاتب هي لجزائريين كانوا فيما مضى يشتغلون في التجارة العابرة للحدود، ومع تكوينهم للخبرة ولرأس المال من الوقت، قاموا بفتح مكاتب للشحن نحو الجزائر، يستخدمها الجزائريون لشحن الكمية التي يريدونها من السلع، والتي من الممكن أن تصل إلى 100 كليلو غرام في الصندوق الواحد، وبالتالي ليس هناك حد معين للوزن، بل هناك سعر يحكم الشحن وهناك مدة زمنية لذلك.

الشحن يتراوح بين 15 يوم و45 يوما، والوسيلة تكون إما عبر الشحن الجوي أو الشحن البحري. الشحن الجوي رسومه أغلى تصل إلى 650 دينار جزائري للكيلو غرام الواحد، والرسوم تدفع هناك في الجزائر وقت الاستلام، أما الشحن البحري فهو أرخص ويأخد وقتا يصل إلى 45 يوما للوصول بحكم بطء هاته الوسلة في النقل.

استفسرت أيضا عن: من هم زبائنهم؟ علمت أن بينهم عدد معتبر من النساء الجزائريات، ومن هنا قررت الخوض من جديد في مجال التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، وطرحت بعض التساؤلات التي كانت تشغل فضولي العلمي:

- ما هي المعطيات الأخرى التي لم أكتشفها في بحثي السابق والتي من شأنها أن تعزز نجاح التجارة العابرة للحدود عند الجزائريات؟

- ما هي الاستراتيجيات الموظفة خارج الجزائر وداخلها للوصول إلى تحقيق الأهداف؟
- ما هو دور هذه الممارسات في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي؟ و ماذا حققت المرأة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

تساؤلات كثيرة تمخضت عن عملية الاستكشاف الميداني الذي كنت قد عايشته وجها لوجه مع هذه الفئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما في الجزائر أثناء سنوات الدراسة السابقة في رسالة الدكتوراه هاته، وأيضا من خلال الملاحظة لبعض أسواق إسطنبول في تركيا أثناء زياراتي المتكررة لها، والتي ظهر لي من خلال الاستطلاع الميداني والقراءات النظرية أنها وجهة مهمة لا تقل عن دبي في الوقت الراهن[27].

إنها فعلا ثورة هادئة تقوم بها المرأة في الجزائر تدعم بها التوجه نحو الحداثة، لكن حداثة من نوع آخر، بعيدة عن سياسات ومخططات الدولة النابعة من الأسفل، من قلب المجتمع.

فيما يتعلق بولوج المرأة للفضاء العام ومشاركتها الاقتصادية، فإنه من وجهة نظر بعض السوسيولوجيين، لم تعد أطروحة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافية وقادرة على التفسير، فلقد ذكر الباحث عبد القادر لقجع أن الدولة لا تعتبر الفاعل الوحيد في عملية التغير الاجتماعي، وأن الدولة بسياستها المتبعة أدت إلى الاندماج القوي للمرأة في القطاع الاقتصادي الذي يعتبر أحد الأوجه التي لها دلالة قوية في الكشف عن واقع المجتمع[28].

[27] - Voir: DJEDJIGA Rahmani**, Echange commerciaux entre L'Algérie et La Turqui, Quand Le cabas remplace le circuit formel** , Juedi 27 décembre 2018-14, El Watan Magazine, N˚210.

[28] - LAKJAA Abdelkader, **La ville, creuset d'une culture nouvelle**, ville, culture et société en Algérie, Insaniyat , n°5, Mai-Aout 1998.

كما أن نتائج ملاحظاتنا الميدانية السابقة[29] والحالية، ومختلف الأدبيات النظرية المراجعة حول الموضوع تحيل إلى أن مفهوم التغير الاجتماعي يظهر أيضا من خلال الممارسات غير الرسمية، ففي الجزائر وكغيرها من البلدان التي عاشت تجربتها الاشتراكية الخاصة، ومع بدايات تصدع المعسكر الاشتراكي، طفت إلى السطح هذه الممارسات في الاقتصاد والعمل غير الرسمي.

وبهذا فإن التحولات السوسيو ثقافية التي عرفتها العائلة الجزائرية والمجتمع ككل ساهمت في الرفع من نسب مشاركة المرأة في النشاط، كما عرفت تواجدها في القطاع غير الرسمي ارتفاعا وتواجدا معتبرا، خصوصا في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود التي أصبحت اليوم تستقطب الفئات النسوية أكثر فأكثر، لكن ما هو ظاهر في مسألة العمل غير الرسمي عموما، هو اعتباره كرد فعل على ما هو موجود وممارس على المستوى الرسمي.

من جهتنا، المهم في الأمر والداعي للبحث والتقصي هو الواقع والمعيش اليومي لمن هم فاعلون في الميدان، فهذه الدراسة تسعى لتناول الظاهرة في مقاربتها الأنثروبولوجية للنوع الاجتماعي، وكذلك السوسيولوجية اعتبارا بأن الحدود بين العلمين متماهية ومتقاربة. فمن خلال هذه الدراسة السوسيو أنثروبولوجية فإننا نقترح انطلاقا من مشاهدات ميدانية مستوحاة من الواقع (إسطنبول بتركيا، دبي بالامارات العربية، وهران وتلمسان والجزائر العاصمة وعنابة بالجزائر)، وانطلاقا من خطاب المبحوثات، نقترح معالجة الظاهرة واستعراض ما هو خفي فيها.

وعليه سنحاول تسليط الضوء على المرأة الممارسة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود كفاعل اجتماعي ينشط في أطر مكانية وزمانية مختلفة، وكذا معرفة الخصوصية التي تتمتع بها وتتميز بها عن النساء في باقي المجتمعات، فيما سنعمل على إبراز العلاقة بين التحولات التي عرفتها البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، والإفرازات

[29]- مريم أحمد قدوري، مرجع سابق، ص 161.

المتعلقة بالممارسات الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي، وتحديد الكفاءات المكتسبة والمسخرة في الميدان، ومعرفة الاستراتيجيات المتبناة لتحقيق أهدافهن من وراء التجارة غير الرسمية العابرة للحدود دون أن نستثني البحث في عملية إعادة إنتاج الظاهرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتولاها المرأة داخل الأسرة الجزائرية.

وبالتالي هذا ما سنحاول الوصول إليه في دراستنا هذه، المرتبطة بممارسات المرأة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائر.

الفرضيات:

من خلال الملاحظات الأولية والعمل الميداني المتمثل في المقابلات الحرة ومراجعة بعض الأدبيات حول الموضوع، فإننا نفترض:

<u>أولا:</u> أنه يوجد علاقة موضوعية بين مختلف التحولات في المجتمع الجزائري، والتوجه النسوي نحو ممارسات مستجدة في الاقتصاد والعمل غير الرسمي، ويظهر ذلك في مستويين هما: أن العمل غير الرسمي العابر للحدود الذي تمارسه المرأة هو نتيجة لمختلف التحولات الاجتماعية، وفي نفس الوقت هو رد فعل على الواقع الاجتماعي المعيش .

<u>ثانيا:</u> التجربة النسوية في العمل غير الرسمي تدفعها دوما لاستخدام مختلف الموارد المتاحة لها من شبكات اجتماعية وعلائقية، رمزية ومادية، لأجل النجاح في نشاطها، وكذلك تستخدم استراتيجيات عقلانية للحفاظ على مكتسباتها وتعزيزها، هذه الاستراتيجيات متعلقة بتسخير الوساطات، تسيير عملية التنقل والسفر من أجل التجارة.

الهدف من الدراسة:

في هذه الدراسة نهدف أساسا إلى فهم ومعرفة طبيعة العلاقة بين التحولات على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وممارسات العمل في القطاع غير الرسمي

للمرأة موضوع الإشكال، بالإضافة إلى محاولة فهم الخلفيات التي تدفع بالمرأة إلى التنقل والسفر من أجل ممارسة العمل خارج الدولة وخارج حدود الرقابة الرسمية، وما علاقة ذلك بمسألة التنشئة الاجتماعية للأبناء. أي نهدف لفهم حدود عمليات إعادة الانتاج.

وانطلاقا من هذه العناصر، تسعى الدراسة إلى إقامة تصور حول المعيش اليومي للنساء في التجارة غير الرسمية، بهدف فهم أكثر لمختلف العناصر المتعلقة بدوافع التوجه إلى هذا النشاط، وطبيعة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك، وكذلك أية كفاءات مكتسبة وموظفة من خلال تجربة السفر والعمل.

منهجية الدراسة:

المقصود بالمنهج العلمي تلك المجموعات من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وبشكل عام يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك[30].

إن طبيعة الدراسة الاستكشافية تتماشى مع المقاربة المنهجية الكيفية وهي عبارة عن: "مجموع تقنيات البحث والتحقيق التي تستخدم على نطاق واسع، وهي توفر نظرة ثاقبة عن سلوك الناس وتصوراتهم وتسمح لنا بدراسة آرائهم حول موضوع معين بطريقة أكثر عمقا مما تكون عليه في الدراسات المسحية، هذا الاقتراب يساهم في توليد أفكار وافتراضات يمكن أن تساعد على فهم خطاب المشاركين المستهدفين وتساعد على تحديد الخيارات المتعلقة بالمسألة البحثية"[31]، وتمثل الملاحظة والمقابلات بأنواعها والبحوث الإثنوغرافية أكثر التقنيات شيوعا في البحوث الكيفية.

[30]- محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص 35.

[31]- ROCARE, **qu'est-ce que la recherche qualitative** ?, http://www.ernwaca.org/panaf/RQ/fr/definition.php

هذه المقاربة المنهجية من خلال أدواتها الكيفية تساعد على توفير معطيات كيفية هامة حول ظاهرة عمل المرأة غير الرسمي العابر للحدود، وبالتالي فهم وتفسير سلوك الفاعلين من خلال خلفياتهم السوسيو- ثقافية، وتصوراتهم وممارساتهم اليومية.

في الاقتراب الكيفي العينة تخضع في كثير من الأحيان لتلك العلاقة بين الباحث وموضوع البحث، أين نجد مرونة كبيرة في التعامل مع المعاينة، خاصة وأن البحوث الكيفية هي بحوث لا تهدف للتعميم بقدر هدفها للفهم والتأويل.

وانطلاقا من خصائص موضوع بحثنا، وخصوصية المعاينة التي تناسب طبيعة مجتمع البحث فإن عينتنا هي عينة "منتوعة" (Echantillon varié) حسب الخصائص الاستراتيجية التي تخدم موضوعنا، وتسمى هذه العملية بالمعاينة التعاقبية والتتابعية (Echantillon séquentiel) والتي تهدف إلى تكوين عينة ديناميكية غايتها من البحث أساسا تمثيل نظري وفوري وتطوري لمجتمع البحث، تشكلت من خلال شبكة علائقية ومهنية للمبحوثات في دراستنا هذه.

وقد تمكنا من إجراء مقابلات شبه موجهة مع 24 مبحوثة[32]، من خلال أولا تحديد شبكة علائقية، حيث حددنا في الأول مجموعة من المبحوثات ومن خلالهن توصلنا إلى مبحوثات أخريات، ليستقر العدد الفعلي على 24 مبحوثة، مع رفضنا لبعض المقابلات التي أجريت من قبل مساعدين وهم زملاء باحثين في الدكتوراه لأسباب تتعلق بعدم تطابق المشاركات مع المطلوب في العينة، أي النساء اللاتي هن فعلا في العمل غير الرسمي العابر للحدود واللاتي لازلن يقمن بسفريات لأجل التجارة غير الرسمية، فعدد 4 مقابلات تم رفضها ضمن حجم العينة لأن المشاركات فيهن توقفن منذ مدة عن السفر لأغراض تجارية واستقرين فقط في ممارسات غير رسمية منزلية، لكن هذه المقابلات استخدمناها كعمل موازي داعم في الدراسة.

[32]- أنظر جدول خصاص عينة البحث ضمن الملاحق.

كتبرير منهجي لهذا العدد من المبحوثات فإنه حسب العديد من الدراسات الميدانية الكيفية يتم التوقف عند الوصول إلى حد التشبع (Saturation) أي التشابه في أجوبة الباحثين، حيث أنه ومن خلال استخدام أداة المقابلة استقر كل من غريك غيست (Greg Guest)، أرون دانس ولورا جونسون (Arwen Bunce and Laura Johnson) على 12 مشاركا للوصول إلى التشبع[33].

وفي دراستنا توقفنا عند العدد المذكور أعلاه، والذي نبرره إجرائيا بصعوبة التعامل مع معطيات كيفية من هذا النوع، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى مبحوثات يحملن الخصائص المطلوبة والمتلائمة مع موضوع وأهداف دراستنا، لكن رغم كل هذا فإن حجم عينتنا يتلاءم مع الطبيعة الاستكشافية للدراسة.

خصائص العينة:

يعد السن والحالة المدنية والمستوى التعليمي والأصل الجغرافي ومتغيرات أخرى جد مهمة في أي دراسة سوسيولوجية وأنثروبولوجية، نظرا لأهميتها في فهم وتفسير الكثير من المتغيرات الأخرى، حيث أنه بإمكانها تبرير بعض النتائج في ممارسات وتصورات المبحوثات اللاتي تلعبن دورا مهما في توضيح الاتجاهات والاختلافات فيما بينهن.

طبعا، في تحقيقنا الميداني حول النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وبالتحديد في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، استطعنا الوصول إلى عينة من المبحوثات تتراوح أعمارهن بين 23 سنة و47، أما عن الحالة المدنية، فشكلت المتزوجات 10 من إجمالي المبحوثات، و7 عازبات و5 مطلقات و2 أرامل، وعن الأبناء فإن 8 مبحوثات بدون أولاد، و7 أخريات لهن بين 1و2 أولاد، و9 مبحوثات لهن أكثر من ولدين.

[33] - GREG Guest, Arwen Bunce and Laura Johnson, **how many interviews are enough ? An experiment with data saturation and variability**, Field Methods, 18-2006, pp 59-82.

وعن المستوى التعليمي فشكلت الجامعيات الأغلبية بـ 10 مبحوثات، ثم الثانوي 6 مبحوثات، و5 مبحوثات في التكوين المهني، و2 بدون مستوى ومبحوثة واحدة ذات مستوى متوسط، وعن أصول المشاركات الجغرافية، فإن الأغلبية الساحقة من أصول حضرية بـ 18 مبحوثة و3 شبه حضري و3 مشاركات من أصول ريفية.

وعن مؤشر العمل والشغل سابقا أي قبل النشاط الحالي فإن 15 مبحوثة سبق أن اشتغلن في مهن حكومية، أغلبها في إطار العقود ماقبل التشغيل وأخرى أنشطة منزلية أو لدى الخواص، في حين المتبقيات لم يسبق اشتغالهن.

وعن سنوات النشاط في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود فإن فئة أقل من 4 سنوات شكلت 10 مبحوثات، وفئة أكثر من 4 سنوات إلى 8 سنوات شكلت 8 مبحوثات، وأكثر من 8 سنوات نشاط مثلتها 6 مبحوثات[34].

المقابلات:

تم بناء دليل مقابلة يتكون من 29 سؤال مفتوح، وبعض الأسئلة كانت عامة ومتفرعة لأسئلة فرعية، تم القيام بالمقابلات عبر فترات متقطعة وفي أماكن متعددة على مشاركات جزائريات من وهران، تلمسان، عنابة ،الجزائر العاصمة، دبي وإسطنبول. وقد أجرينا البعض منها في الجزائر، في الأسواق الشعبية كسوق المدينة الجديدة بوهران، والقيصرية بتلمسان، فيما أجرينا مقابلتين في الطائرة أثناء رحلتنا من الجزائر إلى دبي، ثم في دبي في سوقها الشعبي الكبير سوق نايف، فيما أجرينا مقابلة واحدة مع إحدى التاجرات المقيمات بصفة دائمة في إمارة دبي وكان مكان المقابلة في منزلي الكائن في دبي، ومقابلة أخرى في مدينة إسطنبول في سوقها المسمى أمينونو، كما أن المعدل الزمني للمقابلة كان حوالي ساعتين، حتى نتكمن من كسب ثقة المبحوثات ونجعل المبحوثات تنتقلن من الكلام العام والجانبي إلى الحديث الخاص الذي يخدم هدف بحثنا،

[34]- أنظر جدول خصائص عينة البحث ضمن الملاحق.

ومن اللاشخصي إلى الشخصي والسري الذي تخاف وتتردد الكثير من المبحوثات التصريح به لأول وهلة.

وقد تمت بصفة مباشرة في أغلبها، في حين تمت مقابلتا دبي وإسطنبول في مدة تجاوزت الأربع ساعات تم تسجيلها كلها عن طريق جهاز تسجيل بعد أخذ الموافقة من المبحوثات اللاتي لم تعترضن على التسجيل، ولا سيما أنهن يعرفن أنني غير مقيمة في الجزائر، أعيش في دبي، الأمر الذي أكسبني مكانة هامة بينهن وثقة واسعة، لرغبة كل واحدة منهن يتكوين علاقة صداقة معي وزيارتي لاحقا في دبي، فيما كنت قد تجازوت هذه الصعوبة سابقا في مرحلة الماجستير التي تعلمت منها الكثير في التعامل مع هاته الفئة الصعبة والمعقدة من النساء، فيما زادني خبرة أيضا عملي الإعلامي في دبي لفترة ست سنوات على التوالي والذي أكسبني معلومات مهمة عن منظومة القوانين التي توجد في الإمارات في هذا المجال وأنواع الممارسات التجارية غير الرسمية التي تحدث هناك.

تم أيضا تسجيل مقابلتين عبر الهاتف لمشاركتين سبق التواصل معهما في المرحلة الاستكشافية للبحث، فيما اعتمدنا أثناء طرح الأسئلة على دليل مقابلة مصغر حتى نتمكن من التطرق لجميعها، وإضافة أخرى جديدة أثناء الحوار، حسب ما تتطلبه مستجدات البحث.

ولم يكن تدخلنا أثناء المقابلات مرتبطا بجوهر المقابلات، بقدر ماكان موجها نحو تنظيم محتواها، ودعم المبحوثين في الاسترسال في أفكارهم دون توقف، وتحليل المنعى الذي يمنحونه لتصريحاتهم بما يخدم تطور المقابلة وتوجيهها نحو هدفها[35]. كما كنا نقوم بتلخيص كل ما قيل في المقابلة بعد الانتهاء منها، حتى نتمكن من توثيق جميع التفاصيل التي ذكرت والحالات الانفعالية التي كانت تبدوا علي المبحوثات أثناء المقابلة.

[35] - HADJIDJ El-Djounid**, Enquêter sur son propre terrain, Terrains vécus- terrains revécus**, Anthropopages N°5-6, édition ici et ailleurs, GRAEA, Marseille, Mars 2006.

أما الفترة الزمنية التي أجرينا فيها المقابلات فقد بدأناها مع دخول سنة 2016، وقد كانت في بدايتها مقابلات حرة لاستكشاف مجتمع البحث وميدانه بصفة موسعة، لكن فترة الاستطلاع لم تكن طويلة، استغرقت منا مدة شهرين لأننا كنا نملك خلفية موسعة عن النشاط اللارسمي العابر للحدود من بحث الماجستير الذي قمنا به سابقا. فيما استغرقت المقابلات الموجهة مدة تجاوزت السنة، بحكم تنقلنا من دولة إلى أخرى وتسجيل أي حالة نصادفها أثناء سفرنا بين الجزائر وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

كما أننا قمنا بمقابلتين أخريتين في فترة متأخرة من البحث، كانت واحدة في شهر جوان 2018 في إسطنبول بتركيا، والثانية في شهر سبتمبر من نفس السنة، في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة، واختلاف وضع هاتين المبحوثتين عن غيرهن من المبحوثات جعلني لا أستقر عند المقابلات السابقة حتى وأنا في فترة متقدمة من البحث، بل كان من مصلحتي أن أضيفهما لأنهما أعطتا إنارة جديدة خدمت مسار البحث.

أيضا، ومن خلال بعض علاقات عملنا في الإعلام قابلنا اللواء محمد سعيد المري مسؤول نائب مدير الإدارة العامة لخدمة المجتمع في شرطة دبي الذي صرح لنا بمعلومات مهمة عن هذا النوع من التجارة التي تحدث على مستوى مطار دبي، في حين رفض تسليمي بعض الوثائق كوني لا أملك تصريحا رسميا من الجامعة الجزائرية للقيام بهذا البحث.

وقابلنا في لقاء آخر مباشر الظابط خالد علي، ظابط جمارك أول في قسم تفتيش المسافرين في مطار البحرين، والذي أفادني بمعلومات مهمة عن التجارة غير الرسمية العابرة للحدود التي تكشفها الجمارك عبر المنافذ الجوية والبرية للدولة، هاته المقابلة التي كان لها دور كبير في إعادة التفكير في بعض الممارسات والكشف عن الاستراتيجيات المتنوعة التي تستخدمها هؤلاء النسوة في إنجاح مهمة التنقل بين الدول. بينما قمت بتسجيل جزء آخر من المقابلة معه بعده عودته من الإمارات إلى البحرين عن

طريق الرسائل الصوتية عبر تطبيق الأنستغرام، والصور والفيديوهات التي سجلت وقائع تم ضبطها في مطار البحرين الدولي[36].

هذه الومضات التي عرضناها سابقا، هي موضوع للتعمق، تستعرضها أكثر تفاصيل ومعطيات نظرية وميدانية في مجموعة من الفصول، شكلت بنية وتصميم هذه الدراسة، والتي جاءت كالتالي:

في البداية كمقدمة عامة تناولنا الموضوع من حيث طبيعته، وقدمنا أيضا بالعرض والتقييم نماذجا من الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه، وكذلك الإشكالية وفرضيات وأهداف الدراسة، ثم شرحنا بالتفصيل الإجراءات المنهجية التي اتبعت، والأدوات التي استخدمت لجمع المعطيات، بالإضافة إلى عينة الدراسة وخصائصها السوسيو ديموغرافية، وفي الأخير، المقابلات والمجالات المكانية والزمانية التي أجريت فيها.

وبعدها جاء الفصل الأول المعنون بـ: "العمل غير الرسمي: محاولة في أنثروبولوجيا العمل"، احتوى على عناصر تتناول مفهوم العمل غير الرسمي في ملتقى التخصصات (الاقتصاد، الاجتماع والأنثروبولوجيا)، وتناول أيضا علاقة العمل غير الرسمي بالنوع الاجتماعي، ثم تطرقنا إلى التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، وعنصر النساء في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود أين استعرضنا واقعهم واستراتيجياتهم، وأخيرا، تجارة الحقيبة والعمل غير الرسمي وعلاقتها بالمدينة.

"العمل والنوع الاجتماعي في الجزائر: الأشكال، التطور والرهانات الجديدة"، كان عنوان وموضوع الفصل الثاني في هذه الدراسة، حيث تناولنا فيه أشكال ومستجدات العمل الغير رسمي في الجزائر، المرأة واستغلال الفضاء في المجتمع الجزائري، كذلك محاولة أنثروبولوجية حول موضوع المرأة الجزائرية والتنقل، ومكانة المرأة في سوق العمل بالجزائر، والمرأة الجزائرية والتجارة غير رسمية العابرة للحدود من خلال

[36]- أنظر تفاصيل المقابلة ضمن الملاحق.

مسائلة الدوافع والمحددات، هل هي المحددات الاجتماعية أم توجه نحو الاستقلالية؟، ثم تعرضنا لعوائق الولوج والبقاء بالنسبة للمرأة في التجارة غير الرسمية، وأخيرا النساء تاجرات الحقيبة: بين السفر والتجارة الالكترونية.

الفصل الثالث الذي هو حول "العائلة والمرأة العاملة في تجارة الحقيبة" تم فيه عرض حوصلة وانتقاء نظري حول مفهوم العائلة، وتعرضنا أيضا لدراسات وأطروحات عربية وجزائرية حول موضوع العائلة، كذلك الأسرة الجزائرية: قراءة في ما بعد التحول بين التقليد والحداثة، وأخيرا نساء العمل غير الرسمي: بين الشغل والأدوار الأسرية والذي شكل نتائج تحليل المعطيات الميدانية حول الموضوع.

وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة تضمنت: الواقع، المحددات، العوائق وحدود التفاوض"، هاته العناصر التي اندرجت ضمن النتائج العامة التي توصلنا إليها من خلال الدراسة والبحث حول موضوع المرأة في التجارة العابرة للحدود.

لفصل الأول العمل غير الرسمي: محاولة في أنثروبولوجيا العمل

محتويات الفصل:

مقدمة الفصل.

1- العمل غير الرسمي: مفهوم في ملتقى التخصصات.

2- العمل غير الرسمي : نحو مقاربة للنوع الاجتماعي.

3- التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

4- النساء في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود: الواقع، التكيف. والاستراتيجيات.

4- تجارة الحقيبة، العمل غير الرسمي والمدينة: أية علاقة؟

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل:

العمل غير الرسمي ظاهرة كثيرا ما تم تناولها ضمن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ومفاهيم أخرى قريبة منه، إلا أن هذه الظاهرة التي هي في موضوعنا مرتبطة بالنوع الاجتماعي وموقع المرأة فيها، تناولها سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا يقدم لنا فرص الفهم والتفسير من مختلف المواقع المعرفية، فليس من المعرفة العلمية الاكتفاء بالمشاهدات وقراءة الأرقام، فعملنا ليس تحقيقا صحفيا ولا عملا أدبيا، بل المعرفة السوسيولوجية والأنثروبولوجية تفرض علينا التعمق والغوص في الظاهرة انطلاقا من أدبياتها إلى قراءة وفهم وتفسير وتأويل مختلف الرهانات والعلاقات والتفاعلات المرتبطة بالظاهرة.

في هذا الفصل سنستعرض حوصلة لمختلف الأدبيات والأطر النظرية التي عالجت موضوع العمل غير الرسمي في حقل العلوم الاجتماعية، مركزين على حقل السوسيو-أنثروبولوجيا خصوصا، ومقاربات النوع الاجتماعي للموضوع، كما سنعرض موضوع التجارة العابرة للحدود في محاولة أنثروبولجية للموضوع.

1- العمل غير الرسمي: مفهوم في ملتقى التخصصات.

يأخذ موضوع العمل غير الرسمي مكانته من الحقل العام للظاهرة في الاقتصاد غير الرسمي، هذا الأخير يحتل مكانة مهمة ومتزايدة في الدراسة والبحث، فمنذ أوائل السبعينات تراكمت مجموعة كبيرة ومهمة من الأعمال العلمية حول الموضوع في تفاعلاته وتأثيراته على البنية الاجتماعية، ومع ذلك لم يتم تقديم تعريفات بشكل مستقل، وكل ما قدم كان يدور ضمن النماذج الاقتصادية السائدة في مختلف اللحظات التاريخية.

كما أنه حتى الثمانينيات، كانت دراسة ظاهرة غير الرسمي في الاقتصاد، تركز على البلدان أو المناطق المتخلفة والنامية وعلى الطبقات الاجتماعية والفئات المحرومة، لكن الكثير من التقارير مؤخرا أكدت على أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عموما لا تقتصر على العالم النامي حصرًا، بل تشكل جزءًا كبيرًا من اقتصاديات الدول المتقدمة[37]، من جهة أخرى فإنه تم الانتظار إلى غاية أواخر الثمانينات ليتم التطرق وتغطية قضايا العمل غير الرسمي، العلاقات بين الجنسين والنوع الاجتماعي، والهجرة العابرة للحدود، التي أصبحت لها أبعاد جوهرية في تحليل الاقتصاد غير الرسمي وضمن اهتمامات عميقة للدراسات الأنثروبولوجية والسوسيوولوجية.

يرتبط مفهوم العمل غير الرسمي بالظاهرة المعروفة بالقطاع غير الرسمي (Le secteur informel)، هذه الأخيرة في تداخلاتها مع مصطلحات الاقتصاد غير الرسمي، القطاع الموازي ... إلخ، تعتبر الجانب الآخر من ازدواجية المفهوم، أي وجود قطاع رسمي يقابله غير الرسمي، مع الإشارة إلى أن هذه التسميات برزت مع مظاهر التحضر والتمدين وزيادة نسب النزوح الريفي وكذلك الأزمات الاقتصادية وأزمات

[37] -ILO, **Decent Work and the informal economy**, Report VI, International Labour Conference, 90th session, Genva, 2002.

التشغيل، خاصة في بلدان العالم الثالث. حيث أن البلدان النامية استخدمت منظروها، خاصة ما قدمه آرثر لويس (Arthur Lewis) من مصطلحي "القطاع الحديث" مقابل "القطاع التقليدي" كما أورد ذلك محيا زيتون[38]، في حين ارتبطت تسمية القطاع غير الرسمي بنظريات التنمية التي عنت اهتماماتها بالدول النامية.

كذلك هناك ارتباط قوي بين الظاهرة الحضرية والقطاع غير الرسمي، يظهر ذلك من خلال ثنائية البنية الحضرية في المجتمعات النامية التي أوضحها برنار غرانوتيي (Bernard Granotier) المتمثلة في [39]:

- على مستوى تقسيم مكان الإقامة: يتم من خلال أحياء الأغنياء وأحياء الفقراء.
- على مستوى النشاط الاقتصادي: قطاع منظم أو حديث، وقطاع غير رسمي غير منظم.

يضيف غرانوتيي في سياق تحليله لهذه الثنائية بأنها في البنية الحضرية تدفع إلى تحديد أو المزج بين مدن الصفيح والقطاع غير الرسمي، حيث أن قسم معتبر من هذا الأخير موجود في مدن الصفيح، وأحياء الفقراء. والقطاع غير الرسمي يحتل موقعا محوريا بين قطاع الزراعة والقطاع الحديث، كما أن مدن الصفيح تحتل موقعا محوريا بين القرية والأحياء الراقية. والقطاع غير الرسمي في هذا التحليل يجذب ويتحمل فائض اليد العاملة التي لم يستطع القطاع الحديث استيعابها، وليس فقط العائلات الفقيرة في أحياء الصفيح تجد مكان للنشاط فيه وإنما أيضا المؤسسات في هذا القطاع التي تجد ما تشتري من سلع وخدمات[40].

[38] - محيا زيتون، **الاستخدام فى القطاع غير النظامى**، تحرير أحمد فتحى خليفة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والثلاثون، العدد الثالث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995، ص35- 36.

[39] - GRANOTIER Bernard, **La planète des bidonvilles**, Paris, Seuil,1980, pp 59-67 .

[40] GRANOTIER Bernard, ibid , pp 44-69.

في هذا الصدد قدم الباحث Granotier نظرة بسيطة للعلاقة بين الظاهرة الحضرية والاقتصاد غير الرسمي، يمكننا توضيح مجموعة أفكاره في الشكل أدناه:

شكل رقم (01): يوضح العلاقة بين القطاع غير الرسمي والظاهرة الحضرية من منظور GRANOTIER

المصدر: من إعداد الباحثة

يبقى هذا التحليل رغم أهميته، جد محدود لفهم الظاهرة الحضرية وعلاقتها بالعمل والنشاط الاقتصادي، نظرا لغلبة النظرة التبسيطية، في حين أن المتابع للظاهرة على مستوى مجتمعاتنا يلاحظ مدى التعقيد الذي يمس هذه الظواهر وأيضا التركيبة البشرية.

للإشارة، فإنه في التصنيف القطاعي يستثنى القطاع الفلاحي من القطاع غير الرسمي، بالرغم من أن الفلاحة والزراعة كانتا في الأدبيات الغربية السابقة تدخل ضمن مصطلح "القطاع التقليدي"، وفي هذا الصدد تقول جيهان دياب في هذا الصدد "...بذلت

محاولات أخرى لتضييق حدود القطاع غير الرسمى، وإن كان ذلك يتم -أحياناً- بطريقة تعسفية، كأن تستبعد الأنشطة الزراعية من السياق الحضرى، أو تستبعد قطاعات الكهرباء والغاز والمياه والتأمينات وما يرتبط بها من خدمات، حيث تعد أنشطة تقع ضمن القطاع الرسمى بشكل عام "[41].

إن العمل غير الرسمي يدخل ضمن هذه التصنيفات "القطاع غير رسمي أو الاقتصاد غير الرسمي" وهو كل نشاط يمارسه الأفراد فرادى أو جماعات خارج إطار المراقبة الضريبية، أو دون تأمين، حيث يزاولون أنشطة لحسابهم الخاص أو لفائدة الآخرين مقابل مداخيل، أو يستثمرون مواردهم حسب قدراتهم الخاصة في أنشطة معينة، كما يعرف أيضا بـأنه "القطاع (أي القطاع غير الرسمي) الذى يضم منشآت تزاول أعمالاً خدمية، ولا يتوافر فيها تكنولوجيا كما يضم الباعة الجائلين والخدم في المنازل"[42].

لكن سنحاول تجاوز هذا الإشكال مستعرضين مفاهيم بقدر تنوعها ودرجة الحبر الذي أسالته ضمن مختلف التخصصات، بقدر ما نرى أنها تندرج ضمن نفس الحقل والصنف ومفهوم القطاع غير الرسمي:

أولا: الاقتصاد التحتي: ويعرفه باستيو Pastiau بأنه الاقتصاد الذي يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش التشريعات الجزائية والاجتماعية والمالية، والتي تفلت بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية[43]، في حين يرى حميد زيتوني بأن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يحتوي على أنشطة شرعية معظمها أو جزء منها

---

[41] - DIAB Jihan Kamel, **The Hidden Economy in Egypt, Social Accounting Matrix Approach**, Thesis, July, 1983, pp. 5-6.

[42] - وفاء مرقس، **العمالة النسائية فى القطاع غير الرسمي**، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1998، ص144.

[43] - MARK Debarc Hatier, **Les milliards de l'ombre, L'économie souterraine,** imprimerie Maury, Paris, 1992, p11.

مخفي، وهذا لعدة أسباب كالتهريب الضريبي، التهرب من التصريح الخاص بالاشتراكات الاجتماعية، التهرب من التصريح بالعمال... إلخ[44]، من جهة أخرى تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنه "كل الأنشطة الخفية وغير الرسمية التي يتجنب أصحابها دفع الضرائب، أو تلك الأنشطة غير القانونية"[45].

ثانيا: الاقتصاد الموازي: يضم هذا الاقتصاد الأنشطة التي تمارس في هامش النشاط التجاري التقليدي، فهو لا يتعلق بالعمل الخفي لأن الأفراد اختاروا هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارسته، وليس من أجل البحث عن الربح، إذ أن هذه الأنشطة يصعب قياسها[46].

ثالثا: الاقتصاد الأسود: يشمل هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة التي ينتج عنها عائد في السوق لكنه غير مصرح به لدى السلطات العمومية[47].

إذن العمل غير الرسمي يبقى مفهوما إشكالا، حيث تختلف التحديدات ويزداد الغموض نظرا لكثرة الجوانب والأبعاد التي غيبتها العديد من التعريفات أو الطروحات، فكثيرا ما يبدوا مصطلح العمل غير الرسمي، غامضا، وشاملا لا يفصل في طبيعة العمل، أو شرعيته، وهل دوما نطلق مصطلح عمل غير رسمي على الأنشطة المسيرة لرؤوس الأموال والمكسبة لها؟

يظهر أن هناك عدة جوانب قصور في مختلف محاولات التعريف أو الحصر، خاصة التعريفات الاقتصادية المحضة كتلك التي استعرضناها سابقا، وفيما يلي نحاول أن نطرح الموضوع وفق الاقترابات السوسيولوجية والأنثروبولوجية.

---

[44] -AMID Zitouni, **L'économie non observée, approche constable, cas comptes nationaux Algériens,** CREAD, Alger, 2006, p4.

[45]- OCDE, **Manuel sur la mesure de l'économie non observée**, Paris, 2003, P43.

[46]- MICHEL Peraldi, **La fin des norias ? Réseaux migrants dans les économies marchandise,** édition L'harmattan, France, 2003, P47.

[47] - Ibid, p48.

1-1 الأبعاد السوسيولوجية للعمل غير الرسمي:

يرى الكثير من المهتمين بظاهرة العمل غير الرسمي في حقل السوسيولوجيا، أن هذه الظاهرة تبقى مثيرة للاهتمام وتحتاج للفهم والتفسير دوما، نظرا لأن المجتمعات تعيش في ديناميكية متواصلة، وكذلك نظرا للخصوصيات السوسيو- ديمغرافية للفاعلين في الظاهرة، وطبيعة الأنشطة التي لا تأخذ الخلفية التجارية والمالية دائما الحيز الأكبر، بقدر ما يثير للانتباه مختلف الخصائص المرتبطة بالعناصر السابق ذكرها، وعليه فإن المقاربة السوسيولوجية تهتم بالعناصر المتعلقة بالفضاءات التي يحتلها التجار غير الرسميين، خصائصهم السوسيو- ثقافية والسوسيو- ديموغرافية وكذلك طبيعة الأنشطة التي يزاولونها[48] ومختلف الرهانات المرتبطة بذلك.

بالنسبة للاقتراب السوسيولوجي سواء على مستوى الماكرو أو الميكرو سوسيولوجي، فإن ظاهرة العمل والاقتصاد غير الرسمي هي إنتاج المجتمع، وعليه فالممارسات التي تنشأ داخل ومن خلال الأنشطة المسماة بغير الرسمية فإنها تندرج ضمن سوسيولوجية المجتمع والبلد الذي نشأت وتنسج فيه وداخله، وعلى هذا الأساس فكل ماهو رسمي أو غير رسمي من منطلق سوسيولوجي على حد تعبير فونتان وفيبر[49] لا يجب معالجته كمعطيات وإنما كمكونات وعلاقات.

[48]- CF Kechad Rabah, **Économie informelle et dynamiques sociales- Regards sociologiques**, École Supérieure de Commerce d'Alger, Algérie, p 09.

[49] - FONTAINE L et Weber F, **Les paradoxes de l'économie informelle, A qui profitent les règles?,** Eds Karthala, Paris, 2010.

1- 2 العمل غير الرسمي: محاولة سوسيو-اقتصادية للظاهرة.

لقد أبرزت العديد من الدراسات تعقد ظاهرة العمل ضمن إطار هياكل السوق ومختلف السلوكات الاقتصادية التي يفرزها هذا الأخير، في ظل المجتمعات والثقافات المختلفة، وتعقد الشبكات الاجتماعية[50].

مختلف هذه الأعمال، هدفت إلى توجيه عدسة علم الاجتماع إلى مظاهر العمل الجديدة، خاصة أنه في بدايات القرن العشرين ظهرت أزمات اقتصادية، ما دفع الكثير من المنظرين الاقتصاديين إلى تبني توجهات معرفية مختلفة عن سابقاتها، أمثال كينز وغيره، ومن بين المظاهر التي كانت غائبة عن البحث والدراسة هو "العمل غير الرسمي"، حيث تزايدت قوة العمل في هذا القطاع خاصة مع الثمانينيات، مع تحول الحكومات إلى تحرير اقتصادياتها والاندماج في سوق عالمية [51].

يعتبر رينا أغروالا (Rina Agarwala)[52] أن هذه الإصلاحات كانت سبب نجاة أرباب العمل سواء في البلدان النامية أو المتطورة، في المجتمعات الغنية والفقيرة، حيث زاد الاعتماد على قوة العمل غير الرسمية نظرا لأنها رخيصة من حيث الأجور وتتسم بالمرونة.

بالرغم من اهتمام الكثير من الباحثين بظاهرة العمل غير الرسمي، والتنظيمات والمؤسسات الرسمية، وبالرغم من إشكالية عدم التوافق في إعطاء تعريف واضح ودقيق

---

[50] - MARK Granovetter, **Economic action and social structure, The problem of embeddedness**, American Journal of Sociology, 91, 1985, PP481–510, Block, F, & Evans, P, **The state and the economy**, In N, J, Smelser & R, Swedberg , ***The handbook of economic sociology***, Princeton University Press, 2005.

[51] - SINGER, H, **The golden age of the Keynesian consensus , The pendulum swings back**. *World Development*, 25, 1997, pp 293-295.

[52] - Rina Agarwala, **Economic Sociology of Work, Research,** in *The Sociology of Work*, Volume 18, 2009,pp 315-342.

وشامل أيضا للعمل غير الرسمي، مما قوض مسألة الاهتمام بالظاهرة، إلا أن البعض اهتم بالظاهرة من خلال ملاحظة تزايد نسب المشاركة في العمل غير الرسمي، وكذلك التساؤل عن الشبكات والتفاعلات والاستراتيجيات أوالممارسات في هذه الظاهرة، فالعمل غير الرسمي كظاهرة فريدة، أين نشاهد قوى اجتماعية تؤثر على النسق العام من خلال المعاملات الاقتصادية، وتعتمد على العلاقات الاجتماعية في عملها بنحو فعال[53].

حسب منظمة العمل الدولية، فإن العمال غير الرسميين يشكلون نسب كبيرة ومهيمنة في سوق العمل الدولي، وتشمل العمال العاملين لحسابهم الخاص (مثل الباعة المتجولين)، منظمي الأعمال غير الرسمية وموظفيها (في محلات البيع بالتجزئة الصغيرة غير المسجلة أو المطاعم)، والعمال الذين يعملون لدى المقاولين في الخفاء لمؤسسات رسمية (مثل شركات الملابس ذات العلامات التجارية أو شركات التشييد).

يجدر الإشارة إلى أنه وعلى العكس من توقعات نظريات التنمية المبكرة بزوال الاقتصاد غير الرسمي مع تواصل النمو الاقتصادي[54]، ظل العمل غير الرسمي والعمال غير الرسميين محور الاقتصاديات الحديثة، ونسبة مهمة وفاعلة منه تنشط سوق العمل الدولي، وفي مختلف الأنشطة والقطاعات.

---

[53] - GRANOVETTE Marc, op cite, Portes & Haller, W, **The informal economy**, In N, Smelser & R, Swedberg , Op cit, pp 403-407.

[54] - HARRIS, J, & Todaro, M, **Migration, unemployment and development: A two sector analysis**. *American Economic Review***,** 40, 1970, 126–142, Lewis, W, **Economic development with unlimited supplies of labour.** Manchester School Paper 22, Manchester, 1954, In Rina Agarwala, op cit.

1- 3 العمل غير الرسمي: المنظور الأنثروبولوجي.

الاقتصاد والعمل غير الرسمي، تم تناوله من قبل بعض السوسيولوجيين كمرادف للاقتصاد الشعبي، ذلك حسب رأيهم أنه يعتمد على عمليات اجتماعية مهمة مثل التضامن وأخذ أيضا تسمية الاقتصاد التضامني، لاعتماده كما قلنا على منظومة تقليدية من الأنسنة[55].

هذا القطاع طرح العديد من الإشكالات المرتبطة بقيمته وأهميته، فحتى لو اعتبر من جهة قطاعا جاذبا لليد العاملة ولديه القدرة على امتصاص البطالة وغير ذلك، إلا أن البعض من الباحثين يتعمقون في الظاهرة أكثر، ويعرفونه بالقطاع الذي يتأسس على علاقة مع الفقر والإقصاء والتهميش، حيث يرى فيليب إنغلهارد Philippe (Engelhard) أن مئات الملايين من النساء والرجال لا يملكون القدرة على المنافسة ولا المعرفة اللازمة للانسجام في شبكة الاقتصاد الرسمي والحديث، وعلى هذا الأساس هم فقراء ومهمشون ومقصيون من الحداثة، ويضيف الباحث: "أسمي الاقتصاد الشعبي، ذلك الاقتصاد القائم على التبادلات غيرالرسمية، وعلى الرابط الاجتماعي ومنطق البقاء على قيد الحياة"[56].

بالمقابل، هناك توجه لتثمين الثقافة الجديدة للاقتصاد غير الرسمي، الذي ليس مجرد اقتصاد شعبي أو اقتصاد الفقراء، لكنه رهان سوسيو- ثقافي، حيث أن الاقتصاد غير الرسمي عموما والعمل غير الرسمي يتعلق أيضا بعلاقته بالقوة ومنطق الشبكات،

---

[55] - ABDOUL M, **Production de la ville et informalités urbaines, l'exemple de la Commune d'arrondissement de Thiaroye-sur-mer, ville de Pikine, Sénégal**, *working paper*, ENDA, Codesria, groupe multinational de travail, Mutations urbaines en Afrique, 2003.

[56] - ENGELHARD Philippe, **L'Afrique miroir du monde, plaidoyer pour une nouvelle économie**, Paris, Arlea, 1998.

وارتباطه بالمستوى الديني والسياسي، من خلال رهانات متنوعة كتلك المرتبطة بالفاعلين في الظاهرة والمرتبطين بمؤسسات "دينية وسياسية"، تضمن سير العمل والتبادل وفق منطق الامتيازات والمصالح.

هذا الطرح يفند أطروحة اقتصاد الكفاف، ويرى أن هذا القطاع متميز بحجم المرونة والجاذبية والديناميكية القوية، وبالتالي عدم وجود اعتراف قانوني لا يعني عدم قدرته على المنافسة من حيث الإنتاج والتشغيل، فمن وجهة نظر اجتماعية عدم دفع الضرائب يقابله دفع "ضريبة اجتماعية".

يجب الإشارة أيضا إلى أن العمل غير الرسمي، هو حقل أنثروبولوجي، متعدد الأبعاد الثقافية للعمل غير الرسمي، التي تتمثل في الأصول الاجتماعية للمنتمين له، نمط حراكهم الاجتماعي طبقي، كذلك في ممارسة وظائفهم في القطاع تبرز علاقتهم بالمؤسسات الدينية كما هو في إفريقيا بما فيها الجزائر،أين يمكن ملاحظة تلك العلاقة بين النشاط الاقتصادي غير الرسمي بالطرقية (المريد)، وتكوين العاملين فيه لرأس مال أحيانا معتبر، مما يجعلهم تجار غير رسميين ذوو أصول ريفية، ولديهم رهان الهجرة الداخلية والخارجية الذي يفرز ممارسات تثير الاهتمام للبحث والفهم.

خصوصية العمل غير الرسمي هي أنه غير خاضع للرقابة ولا القياس كليا أو جزئيا، صعب ضبطه إحصائيا من قبل المؤسسات الرسمية، كما أن ظاهرة غير الرسمي هي أبعد من عالم غير منظم وفوضوي، هذا طرح تقليدي، وجب القطيعة معه معرفيا، فالأعمال السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول الظاهرة أكدت أن الظاهرة تقع في حيز مبني من قبل الفاعلين على أسس تحكمها شبكات من العلاقات الاجتماعية ومعزز بالروابط الاجتماعية الأولية والثانوية الشخصية العائلية والإثنية والثقافية والدينية.

إذن العمل غير الرسمي ليس بالحقيقة التحت أرضية أو السوداء فقط بل لديه طرف من البروز والظهور الدائم في الحياة اليومية للأفراد ومختلف التعاملات، فالعمل في الشارع وتجار التجوال والمهن غير الرسمية كلها دليل على هذا الموقف.

2- العمل غير الرسمي : نحو مقاربة للنوع الاجتماعي.

2-1 النوع الاجتماعي.

ظهر خلال القرن العشرين حركات تحررية تتبنى أطروحات مختلفة من حيث المنطلقات والإستراتيجيات، ولكنها تدعو في مجملها إلى نمط خاص بها من التعامل مع المرأة كأنثى وكإنسانة نتيجة ما عانته من عدم التوازن والإنصاف في التعامل مع ثنائية دورها داخل الأسرة والمجتمع، وقد ظهرت مع مراحل تطور تلك الحركات مصطلحات عرفت بارتباطها بمنطلقات وإستراتيجيات تلك الحركات، ومن هذه المصطلحات: مصطلح الجندر الذي بدأ كمصطلح لغوي مجرد ثم تطور استخدامه إلى أن أصبح نظرية وإيديولوجية.

فالجندر هو كلمة إنجليزية تعبر عن الاختلاف والتمييز الاجتماعي للجنس، وقد استعير من البيولوجيا، والجندر هو الهوية الجنسية للفرد كذكر أو أنثى كما تحددها الثقافة والمجتمع.

فالمجتمع من وجهة نظر الجندرية هو المسؤول عن تحديد أدوار النوع والعلاقات الاجتماعية وهذه الأدوار قابلة للتغير، فعلى سبيل المثال للمرأة القدرة على أن تؤدي نفس العمل الذي يقوم به الرجل حاليا مهما اختلف نوع العمل.

يرى الباحث السوسيولوجي سالم لبيض أن مسألة انقسام المجتمع إلى ذكور وإناث أمر طبيعي لا يختلف حوله اثنان، ولكن المختلف حوله هو الوظائف وتوزيع الأدوار

المترتبة على ذلك الانقسام[57]، فبالنسبة له تلك الوظائف مرتبطة أشد الارتباط بالقيم والتصورات الثقافية المؤطرة للثقافة المجتمعية والمتجذرة منذ القدم، ويضرب المثل بالمجتمع العربي حيث يقول: "إن القيادة في هذا المجتمع هي للرجل وأن دور المرأة الأساسي هو إنجاب الأطفال"[58]، الفكرة التي كان قد ذهب إليها الأنثروبولوجي مالك شبل حيث اعتبر أن تلك الوظيفة مرتبطة بتجديد الخزينة البيولوجية للعائلة[59] ، وفي سياق تحليله للمسألة الجندرية في العالم العربي يذهب سالم لبيض أكثر من ذلك عندما يعتبر أن هذا الموقف ما هو إلا الجانب المعلن والظاهر من العلاقة، لأن الخفي وغير المعلن هو أن الرجل العربي يعتبر المرأة وسيلة للمتعة الجنسية.

إن الثقافة النسائية في العالم ككل والمجتمعات العربية تحاول منذ زمن على اختلاف المجتمعات أن تجابه الأطر المجتمعية المكرسة للتقسيم على أساس النوع الاجتماعي، وتحاول أيضا الحد من الإرث الثقافي المؤطر لذلك، من خلال العديد من الحركات وكذلك المداخل.

في الجزائر، لا يمكن نسيان تواجد المرأة ككيان مناضل لأجل حقوق الشعب جنبا إلى جنب مع الرجل وذلك في فترة الاحتلال الفرنسي بكل ما قدمته من تضحيات، لكن بعد الاستقلال برز دورها النضالي لأجل حقوقها وحقوق النساء الجزائريات بعد سنة 1988 من خلال عدد الجمعيات التي تم إنشاؤها، والتي أخذت طابعا حضريا، حيث تقول الباحثة مليكة رمعون: "تميز تطور الجمعيات في الجزائر غداة حوادث أكتوبر 1988 خاصة، بخلق مجموعات نسوية للنضال من أجل حقوقهن، كان لهذه المجموعات طابع

[57] ـ لبيض سالم، **الجنوسة والنوع (الجندر) في الثقافة العربية**، *المستقبل العربي*، العدد 348 فيفري 2008.

[58] ـ المرجع نفسه.

[59] ـ مالك شبل، **الأنوثة والذكورة**، ورقة قدمت إلى الإسلام والحداثة، *ندوة مواقف*، لندن، دار الساقي، 1990، ص 289.

حضري لأنها كانت موجودة في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، تيزي وزو،...)"[60].

رغم الحراك الذي عرفته المرأة من خلال عدد الجمعيات التي تتزايد، وكذلك تواجدها في كل المعارك بما في ذلك المعركة ضد الإرهاب وضد الأصولية كما أبرزت ذلك الباحثة مليكة رمعون في نفس المقال المشار إليه، إلا أن طبيعة الحركة النسوية المغاربية والجزائرية ليست كمثيلتها من الحركات النسوية الغربية، كما ذهبت إليه الباحثة صالحة بوضيفة والتي تقول: " أريد أن أنوه هنا إلى أن أشكال نضال الحركة النسائية المغاربية ليست ولن تكون أبدا مماثلة لأشكال نضال الحركة النسائية الغربية, حيث أننا نعمل في سياقين مختلفين وضمن مجتمعين مختلفين, مع وجوب الحفاظ على الإنفتاح الفكري الضروري لفهم بعض الظواهر المعقدة (مثل الحركة الإسلامية) والتي تبدو بسيطة ولكنها في واقع الأمر لها تأثيرات متناقضة على المجتمع"[61].

وتعتبر مواضيع المشاركة السياسية والعنف ضد المرأة أكثر المواضيع التي برزت للسطح الاجتماعي في نضال المرأة الجزائرية، كما أنه من الخصائص السوسيو-ديموغرافية لكوادر الحركة النسوية الجزائرية وحسب الباحثة صالحة بوضيفة**:**"يجب الإشارة إلى أن متوسط عمر كوادر الحركات والمجموعات النسائية يتراوح بين 40 إلى 50 عاما, أي النخبة الوارثة للنظام الاستعماري الذي أخذت منه تربيتها. بينما الأجيال الشابة التي تمثل الغالبية العظمى في بلد ذو ديموغرافية شابة لم تجند بعد, إنهن طالبات اليوم اللواتي يصنعن التآلف بين الإسلام والثقافة العالمية (مرموزة بالموضة)"[62].

---

[60]- مليكة رمعون، **الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة** ، مجلة إنسانيات/ Insaniyat ، العدد 8، 1999, ص 45.

[61]- صالحة بوضيفة، **ما إشكالية الحركة النسائية الجزائرية؟**، الملتقى الدولي، استراتيجيات لحقوق المرأة في حوض البحر الأبيض المتوس"، البرات دو لوبركات El prat de llobregat 16-19 تشرين الثاني 2006، جمعية" أكسور -لاسكوفياس" بالتعاون مع " نساء في شبكة" و"بلاتافورم من أجل حقوق المرأة الإنسانية"، http://www.mediterraneas.org/article.php3?id_article=608

[62]- المرجع نفسه.

2-2 النوع الاجتماعي والعمل: أية حقائق اجتماعية واقتصادية.

الحديث عن المرأة والشغل هو مركز المسألة الجندرية للعمل، بالإضافة إلى أبعاد وتجليات المسألة على المستوى المعرفي، ومن خلال النقاش الكبير والتاريخي للعديد من المفكرين في شتى التخصصات - آخذين المسألة من باب التنمية- يجدر الإشارة إلى أنه من بدايات القرن العشرين إلى غاية السبعينيات كانت مسألة التنمية هي الرهان الكبير للمجتمعات سواء في الشمال أو الجنوب، والرهانات التي سخرت لها الهيئات الأممية والمؤسسات المالية العالمية جهدا وحيزا كبيرا لدعمها، وكذلك على مستوى التنظير وبالخصوص مع نظرية التنمية لدى روستو (Rostow)[63]، وكما أشار أيضا البعض من الباحثين[64]، فإن الذكور كانوا المستهدفين من خلال هذه البرامج التنموية كأرباب الأسر والمسؤولين الأوائل عن العمل المنتج، في حين تدخل المرأة كان محصورا في إعادة الإنتاج (النسل) وأنشطة تتعلق بالصحة والتغذية والاقتصاد العائلي بالرغم من أن تلك المشاركة كانت معتبرة للنساء في الحربين العالميتين وكذلك في المجتمعات التي كانت تناضل من أجل استقلالها.

بالرغم من كل ذلك، إلا أن نظرية التنمية عرفت تغيرا، خاصة مع زيادة الحركات النسوية في نضالها وحجم المطالب السياسية والقانونية والاجتماعية، وكذلك بروز نظريات كتلك التي تتحدث عن التعليم ورأس المال البشري. ومن ذلك الوقت والحركات النسوية تضاعف جهودها، وبرز ذلك من خلال حجم المؤتمرات المنظمة حول حقوق المرأة ومشاركة المرأة، والإعلانات العالمية من ميكسيكو 1975، فكوبنهاغن 1980، ونيروبي ،1985 وبيكين 1995 ... إلخ. عموما، الأطروحة المتعلقة بالتنمية تستمد خلفيتها من وجهة نظرنا من مسألة إنتاجية ومردودية المرأة، ومسألة إعادة الإنتاج.

---

[63] - ROSTOW Walt Whitman, **the world economy, history & prospect**, University of Texas Press, 1978**, Politics and the Stages of Growth,** Cambridge University Press, 1971.

[64] - LOURDES Beneria and Gita Sen**, Accumulation, Reproduction, and Women's Role in Economic Development, Boserup Revisited**, *Journal of Women in Culture and Society*, 7, 2, 1981, pp 279-298.

في عام 1970 نشرت الباحثة أستر بوسروب (Ester Boserup)[65] كتاب "Woman's role in economic development" أوضحت فيه أن النساء كن أكبر ضحايا نموذج التنمية المرتبط بنظرية التحديث، حيث قدمت نقدا كبيرا عن غياب المرأة في مختلف البرامج والخطط من برامج التنمية، كذلك طرحت الباحثة مسألة حصر أنشطة المرأة في الزراعة التقليدية أين تغيب كل العدالة بينها وبين الرجل خاصة في المجتمعات الإفريقية، أين يعتمد هذا القطاع غير الرسمي على موارد تقليدية وغياب تكوين المرأة واستفادتها من أي تكنولوجيا، مقابل الرجل الذي لديه القدرة على ممارسة أنشطة أخرى ويستفيد من التدريب والمعرفة، وهذا من أهم أسباب عدم تطور هذا القطاع بسبب أن نظرية التحديث غيبت دور المرأة من أجندتها[66].

كما تطرقت الباحثة إلى مسألة التمييز في سوق العمل والذي يرجع أيضا إلى عوامل تتعلق بتعمد أمية النساء، وكذلك لعوامل سوسيو- ثقافية تجعل من المرأة دائما ما توجه لأنشطة ومهن تتطلب مستويات تعليمية أدنى[67].

من جهة أخرى، ومن منظور سوسيولوجي فإن طرح مسألة شغل المرأة وعملها وقدرتها على العمل لمثير للتساؤل، هل المرأة كائن لا يعمل؟

إن مسألة العمل تاريخيا أرشفت للذكر على حساب المرأة، لأنه واقعيا وعمليا الإنسان دون تقسيم جندري هو كائن يعمل ويعيش بالعمل أيا كان، وهذا ما أرادت تأكيده سيلفي شويتزر (Sylvie Schweitzer) في كتابها " les femmes ont toujours

---

[65] - ESTER Boserup, **Woman's role in economic development,** Reprinted with new Introduction, Cromwell Press, UK, 2007.

[66] - ESTER Boserup, **Woman's role in economic development. Reprinted with new Introduction**, Cromwell Press, UK, 2007, p68.

[67] - Ibid, p144.

travaillé"[68]، لكن العلاقات الجندرية ذات الخلفيات الاجتماعية والثقافية وضعت حدودا بين "هو" و"هي" كما وضعت حدودا لفضاءات الاستغلال بين "العام" و"الخاص"، ووضعت تقسيما للعمل على نفس الأسس الجندرية. هذا الطرح نجد له اقترابا لدى ميشال بورو (Michel Perrot) الذي يستخدم مفهوم "عدم الظهور وصمت التاريخ"[69]، أي أن المرأة لم يوجد من أرخ لها حسب تعبيره، ولم توجد ولم تكن مؤرشفة إن صح التعبير.

إذن الطرح هذا يهدف إلى توضيح فكرة أساسية هي أن المرأة بداية من القرن العشرين، وبالتحديد في الحرب العالمية، لم تكتشف العمل فقط، وإنما تحصلت على مناصب كانت حكرا على الذكر وبالتالي مسألة الإنتاجية تجد شرعية في الموضوع إن كان الأمر كذلك. ومع السبعينيات أصبحت المرأة أجيرة وبعدها موردا بشريا، لأنها ببساطة اكتسبت حقوق الأجراء بفعل الحراك النسوي المعروف.

ومن الأطروحات التي عالجت مسألة العمل لدى المرأة انطلاقا من العمليات التربوية وعمليات التنشئة الاجتماعية، نجد نظريات إعادة الإنتاج الاجتماعي التي فسرت الاختلافات بين تنشئة اللإناث والذكور، من خلال وظيفتها في تطوير المهارات الاجتماعية التي تساعد الأفراد في الحياة المهنية. فمثلا: الذكور أكثر توجها نحو المنافسة وتأكيد الذات، وأكثر حراكا مقابل الإناث اللاتي يتميزن بالالتزام والخضوع والإيثار، هذه التنشئة الاجتماعية ستميز وتفرق وتحدد مختلف علاقات مع العمل والمسار المهني المتوقع.

---

[68] - DANIELE Voldman, **Sylvie SCHWEITZER, Les femmes ont toujours travaillé. Une histoire du travail des femmes aux XIXe et XXe siècles,** Paris, Odile Jacob, 2002, 329 p, Clio, Histoire, femmes et sociétés , 21, 2005, mis en ligne le 06 juin 2005, consulté le 19 Mars 2017, URL, http://clio.revues.org/1496.

[69] - PERROT Michel, **Les femmes ou les silences de l'histoire**, Editions Flammarion, Paris, 2e édition, 3 mars 2012, Collection Champs Histoire, France.

في هذا الصدد، يشير كل من بودلو واسطابليه (Baudelot et Establet) في عملهما المعنون ب "Allez les filles"[70] بأن الإناث هم أفضل من الذكور لأن لهن مهارات الالتزام أحسن من تلك التي لدى الذكور، في المؤسسات التعليمية الابتدائية والمتوسطة، وهذا ما ينقلب في المرحلة الجامعية أين القدرات تنعكس، لأنها مرحلة تتطلب العمل الشخصي ومهارات ممارسة المعرفة الأكثر تميزا.

عموما الفكرة العامة لهذا الطرح هي دور عملية إعادة الإنتاج في تكريس التفاوت والاختلاف على أساس النوع الاجتماعي، لكن يظهر أن هذا الطرح تم نقده لأن تفسير العلاقات وظاهرة العمل بالخصوص، ارتبط بواقع أظهر أنه هناك تخصصات أكاديمية ومهن كانت مؤنثة يتواجد فيها الذكور بكثرة، والعكس صحيح، كما أن الاستراتيجيات تلعب دورا كبيرا في هذه المسألة وتوريث المهن لم يعد يفسر بمنطق إعادة الإنتاج وإنما بالكفاءات والخيارات المرتبطة بمشروع الأبناء.

إن ظاهرة العمل غير الرسمي هي جزء من ظاهرة الشغل والنشاط الاقتصادي والتي لا يمكن فصلها عن مسألة الجندرية، لكن تواجد المرأة ارتبط كثيرا بهذه الظاهرة، أولا لأنها دوما ما كانت ربة بيت، وبالتالي نشاطها هذا "الطبيعي" هو غير مصرح وغير مؤمن، وبالتالي هي أول مؤسسة عمل غير رسمي، بالإضافة إلى شغلها في الكثير من الأحيان لأنشطة ذات دخل متواضع في إطار ما يسمى بالاقتصاد المنزلي خاصة في المجتمعات النامية. كل هذه العناصر تجعل من المرأة جزءا أساسيا في الظاهرة، فتعقد هذه الأخيرة واختلاف مستوياتها يجعل تواجد المرأة يخضع دوما لتقسيم اجتماعي للعمل وللفضاءات المستغلة.

وعليه فظاهرة مثل ظاهرة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود تعني أنه هناك حراك وتغير اجتماعي، وبالرغم من ذلك متابعة، هذه الأنشطة قد تجعل من الباحث

[70] - CHRISTIAN Baudelot, Roger Establet, **Allez les filles**, Le Seuil, Paris, 1992.

يكتشف ويفهم مستويات جندرة في العمل أكثر عمقا وتجددا، وهذا ما سنعمل على فهمه وعرضه في ما سيأتي لاحقا من خلال هذه الدراسة.

3- التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

1-3 تجارة الحقيبة: النموذج المحوري في التجارة غير الرسمية.

المتابع لظاهرة غير الرسمي على المستوى العالمي يلاحظ أن من أهم مكوناتها هي النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وبالتالي العمل غير الرسمي سواء بشكل مستقل أو لدى مؤسسات و/أو أفراد، ومن هنا نطرح موضوع التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، والمتمثلة في تجارة الحقيبة، هذه الظاهرة التي عرفتها وتعرفها المجتمعات ككل مادام أن الحدود بينها موجودة ومرسومة، وأي نشاط غير مسجل أو مصرح فهو غير رسمي.

العمل غير رسمي العابر للحدود من بين مظاهره الهجرة المؤقتة لأغراض تجارية، ظاهرة برزت وتنامت في الثمانينيات كما يشير إلى ذلك ألان تاريوس (Alain Tarrius)[71]، هذه الحركية والأنشطة التي تندرج ضمن مفهوم "الاقتصاد التحتي" تتنوع بين أنشطة تجارية لمواد ذات استعمالات عامة، وأخرى تندرج ضمن الأنشطة المجرمة، لكن المثير أنثروبولوجيا هو أن هذه التجارة لدى الفاعلين فيها خصوصيات ومنطق ورهانات تبنى على أساس العلاقات والروابط القوية في كثير من الأحيان، والتي ترتبت

[71]- ALAIN Tarrius, **Transmigration et économies souterraines, une économie par les pauvres, pour les pauvres** , in *Regards Croisés sur l'Economie*, N°14, lumière sur les économies souterraines , Eds la Découverte, Paris, 2014, p147.

عن علاقات زبونية، عادة الثقة والكلمة والوعود الشفهية هي المهيمنة والمؤسسة لها, هذا المنطق الشفهي والعاطفي، والتفاعلات المختلفة تجعل من الموضوع كما سبق وذكرنا حقلا مهما للدراسة والبحث، والكثير من الاقترابات النظرية يمكن الاستعانة بها لفهم الظاهرة.

نعود لموضوع تجارة الحقيبة، التي يمكن اعتبارها نشاطا اقتصاديا يعتمد على التنقل والتجوال، السفر في الهيئة العادية لأي مسافر لكن الغرض هو استغلال "حقائب السفر" لشراء وإعادة بيع منتوجات مثل الألبسة، منتجات الإكسسوار، قطع الغيار، الأجهزة الإكترونية، الذهب، العلامات التجارية المقلدة ... إلخ. بالإضافة إلى استغلال قدرات معرفية وعلائقية لإيصال هذه المنتوجات، وإعادة بيعها في البد الأصلي (البلد الأم).

تجارة الحقيبة (commerce a la valise) التي نجد لها عدة تسميات كما استعرضتها فيرونيك مانري (Véronique Manry) مقابله في التركية (Bavul Ticareti)، وبالجزائرية طراباندو (Trabendo)، وبالروسية (Chelnochny biznes)، والممارس من قبل الكثير من الأشخاص المصادفين في مطارات وموانئ ومحطات إسطنبول وكذلك دبي، مرسيليا، نابولي، طرابلس، دمشق وأليكانت...[72] سابقا، والتركيز على دول دون أخرى في الوقت الراهن السبب فيه يعود لما تعرفه هذه الأخيرة من مشاكل سياسية حولت خارطة الحركة بصفة كبيرة، مثل سوريا وليبيا ومصر التي لم تعد وجهة تجارية للنساء الجزائريات، فيما بقيت دبي وإسطنبول تحتلان الصدارة.

"تجارة الحقيبة" هو مصطلح يستخدم عموما لوصف التجارة الجماعية والفردية غير المنظمة وغير المسجلة، التي أصبحت جزءا كبيرا من المشهد الاقتصادي في فترة

[72] - VERONIQUE Manry, **Trabendo au féminin, Les femmes algériennes dans le commerce à la valise**, FASOPO, Paris,2006, p208.

الحرب الباردة وعدم مرونة الأنظمة الاقتصادية على اختلافها، فانتشرت في مختلف المناطق والحدود، أشهرها في منطقة بحر قزوين والبحر الأسود خاصة منذ عام 1992.

في أغلب الأسواق التي يلتقي فيها تجار الحقيبة، سواء في دبي أو إسطنبول، مرسيليا وغيرها، سواء إن كانت أسواق بمثابة مكان للإنتاج والتصنيع والبيع، أو تلك الأسواق التي يوجد فيها حراك استيراد كبير، يتم إنشاء علاقات عديدة ومتشابكة بين العملاء، أرباب العمل وزبائنهم من غير الرسميين، ويتم تنظيم التجارة والتمويل ومختلف التفاعلات الاجتماعية التي ترتبط بذلك، وأكثر السلع والتداولات تتم حول شراء وبيع المنسوجات والملابس والسلع الاستهلاكية الخفيفة والملابس الجلدية من قبل التجار الزائرين و"السياح"، ويتم نقل تلك السلع عبر مختلف الوسائل من حافلات وسفن وطائرات.

في الجزائر وكسائر الدول المغاربية، عرفت هذه المهنة تطورا كبيرا من عدة نواحي، سواء ما تعلق بحجمها وعدد المنتمين لها، أو من حيث مشاركة المرأة فيها كفاعل جديد خلخل العديد من الأدوار التقليدية في المجتمع. إن موقع الجزائر في البحر المتوسط جعل من الحركة والتنقل بين ضفتي الحوض المتوسط أمرا ليس بالصعب، وتواجد الجزائريين بالضفة المقابلة وبأعداد معتبرة جعل من التواصل والتبادل أمرا حتميا وسهلا لحد ما، فموضوع دخول السلع التي لم توفرها الحكومة "الاشتراكية" إن صح التعبير، جعل البديل هو الأفراد المسافرين وكذلك المهاجرين المقيمين مؤقتا أو الدائمين يعوضونها في اقتناء الكثير من السلع وإعادة بيعها بطرق غير رسمية، غير مراقبة ولا تخضع لا لجباية ولا لشيء، فعلا الحجم ورأس المال جد متواضع وبسيط، لكن استطاعت هذه الأنشطة أن تصنع الحدث وتجعل من الظاهرة ظاهرة اجتماعية.

مدينة مارسيليا (Marseille) مثلا، كانت مسرحا للتسوق، لتجار الحقائب من مختلف الدول المغاربية مع تسجيل أغلبية جزائرية. حسب تاريوس (Tarrius)[73] في سنة 1987 عرف المركز الحضري للمدينة حوالي 350 محل مستخدم من قبل مغاربة, 70 بالمئة منهم جزائريون يمولون أكثر من 700000 من زبائنهم من المهاجرين وتجار الحقائب بأدوات وأجهزة إلكترونية، ألبسة وأحذية، وقطع الغيار.

2-3 التجارة العابرة للحدود: نحو أنثروبولوجيا السفر.

تعد التجارة أكثر الأعمال انتشارا وتواجدا من خلال اعتبارها نظاما للتبادل مع حد معتبر من النظامية ضمن النشاط الاقتصادي وكذا ضمن نسق السوق والبنيات الاجتماعية المختلفة، فعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر[74] قدم طرحا مؤسسا من خلال ملاحظاته حول المدينة والتجارة والأسواق حيث ربط بين التحضر والمدن ونمو التجارة واعتبر أن السوق هو أهم خصائص المدينة، وانطلاقا من نظرية ماكس فيبر، فإن التجارة هي تعاون بين طرفين وتبادل قائم على تحويل منتج أو خدمة معينة من طرف إلى آخر. إن الأمر لا يتعلق فقط بمنتجات وخدمات وإنما أيضا التعريف يشمل الجانب الرسمي وغير الرسمي من التعاقد بين الأطراف، كما أن التبادل هو عملية قد تكون تقليدية أو تقليدية جزئيا أو حديثة، وهذا التصنيف مستوحى من الطرح الفيبيري المعروف من خلال أعماله خاصة "الاقتصاد والمجتمع".

التجارة كموضوع أخذت نقاشا كبيرا في الإثنوغرافيا التقليدية، فلقد أشار كورن

---

[73]- ALAIN Tarrius, **l'entrée dans la ville, migrations maghrébines et recomposition des tissus urbains à Tunis et à Marseille,** Revue Européenne des Migrations Internationales, vol 3,1987, pp 131-148.

[74] - HINNERK Bruhns, **Max Weber, ville et capitalisme moderne,** SOCIETÀMUTAMENTOPOLITICA, Firenze University Press , Italie, vol 5, N° 9, pp 123-141, 2014

غريغورين (Khoren Grigoryan) [75] إلى أن كارابتيان (Karapetyan) يرى أن التجارة كعملية تبادل تنطلق من تلك القواعد التقليلدية والأولية للتبادل والتي نطلق عليها عامة التجارة، وعليه فإن المعنى غير المباشر لهذا التوجه هو الخلفية والعامل السوسيو- ثقافي للتجارة، فمن الإسهامات الأنثروبولوجية حول التجارة واقتصاد البازار، نجد غليفورد غيرتز في نظرية اقتصاد البازار وصف وحلل السوق والاقتصاد المشرقي، حيث يرى أن "البازارات ليست بالعملية التجارية ولكن أيضا نظام من العلاقات الاجتماعية التي لها أهمية كبيرة[76].

بعد الثمانينيات وبفعل الحراك السوسيو- سياسي الذي عرفته العديد من الدول التي كانت إما تتبع نظاما اشتراكيا أو تلك التي كانت تحت سيطرة سوفياتية، وبفعل سلسلة العمليات السياسية، تغيرت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات بعد عشرات السنين تحت رحمة النظام الاجتماعي الاشتراكي الواحد، ومن تلك العمليات التي مسها التغيير والحراك هو "النشاط الاقتصادي بصفة عامة" والتجارة بصفة خاصة، حيث زادت نسبة المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، وزادت حدة تجارة الحقيبة وما حملته من حراك في قيم العمل وحتى على المستوى العلائقي.

إن من قواعد العمل غير الرسمي والتجارة عموما وتجارة الحقيبة بالخصوص تلك العمليات المبنية على الشبكات الاجتماعية، سواء الأولية أو الثانوية، فالعائلة والجيران والأصدقاء وزملاء العمل أو الدراسة كلهم عناصر يمكن اعتبارهم بمثابة العملاء بالنسبة للفاعلين في تجارة الحقيبة، إنه عهد السوق المفتوح، أو البازارات وفق التحليل الذي يقدمه غليفورد غيرتز، إنها منظومة تبادلية تخضع لقيم النظام الاجتماعي القائم

[75] - KHOREN Grigoryan, **In the Footsteps of Economic Anthropology, Trade As a Socio-Cultural Phenomenon in Post-Soviet Armenia,** 10 pages **https://www.liverpool.ac.uk/media/livacuk/schoolofmanagement/docs/ethnography2015/grigoryan.pdf**

[76] - GEERTZ, **The Bazaar Economy, Information and Search in Peasant Marketing**, *Economics and Anthropology*, Vol 68 N° 2, 1978, p 28.

كالمفاوضات، الزمن والموسم، مصادر السلع ... إلخ، كما أنها قائمة على التشارك " العطاء مقابل العطاء" بالمفهوم الذي يقدمه كارل بولاني (Karl Polanyi)[77] في منظومة السوق.

كما أشرنا سابقا، إن النشاط الاقتصادي ممثلا في تجارة الحقيبة خاصة تلك العابرة للحدود، جاءت بفعل حراك جيو- سياسي وبالتالي اجتماعي واقتصادي خاصة في بلدان أوروبا الشرقية، حيث انتشرت الظاهرة وأصبحت روتينا يوميا بالنسبة للكثير من أفراد هذه المجتمعات. إنها الفرصة والتي يتحدث عنها مفكر الحداثة السائلة زيغموند بومان حيث يرى أن إنسان ما بعد الحداثة يضع في نصب تفكيره العديد من الخطط والتي يحقق من خلال أهمها ما يصبوا إليه، فكانت تجارة الحقيبة جزءا من البدائل التي تبناها جزء من أفراد المجتمع وبفعل أحداث معينة وبالخصوص أن هذه الممارسة أثبتت فعاليتها المالية من حيث توفير دخول مهمة ومعتبرة، مما أضفى عليها مشروعية وأصبحت واقعا قائما بعينه[78].

إذن، تجارة الحقيبة هي ليست بالعملية الاقتصادية البحتة أنثروبولوجيا، هي حركة، تنقل، علاقات، قيم وثقافة، تبادلات وشبكة من العلاقات أين تكون الرهانات أكثر تنوعا وتعقدا في الوقت نفسه.

في الأخير، التجارة العابرة للحدود هي ظاهرة سوسيو - ثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي والمادي في القضية، فالحديث هنا هو عن مهنة وثقافة في نفس الوقت، أين يكون السوق والزبون جزءا أساسيا، لكن مضمون العلاقات وطبيعة شبكات العلاقات

---

[77] - KARL Polanyi, **The Creat Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time**, Foreword By Joseph E.Stiglitz, Introduction By Fred Block, BEACON PRESS BOSTON, Second Beacon Paperback edition published in 2001.

[78] - BAUMAN, Z, **Postmodern ethics**, Blackwell, Oxford ,1993, pp. 177-178.

يضفي الجانب السوسيو- ثقافي على الظاهرة حيث نجد قاموسا لغويا خاصا بها، استراتيجيات أنسنة تفرض نفسها فيها.

4- النساء في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود: الواقع، التكيف والاستراتيجيات.

4- 1 واقع ممارسات المرأة الجزائرية:

إضافة لما سبق وذكرنا حول ظاهرة تجارة الحقيبة، فإنه يجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمي يعرف حراكا بارزا في السوق، وخاصة الأسواق غير الرسمية من خلال الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، والتي منها ما يتعلق بتجارة الحقيبة، خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث نلاحظ أن العديد من الباحثين ومنذ سنوات عديدة فتحوا نقاشا كبيرا ومتواصلا حول الظاهرة، ويمكن ذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: (Peraldi, 2001; Cesari, 2002; Tarrius, 2002; Mermier, Peraldi, 2010)[79]. بالرغم من هذا إلا أن هذه الظاهرة يصعب تحديد فترة بداية لها ، ففي حدود علمنا لم نصل إلى وثائق توضح ذلك، فقط مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها واعتمدنا عليها حصرت الحديث عن الظاهرة وانتشارها في فترة الحرب الباردة وأيضا مباشرة مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

[79]- Voir : MICHEL Peraldi, 2001, **Cabas et containers, Activités marchandes informelles et réseaux migrants transfrontaliers**, Paris Aix-en-Provence, Maisonneuve & Larose, MMSH, Peraldi M, 2007, **Aventuriers du nouveau capitalisme marchand, Essai d'anthropologie de l'éthique mercantile**, p 73-114, in Adelkhah F, Bayart J,F, Voyages du développement. Émigration, commerce, exil, Paris, Karthala, coll, Recherches internationales, Tarrius A, 2002, **La Mondialisation par le bas. Les nouveaux nomades des économies souterraines**, Paris, Balland. Cesari ,J, 2002, **La Méditerranée des réseaux, marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb,** Paris, Maisonneuve & Larose.

تجارة الحقيبة والتي تسمى أيضا بتجارة الشنطة (Commerce de valise) بالفرنسية و (Suitcase trade) بالإنجليزية، وكما استقيناه من حواراتنا واستطلاعنا للميدان ومن خلال المبحوثات، ارتبطت في الفترة المعاصرة بسهولة التنقل وتوفر وسائله، وفي هذا السياق أفادتنا إحدى المبحوثات قائلة:

"ماشي صعب أنك تسافر اليوم، كل شيء متوفر، خاصة النقل الجوي والشحن, ممكن تروح في يومك وترجع إذا تعلق الأمر مثلا بتونس أو المغرب (تقولها ضاحكة) ... حوالي أربع ساعات من وهران لإسطنبول، ساعة وشوية لمرسيليا، وبمقدورك تتسوق وتتفق مع لي يشحن لك وترجع وفي يدك حقيبتين أو أكثر، وأنت وقفازتك" (27 سنة، عزباء، جامعية)[80].

وتضيف مبحوثة أخرى:

"اليوم ماشي كيما في الماضي، كانت صعوبات في التنقل والسفر، بسبب قلة الخيارات، اليوم بالعكس موجودة خيارات كثيرة، وتقدر تختار وجهة سفرك وقت ما تحب وبالمسلك اللي تحبه، مثلا، باش تروح لتركيا، عندنا رحلات ديراكت (مباشرة) من وهران، تلمسان، الجزائر، قسنطينة ووو، وكاين على إيطاليا وعلى فرنسا وعلى تونس، وكثير ما يكون الثمن أرخص اذا رحت بالايسكال (رحلة غير مباشرة)" (33 سنة، عزباء، شهادة تكوين مهني)

هذه الوضعية يمكن اعتبارها كتحول في واقع ممارسات المرأة للتجارة غير الرسمية، أو مواكبة التحولات، واغتنام فرصة توفر إمكانيات ووسائط التنقل، ففي السابق كان من الصعب الإلتقاء ورؤية جزائريات مسافرات لأجل أغراض "تجارة

[80]- حاليا الأوضاع لم تعد كما كانت من قبل، فقد كان هناك صعوبات في التنقل والسفر بسبب قلة الخيارات، لكن اليوم الخيارات كثيرة وتستطيع اختيار وجهة سفرك وقتما تشاء وبالطريقة التي تشاء. مثلا لتتوجه إلى تركيا هناك رحلات مباشرة من وهران، تلمسان، الجزائر العاصمة وقسنطينة، وهناك رحلات نحو إيطاليا وفرنسا وتونس، وكثيرا ما يكون الثمن أرخص إلى ذهبت في رحلة غير مباشرة.

الكابا" أو تجارة الحقيبة، ويعود الأمر للصعوبات في ذلك وعدم توفر خطوط نقل وبالحجم الحالي من الرحلات كما هو الوضع حاليا من تعدد لشركات النقل وطرقه، وكذلك لظروف سوسيو ثقافية.

فالمرأة لطالما نظر إلى مكانتها على أنها تنحصر داخل البيت، وبالتالي أكثر إنجازتها هو في فرصة ممارسة نشاطها من البيت، حيث تقول المبحوثة:

"من قبل، كان ممنوع علينا نخرجو ، بلاصتنا هي الدار، وحمد الله كنت نخدم من البيت وحتى مع راجلي، خدمنا كل شيء، حلويات، خبز، كان يشريلي السلعة ومجوهرات وملابس نسائية وأنا نبيع من البيت بالقدر اللي نقدر، بعد ما توفى راجلي مكانش اللي قدر يكون مكانه من أهلي، فلزم عليا نخرج وبديت نبيع خارج البيت وبالمعرفة نتاع نساء قدرت حتى أنا نسافر، نشري نبيع، والحمد الله" (أرملة، 39 سنة، تكوين مهني، 11 سنة خبرة)[81].

يمكن أيضا تقديم قراءة سوسيولوجية لهذا الوضع وهذا الخطاب بالقول أن الأمر يرجع للديناميكيات المرتبطة بغزو الفضاء العام والذي يعكس دخول المرأة على نطاق واسع وملاحظ إلى المجال التعليمي، وأيضا المجال المهني في الاقتصاديات الرسمية وغير الرسمية، هذه الحالة هي تعبير أيضا عن عمليات التحضر وما نشأ عنها من تنوع في التواجد ضمن الفضاء العام من كلا الجنسين.

وبالرغم من أن المرأة لم تصل لحد يمكن وصفه بالمساواة في هذا الصدد، إلا أن ما يشبه عملية تفاوض اجتماعي أوصلتها للتموقع أيضا خارج البيت، دون التفريط الكلي في

[81]- فيما مضى كانت المرأة ممنوعة من الخروج من بيتها، ومكانها هو في البت، لكن بفضل من الله كنت أعمل من داخل بيتي بمساعدة زوجي، وقد اشتغلنا في كل شيء: في الحلويات، الخبز، المجوهرات، المابس النسائيه. هو يشتري وأنا أبيع من داخل البيت بالقدر الذي كنت أقدر عليه، لكن بعدما توفي زوجي كان من الصعب أن يعوض مكانه أي أحد من أهلي ، فلزم عليا أن أخرج للشراء والبيع، وببعض من العلاقات مع النساء تمكنت من السفر ولله الحمد.

وظيفتها المنزلية، هذه الأخيرة التي تدخل أيضا ضمن نشاطها الاقتصادي غير الرسمي، ليصبح هذا الأخير جزء من استراتيجياتها المتبعة في العمل.

بالإضافة إلى أن قيمة تواجد المرأة في الفضاء العام ليست دائما مرتبطة بمساهمتها في العالم المهني والإنتاجية[82]، إلا أنه يبقى جزء من وظيفتها المجتمعية المادية والرمزية هو تواجدها في مختلف الفضاءات.

2-4 ظروف التكيف في العمل واستراتيجيات المرأة في ذلك:

هذه الوضعية المعززة لهذا النشاط أبرزت نوعا من التكيف من خلال استراتيجيات يتبناها الفاعلون في هذه الأنشطة، في هذا الصدد ومن خلال تصريحات المبحوثات، هذه الاستراتيجيات والتي بقدر ما تبرز وتوضح سهولة التنقل والسفر إلى الكثير من الوجهات خاصة عن طريق الرحلات الجوية، بقدر ما توضح أيضا أن مجتمع البحث لديه استراتيجيات عقلانية ومدروسة في ممارساته لنشاطه التجاري غير الرسمي، حيث أن جل النساء المستجوبات في تحقيقنا أظهرن لنا مدى معرفتهن الجيدة بطرق السفر، وكيفية الاقتصاد في الحصول على تذاكر سفر أرخص، وأيضا أن التعامل مع نفس شركة النقل يعطيهن نقاط أكثر يستفدن منها في الحصول على أولوية في التخفيضات وزيادات في الوزن، وكذلك اختيارهن لرحلات أحيانا غير مباشرة نظرا لثمنها المنخفض.

[82] - JOMNI Sofia , **Les femmes dans le secteur informel en Tunisie, dualité des formes d'activité et reconnaissance sociale du travail féminin**, in Christian Lochon, Véronique Bodin, Jean-Pierre Doumenge Éd, **Femmes et Islam**, Actes du colloque Rôle et statut des femmes dans les sociétés contemporaines de tradition musulmane, Paris, CHEAM, 15-16 décembre 1999, pp 128-155.

وهذه التصريحات واقعية، فبمجرد الدخول إلى مواقع الحجز لمراجعة ثمن التذكرة بين أكثرمن نقطتين (مثلا من الجزائر إلى إسطنبول، ثم من أسطنبول إلى دبي، أو من الجزائر إلى تونس، ثم من تونس إلى دبي) سنجد أن ثمنها أرخص بكثير من تذكرة الرحلة المباشرة.

بالإضافة إلى أن الأفراد يستغلون زياراتهم السياحية أو العائلية أيضا لممارسة هذا النشاط، فبداية أغلب المبحوثات كانت رحلاتهم الأولية رحلة سياحية بالدرجة الأولى واستطلاعية للأسواق والأسعار وغير ذلك من المعلومات التي تساعدهن أو ساعدتهن للتوجه في خيار ممارسة التجارة غير الرسمية: تجارة الحقيبة.

طبعا، من ناحية نوع السفر المصرح به لدى مصالح شرطة الحدود هو غالبا سفر سياحي والفيزا المحصل عليها هي سياحية، لكن الهدف هو تجاري أساسا، لتأتي أيضا الزيارات العائلية، ودعوات من الأصدقاء بعد ذلك، فعادة ما يسهل الأمر بالنسبة للمبحوثات في مغامرتهن هذه، وكذلك وجود عائلة أو أصدقاء مستضيفين هو جزء من منطق اقتصادي مهم بالنسبة لهن حيث أنهن يربحن تكاليف المبيت في الفندق ...إلخ.

وأحيانا نجد البعض مشترك مع أفراد عائلته أو أصدقائه في الجهة الأخرى، شراكات تتمثل في التمويل بسلع أو إرسال طلبيات مع أقاربهم للعودة بها إلى أرض الوطن، وهذا ما صرحت به إحدى المبحوثات قائلة:

> **"عندي لافامي في دبي وفي فرنسا، في البداية كنت نروح زيارة ليهم ومنها نسلع ونرجع، لكن من بعد زيارتي قلت نبقا في البلاد وبقيت فقط نستلم منهم سلع، أو لما يرجعوا للبلاد يجيبولي قضيان مليح، وبثمن معقول جدا، وأنا نعاود نبيعه (...)" (أرملة، 43 سنة، دون مستوى، 8 سنوات خبرة)[83].**

[83]- لدي أقارب في دبي وفرنسا، في البداية كنت أذهب لزيارتهم وأحضر بعض السلع معي، لكن مع الأيام أصبحوا هم يبعثون البضاعة لي، وأيضا عندما يزوروا الجزائر في العطلة يحضرون لي معهم سلعا بأسعار رخيصة، أعيد بيعها وأستفيد من وراء هذا.

ونفس الاستراتيجية روتها لنا مبحوثة أخرى، حيث تقول:

"أحسن شيء أنك تتعامل مع لافامي أو أصدقاء مقربين عايشين برا البلاد، من جهة هم ثقة والسلعة تترسل لك كيما تبغي، والتسديد قد يصل إلى سنة (تضحك وتقول: آفييير)، وبقية سفري يكون لدبي خاصة وأحيانا للترك، نسلع وحدي، مع ناس نعرفهم مليح" (27 سنة، عزباء، مستوى جامعي، 4 سنوات خبرة)[84].

كذلك كثيرا ما تمارس النساء أنشطة غير رسمية أو رسمية مؤقتة في البلد المستقبل (بلد الهجرة والتسوق والإقامة المؤقتة) في مجالات الصحة والتعليم، والعمل في قطاع الخدمات المقاهي والمطاعم والحانات والوساطات، وحتى فيهن من تمارسن مهن تجارة الجسد (البغاء).

البعض من المبحوثات، وبحكم كثرة سفرهن وإقامتهن لعلاقات جيدة، منهن من حصلن على إقامة في البلد المستضيف، وبحكم تجربتهن، وعلاقاتهن استطعن العمل في المنازل كخادمات وفي بعض المؤسسات، وبالرغم من أننا لم نستطع الحصول على اعتراف من المبحوثات بخصوص هل حصل وتاجرن بجسدهن، إلا أن الأغلبية منهن أشاروا إلى أنهم يعلمون بقصص فتيات من الجزائر ومن دول أخرى، يغتنمن فرصة وجودهن في بلد آخر لامتهان الدعارة، أو إقامة علاقات حميمية مع أشخاص معينين مقابل حصولهن على امتيازات خاصة.

فتقول إحدى المبحوثات:

"نعرف بعض البنات، من الجزاير وتونس عندهم صحاب في اسطنبول، نفترقو عند المطار، وهوما كل شيء في إقامتهم

[84]- أحسن شيء أنك تتعامل مع أفراد عائلتك أو أصدقاء مقربين يعيشون خارج الوطن، من جهة هم موضع ثقة ومن جهة ثانية البضاعة تصل إلى كما أطلبها والتسديد قد يصل إلى سنة، تضحك وتقول: صفقة، وبقية سفري يكون إلى دبي خاصة وبعدها تركيا، أشتري البضاعة بنفسي من أشخاص أعرفهم جيدا.

خالص وزيد يدوا دراهم كبار ويجيبوا السلعة، وتشوفهم في البلاد بملكيات وحطات ومال وجاه" مطلقة (29سنة، مستوى جامعي، ثلاث سنوات خبرة)[85].

تضيف أيضا موضحة موقفها:

"الكل حر في نفسه، الأمر لا يعنيني، بالصح مش كل وحدة ناجحة، يعني بالتجارة نتاع قش وكابة وسلعة، ما خفى أعظم"[86].

تجارة الحقيبة العابرة للحدود، هي تجارة طالما كانت ولازالت رائجة بين الحدود البرية للبلدان المتجاورة، وكذلك بين مختلف البلدان الأخرى بوجود وسائل النقل الجوي والبحري، إجرائيا وبتوليفة بين مختلف الأدبيات والأبحاث حول الظاهرة وملاحظاتنا الميدانية يمكن الاعتبار أنه في كثير من الأحيان يتم المزج بين رحلات سياحية وأعمال تجارية وقد يصل الأمر لأخذ اتجاهات أخرى، فيتحول السفر من سفر لأغراض تجارية غير رسمية إلى نشاط اقتصادي منظم.

في هذا الصدد المبحوثة (م.ب، 47 سنة، مطلقة وأم لـ 3 أطفال، 16 سنة عمل في تجارة الحقيبة) أطلعتنا على بعض تجارب الأفراد الذين تحولوا من مجرد تجار غير رسميين إلى مؤسسات نقل بحري لبضائع التجار الرسميين وغير الرسميين، حيث ذكرت:

"نعرف كوبل (couple) خدموا قريب 20 سنة في كوميرس (commerce) هذا ومن بعد داروا شركة نقل بضائع وأكثرية يتعاملوا مع البزناسة نتاع الكابا ويوصلولك السلعة وتحب حتى

[85] -أعرف بعض الفتيات من الجزائر وتونس لديهم أصدقاء في إسطنبول. عندما نسافر نذهب مع بعض لكن في المطار نفترق. كل شيء متعلق بإقامتهم هناك مدفوع الثمن، يشترون السلع على حساب أصدقائهم، ويرجعون إلى بلدانهم بمبالغ مالية كبيرة. وتراهم في مجتمعهم بممتلكات ومال وجاه.

[86] -كل شخص حر في نفسه، الأمر لايعنيني ، ولكن ليس كل امرأة ناجحة يعني نجاحها سببه تجارة الشنطة والسلع التي تبيعها، ما خفى أعظم.

بالفاتورة وعندهم ناس توصلهالك من البور (Port) للمكان اللي تسكن فيه أو تتفق معاهم عليه"[87].

كما نستشف من خلال هذه التصريحات ولاحظنا نفس الظاهرة خلال جولة ميدانية في سوق الجملة في دبي، تحويل النشاط اللارسمي إلى رسمي عن طريق إعطاء الصفة القانونية للبضائع المنقولة عن طريق هذه الشركات بتزويد التجار بفواتير تسمح لهم بتمرير ما أرسلوا من سلع على أن تصل السلع بطريقة آمنة إلى أصحابها، وهذه الطريقة أصبحت معتمدة مأخرا من قبل التاجرات تضمنن بها وصول السلعة بأمان.

إذ حتى أن الأمر أصبح لا يتطلب سفرهن الدائم لجلب السلع، بل تستطيع اختيار ما تريد عن طريق الصور والمحادثات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من واتساب وفيس بوك وغيرها، تطلب سلعتها وتصلها في مدة تتراوح بين الأسبوع والـ 45 يوما على حسب طريقة الشحن التي تختارها وعلى حسب قدراتها المادية في دفع تكلفة الشحن، التي كلما كانت أسرع كلما كانت أغلى، وإذا شحنت عن طريق الطائرة تكون أغلى من شحنها عن طريق البحر. وهنا هي ضمن استراتيجية أخرى جديدة تتضمن أولا توفير مصاريف التذكرة والتأشيرة والفندق ووسائل النقل في البلد الثاني، مستغلة بذلك التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي المتاحة والأكثر شيوعا واستخداما بين الأفراد، وثانيا تضمن وصول بضاعتها دون أية عراقيل من قبل رجال الأمن في المطارات والموانيء.

دون أن لا ننسى بالذكر أنها لن ترجع خالية اليدين إلى الجزائر على الرغم من أنها ترسل البضاعة عبر الشحن، بل تستغل الوزن المخول لها والذي يعادل 40 كيلو غراما في الطيران الجزائري، و10 كيلو غرام كحقيبة في اليد، ناهيك عن بعض المقتنيات

[87] -أعرف ثنائي عمل أكثر من 20 سنة في مجال التجارة هذا، وبعدها أسس شركة نقل للبضائع تتعامل في الغالبية مع تجار الشنط، وحتى إذا أردت الفاتورة فبإمكانهم أن يوفروها لك، ولديهم عمال يوصلون البضاعة من الميناء لى غاية مكان سكنك أو المكان الذي تتفق معهم على إيصال السلعة إليه.

الأخرى خفيفة الوزن كالهواتف النقالة والعطور التي تطلب من الركاب أن يحملوها لها بحجة أنها ليس لديها وزن كاف.

3-4 الوسيط: توظيف استراتيجي أم واقع مفروض؟

العلاقة بين النساء التاجرات في الفضاء العام تتم من خلال قدرتهن على توفير وسائل الولوج أو المساعدة على ولوج أكبر، ما فهمناه ولاحظناه من المشاركات في التحقيق الميداني، هو أن أغلبهن استطعن إقامة علاقات مع وسطاء تجاريين من ذوي الثقة والتجربة كما أشرنا في الفقرة السابقة، ما سهل عليهن العمل وممارسة نشاطهن، وحتى حمايتهن من مختلف المشاكل المحتملة والتي وقعت للكثيرات منهن، مثل الغش في الحصول على سلع متفق عليها، أو في الأسعار وحتى عمليات التحرش من قبل الذكور.

يظهر لنا أنها استرتيجية مهمة وعقلانية من قبل النساء التاجرات والعاملات في العمل غير الرسمي، إنها ببساطة توفير لوجيستيك المهنة.

مبحوثة أخرى وفي إحدى رحلاتها لأغراض التجارة وكالمعتاد، أقامت في أحد الفنادق، وكانت قد تعرضت لمضايقات متعددة من شخصين بالجوار، ومن شدة خوفها من

محاولتهما اقتحام غرفتها ليلا في الفندق أين كانت مقيمة، قامت بالاتصال بوسيطها مصري الجنسية. الآن سيلعب دور الحارس الشخصي، والذي بقي معها لمدة كما ذكرت لنا، ثم انتقل إلى مسؤول الفندق وأعلمه بالأمر وهذا الأخير أكد للسيدة أنه لن يسمح لأي أحد غير مقيم في الفندق بالصعود للغرف مما خلق لها طمأنينة لحد ما، وقالت:

" ... لوكان ماجاش، كنت راح نموت بالخوف، خاطرش تعرضت لحاجة وكأنها أغريسيون (Agression)، ... وماراحش حتى قال لمكتب الاستقبال بلي حابين نغيروا الفندق، ولازم نضمنوا سلامتهم ووو، ومكان من صحاب الفندق إلا جاونا معاه وطمنونا كما قلتلك" (عزباء، 38 سنة، جامعية، 7 سنوات خبرة)[88].

وفي سؤالنا عن الوسطاء وما يجنونه من النساء التاجرات، عموم أجوبة المبحوثات كانت حول أنهم يأخذون أجرهم من طرف تجار الجملة بحكم أنهم يأتونهم بالزبائن ووظيفتهم المحافظة على هؤلاء الزبائن، بالإضافة إلى أن النساء يتكرمن عليهم ببعض البقشيش، وهناك من تكون في علاقة حميمية مع الوسيط، فكل شيء وارد، وعادة ما يكون الوسيط من الأسيويين أو العرب المقيمين في بلد الزيارة أو يكون من نفس الجنسية.

ففي سوق نايف الشعبي نجد الوسيط يظهر في صفة من نوع مختلف نوعا ما، إذ أن في دبي تصطف شركات الشحن البحري والجوي إلى الجزائر وإلى دول أخرى في شارع واحد، مملوكة من قبل جزائريين كانوا في البداية تجار شنط، ولما كونوا رأس مال معتبر تمكنوا من فتح شركات تصب في نفس السياق وتخدم تطور وازدهار تجارة الحقيبة في بلدهم الأم، وللنساء علاقات جيدة مع أصحابها، إذ أن ما يقدمونه لهن من

[88]- لو أنه لم يأتي لمتت من الخوف لأنني تعرض لشيللغء يشبه الإعتداء.... ولم يذهب حتى قال لصاحب الفندق أننا نريد الانتقال إلى فندق آخر من أجل سلامتنا، وما كان من أصحاب الفندق إلا أن طمأنونا بأن الموضوع لن يتكرر وأننا الآن في أمان.

خدمات ليس بالبسيط أو الهين، بل هو نقطة جوهرية في تطور استراتيجيات العمل لديهن نحو النجاح وتحقيق الكثير من العائدات المادية.

هذا الوسيط أصبح له دور محوري في عملية التجارة غير الرسمية العابرة للحدود ليس فقط بالنسبة للجزائريات اللاتي تذهبن من وإلى الجزائر، بل وحتى للجزائريات المقيمات في دبي إقامة دائمة، وللجزائريات المتجنسات بجنسية دولة الإمارات المتحدة بحكم زواجهن من مواطنين إماراتيين، إذ لما عرفن عن وجود شركات شحن بحري وجوي إلى الجزائر دخلن إلى النشاط وسرعان ما بدأن العمل فيه.

وبتوفر الأسواق التي تعرض الكثير من البضائع المطلوبة عند الجزائريين، وتوفر بعض رأس المال، وأهم من ذلك كله توفر خلفية عن أهمية هذا العمل وما يجنيه من ربح مادي في الجزائر بالنسبة لهؤلاء النساء المقيمات في الإمارات، سرعان ما بدأن بتشكيل علاقات داخل أسواق دبي، وفي بلدهن الأم مع أفراد العائلة ومع أصحاب المحلات ومع زبائن افتراضيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبدأن النشاط بكل ثقة، وبدأت المشاريع لديهن تتجسد والحماس يكبر كلما كبر العائد المادي.

لم تكن لدينا أي خلفية عن هذه الاستراتيجية الجديدة - التي تنطلق بمجرد معرفة أن هناك مكاتب شحن للجزائر من دبي- لا من خلال قراءاتنا النظرية ولا حتى من خلال مقابلاتنا مع المبحوثات القادمات من الجزائر للتبضع من أسواق دبي، إلا أن الأمر حدث صدفة عندما تعرفت على إحدى الجزائريات المقيمات في دولة الإمارات (م. ف، 37 سنة، مستواها التعليمي ثانوي، شرطية سابقة في شرطة الجزائر، متزوجة من إماراتي وأم لأربعة أطفال، وماكثة حاليا في البيت).

هذه المبحوثة كانت ربة بيت ولا علاقة لها بهذا النوع من الأنشطة، لكن مع مرور الأيام بحكم قرب بيتها من سوق نايف، كانت تذهب لاقتناء ما تحتاجه لبيتها، وشيئا فشيئا لاحظت وجود الجزائريين والجزائريات في السوق، لاحظت البضاعة التي يشترونها

والكمية التي يأخذونها من المحلات إلى شركات الشحن الموجودة بالجوار على نفس الشارع خلف سوق الذهب، وهو مركز تجمع التجار عبر العالم.

بدأت هذه السيدة تبحث وتتساءل وتتعرف على أصحاب المحلات وأصحاب شركات الشحن وأسعار البضائع من محلات الجملة، وبدأت في الوقت نفسه تنشط حسابها عبر الفيس بوك مع نساء في الجزائر، وتتعرف على الباعة والمشترين عبر هذا الموقع، وكم تباع البضائع عند وصولها إلى الجزائر...إلخ، وقررت الدخول إلى عالم التجارة غير الرسمية من بوابة مختلفة، إذ بدأت تشتري السلع التي لاحظت أنها مطلوبة في السوق الجزائري، من ملابس للأطفال وبدلات رجالية وملابس نسائية، وأرسلت عددا من الشحنات عبر الجو.

وبعد فترة زادت الطلبيات من الجزائر وتركزت حول العبايات، فلم تتوجه هذه السيدة إلى المحلات لشراءها مباشرة من المحلات كما تفعل الجزائريات اللاتي تأتين للتسوق من دبي، كون أن الجاهز ذو نوعية رديئة نوعا ما، بل اتفقت مع خياط جهز لها في أول دفعة 100 عباية، مختلفة الألوان والأشكال والأحجام، وقامت بإرسالها إلى أخيها في الجزائر وبالتحديد في مدينة تيارت، الذي أصبح شريكا في العمل وطرفا مهما في عملية التسويق هناك، إذ يبيع للمحلات، ويبيع للجيران وأفراد العائلة، ويرسل جزءا من البضاعة إلى أولئك الذين طلبوها من المبحوثة عبر الفيس بوك، فيما يكونوا قد حولوا لأخيها المبلغ المستحق عبر البريد، ويصورون الإيصال ويبعثونه لها عبر الرسائل الخاصة في المسنجر قبل أن ترسل إليهم طلبياتهم. هذا الأخ الذي قررت المبحوثة أن تنقده من مشكلة البطالة التي عانى منها الكثير، والتي تخلص منها عندما شرع في العمل مع أخته، إذ أصبح مسؤولا عن كل ما يصله من دبي ويقوم ببيعه وأخذ نسبة من الأرباح.

تغيرت حياة هذه المبحوثة بعد دخولها في هذا العمل، الذي غير الكثير من ظروفها وفتح لها مجال التفكير نحو تحقيق أشياء مهمة في المستقبل، كأن تشتري سكن خاص في دبي، وآخر في الجزائر، فيما أصبحت أكثر تحررا وأكثر اندماجا في الحياة الاجتماعية، وأكثر تواصلا مع الأشخاص في الجزائر، بعدما كانت تعيش قطيعة مع بلدها الأم لمدة تجاوزت العشر سنوات، وأصبحت أكثر اختلاطا بالجنس الآخر من الرجال أثناء عملية الشراء والشحن وغيرها، وأثناء تبادل الاتصالات عبر الهاتف لمتابعة عملية التجارة بجميع تفاصيلها، بعد أن كانت هذه السيدة ممنوعة منعا باتا من ارتداد الأسواق بحكم أن زوجها متدين، وكانت تلبس النقاب، لكن سرعان ما تغير الوضع بعدما دخلت عالم التجارة، إذ لم يعد للنقاب أهمية بالنسبة لها، تلبسه فقط عند خروجها من البيت أمام زوجها وأبنائها، لكن بمجرد أن تصعد في سيارتها وهي متوجهة إلى السوق تنزعه وتبقى بالحجاب العادي الذي تلبسه أغلب السيدات هناك.

بعدما كان زوجها معارضا لفكرة ذهابها للسوق واختلاطها بالرجال، أصبح أكثر تقبلا لعمل زوجته وأكثر تشجيعا لها ودعما من حيث منحها بعض رأس المال، والسماح لها بالبقاء مدة أطول خارج البيت الذي استقدمت له خادمتين من الجنسية الإثيوبية للعناية بأبنائها، والتفرغ التام لهذا العمل الجديد الذي أصبح يذر عليها بالكثير من الأموال كما صرحت، بل وأصبح زوجها يستعين بها في الاقتراض منها لتلبية بعض حاجات البيت.

هذه الحالة تعرفنا عليها صدفة، كان للوسيط دور أساسي في ولوجها إلى عالم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، إنها قصة مميزة ومتفردة في بحثنا هذا، إذ أن جميع ما تحتاجه هذه التجارة من خبرات وكفاءات واستراتيجيات، تم تشكله من هناك في دبي، وهناك حالات مشابهة قابلناها فيما بعد، إذ أننا وجدنا جزائريات متزوجات من مواطنين إماراتيين ولم تكن لهن أي علاقة بهذا العمل، امتهنن هذه المهنة وأصبحن يسيرنها بكل ارتياحية، أفضل حتى من الجزائريات المقيمات في الجزائر، بحيث أنهن لا تحتجن لا

لتذاكر سفر ولا لتأشيرة ولا لإقامات فندقية ولا لمصاريف إضافية، بل وتتمتعن بميزة إضافية هي أنهن بمقربة من السوق طول السنة، وجاهزات لإرسال أي بضاعة في أي وقت.

لا يتوقف الدور الخاص بالوسيط فقط في مسألة التوجيه نحو البيع والشراء، وإنما لديه أدوار أخرى أخلاقية ودور حماية، وأيضا دور حميمي مع بعض النساء، وتصبح هنا الاستراتيجيات متنوعة، وطرق الدفع أو المحافظة على العلاقة الزبائنية أيضا متنوعة.

وبالتالي يمكننا الوصول إلى اعتبار الوسيط وفق النموذج المصرح به من قبل النساء في مقابلاتنا وحديثنا معهن، هو نوع من الممررين، فهو يسمح لعبور النساء في الحدود الرمزية، وهو شخصية محورية في نطاق العلائقية لهؤلاء النسوة فهو يضعهن في عوالم الاتصال التجارية المختلفة، ويسعى لحمايتهن والاستفادة من ورائهن أيضا.

5- تجارة الحقيبة، العمل غير الرسمي والمدينة: أية علاقة؟

الدارس للمواضيع والظواهر المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي يبرز له جليا تلك العلاقة التي لا تكاد تظهر كثيرا في عنوانين الأعمال والدراسات المرتبطة بالمدينة والتحضر ... إلخ[89]، هذا مؤشر مهم وجب الإشارة إليه، وهو يعبر عن مدى ارتباط

[89]- Voir : BELGUIDOUM Saïd, MOUAZIZ Najet, **L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne : politiques urbaines et légitimité sociale**, *Espaces et sociétés*, N° 143, l'harmattan, Paris, 2010, pp101-116, HALPERN, Charlotte et POLLARD, Julie. **Les acteurs de marché font-ils la ville?,**EspacesTemps. net, 2013, vol. 17, BENDJELID, Abed, Les stratégies familiales face à la crise de

الظاهرة بمسار وسيرورة التحضر في أي مجتمع كان، "فالمدينة ظاهرة اجتماعية، ويرجع ارتباط المدينة إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي الوظيفي المتعدد الذي يأخذ أشكالا مختلفة من الأنماط المعيشية، تتراوح بين الأنماط التقليدية والمعاصرة وتتجلى أساسا في طبيعة ممارسة وتوزيع الأفراد ونشاطاتهم الحياتية على امتداد المكان الذي يشغلونه"[90]، والعمل بمختلف أشكاله ومظاهره هو حصيلة التفاعلات الاجتماعية، وجزء أساسي تدور حوله جوانب الحياة اليومية للفاعلين الاجتماعيين.

في هذا الصدد وتوضيحا للطبيعة المتشعبة والمهمة لفهم غير الرسمي بعلاقته بالظاهرة الحضرية، نحيل الموضوع حول أحد الدراسات الإفريقية، حيث حاول روبرت تيفي **(**TAGNE, Robert TÉFÉ**)**[91] تحليل الأسواق البديلة للمهن الحضرية الصغيرة بمدينة دوالا بالكمرون والتي هي في طريق التطور والنمو، حيث كانت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تتمحور حول سؤال مفاده، في ماذا تنشط المهن الصغيرة الحضرية ذات البعد الجماعي، التي تتميز بجاذبية معينة ومعاملات خاصة، وقواعد لعب خفية تميز الأسواق البديلة التي تؤسس لفضاء بسيط وضعيف وشرعي، ولكن يحمل تناقضات متمثلة في ازدواجية نفعه سواء كان من الناحية السوسيولوجية أو الاقتصادية؟.

تم ملاحظة مجموعتين تنشطان وفق منطق خاص بها، المجموعة الأولى تتمثل في الباعة (الذين يتصفون بعدم التعب) المنتظمون في شبكات، ويتوزع هؤلاء على نشاطين تجاريين (نشاط غير رسمي يقوم على البيع والشراء)، الأول مرتبط بالمواد والمنتجات

---

l'emploi à Sidi Bel Abbès: perception de l'espace urbain et diversité de l'informel dans une ville moyenne algérienne. Insaniyat/إنسانيات,Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, 1997, N° 1, pp 43-62.

[90] - هادفي سمية، **سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 17، ديسمبر 2014، ص 172.

[91] TAGNE Robert Tété, **La Socio-Anthropologie Économique Des Marchés Alternatifs Urbains , Encastrement Social Des Logiques Marchandes**, Cahiers de Sociologie Economique et Culturelle, 2015, p09.

النباتية والحيوانية والنشاط الآخر مقرون بسلع ومنتجات الملابس المستعملة، الملابس الأحذية وكل شيء يمكن بيعه.

ينشط في هذا النوع من التجارة الرجال والنساء على حد سواء، و في بعض الأحيان أسر بأكملها ذات الأصول الريفية عادة، حيث يعمل أصحاب مخازن الملابس المستعملة ومخازن الحطب والفحم المتواجدة غرب المدينة على توظيف مجموعات منفصلة من الأفراد لتوزيع هذه المنتجات و قد يصل الأمر إلى استخدام أسر بأكملها.

أما المجموعة الثانية فتنشط في نشاط تجاري يقوم بتحويل المواد، وهو نوع من التجارة التقليدية (صناعة تحويلية تقليدية)، ومما لاحظته الدراسة أن هذا الوسط من التجارة غير الرسمية تحكمه قوانين خاصة وذلك وفق عقد غير مكتوب متعارف عليه في كل وسط بالإضافة إلى وجود لغة خاصة للتعامل.

توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن في الطرق الاجتماعية غير المعروفة والمحددة المعالم والمتحولة -أي في طور البناء-، تنشىء الأسواق البديلة (الموازية) بسبب تداخل العديد من العوامل: تعدد الفاعلين، إمكانات مادية ورمزية (معنوية) و جاذبية اجتماعية والتي لا تحدد أبدا قواعد السوق الخفي.

في الجزائر يعد الحديث عن عملية التحضر أمرا محفوفا بالمخاطرة المعرفية، لحساسية مفهوم التحضر "في بيئتنا الجغرافية والمجتمعية" من جهة، وكذلك لصعوبة فصله وتعريفه بمعزل عن مفاهيم أخرى مثل "التمدن، ترييف المدن ...إلخ"، فالمصطلح نظريا يعبر عن واقع مختلف تماما عن ما هو أمر واقع لدينا[92].

[92]- أنظر من المعلومات أنظر أطروحة الدكتور الباحث حجيج الجنيد:
HADJIDJ AL djounid, **Urbanification et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'oran**, thêse de doctorat d'état en sociologiem Université d'oran,2001.

كذلك الأمر بالنسبة للانتقال إلى عمليات الربط بين العمل غير الرسمي والتحضر، لأن الأمر يتعلق بظواهر تشكل ثقلا في العملية مثل البطالة الحضرية، والهامشية في المدن، والأنشطة الحضرية غير الرسمية وهذه المفاهيم المتنوعة تعبر بعمق عن واقع المدن الجزائرية[93].

ففي دراسة بعنوان: "العمران غير الرسمي والتباين في المدينة الجزائرية: سياسة عمرانية وشرعية اجتماعية"[94]، ينطلق كل من بلقيدوم سعيد ونجاة موعزيز، من فكرة أن الجزائر كانت بلد زراعي (ذو طبيعة زراعية) حتى أواخر سنوات 1960، ولكن بعدها عرفت الجزائر وتيرة كبيرة من العمران كان بسبب التحول السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري حيث تضاعف عدد السكان أضعاف ما كان عليه مقارنة بسنوات الستينيات، وبذلك زاد عدد سكان المدن بـ 10 أضعاف.

ففي إحصائيات سنة 2006 فإن 65 بالمائة من سكان الجزائر يعيشون في مناطق حضرية (مدن بلديات ...)، ونشأت بسبب عدة عوامل المناطق الحضرية غير الرسمية التي تعد من الظواهر التي صاحبت هذا التحول العميق الذي مس المجتمع الجزائري.

يرى الباحثان أنه قد أصبح العمران غير الرسمي من خصائص الحضائر والمدن الجزائرية وغير مخفي، بل أصبح سمة بارزة وواضحة للعيان، فلم يعد هذا النوع من العمران يميز المناطق الهامشية، البعيدة من المدن، بل أصبح في قلب المدن الجزائرية، حيث يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها تغلغل ثقافة غير الرسمي في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري وفي ذهنية الفاعل الاجتماعي الجزائري. والدولة في هذه الحالة تأقلمت مع الوضعية الجديدة التي فرضتها مجموعة من القوى (علاقات القوة)، فحسب

---

[93]- أنظر

HADJIDJ AL djounid, **Espace et volontarisme politique, la ville entre discours et realités**,Oran,Dar El Gharb,2014.

[94]- BELGUIDOUM Saïd, et Najet Mouaziz, **L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne, politiques urbaines et légitimité sociale,** *Espaces et sociétés* 3,2010, pp 101-116.

كل من بلقيدوم وموعزيز، دور الدولة كحارس شرعية الفعل الاجتماعي، يجعلها في تصادم مع الممارسات غير الرسمية والعنيفة للسكان، هذا ما أنتج مدن غير مكتملة وهجينة، حيث تعد هذه الخصائص السمة البارزة للعديد من المدن الجزائرية.

إن القطاع الحضري في الجزائر وما يحتويه جليا من أنشطة متنوعة للفاعلين فيه، يجعلنا أكثر رغبة في فهم العلاقة بين النشاط الاقتصادي غير الرسمي في المدينة، خاصة في التجمعات والأسواق الشعبية والهامشية وغير الرسمية، وبين الانتقال إلى ممارسة أنشطة تجارية غير رسمية عابرة للحدود.

لقد أثبتت الشواهد المتعلقة بالخصائص السوسيود- يموغرافية للمبحوثات في دراستنا أنه هناك علاقة كيفية وكمية بين الأصل الجغرافي الحضري والنشاط التجاري غير الرسمي وبالخصوص تجارة الحقيبة، حيث أن 75% منهن أتين من أوساط حضرية مقابل 15% من أصول ريفية، والباقي من أصول جغرافية شبه حضرية[95].

إن خصائص الفضاءات الحضرية التي تختلف في تاريخها وتكوينها الاجتماعي ومورفولوجيتها والتفاعلات اليومية للفاعلين في هذه الفضاءات، تفسر التوجهات الاقتصادية غير الرسمية التي تعزوا إلى:

- **محددات الوضع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد:** عادة ما نجدهن نساء مطلقات، أرامل، عازبات في عنوسة، والوضع الاقتصادي للأفراد يتميز بتزايد مستويات الاستهلاك، المصاريف، الارتباطات وتعقد الحياة المادية.

> **"مطلقة، مع دراري ماراحش تصيب اللي يقوم بيك وبأولادك، الحمد لله من بكري نخالط الناس ونخرج نتسوق، وقدرت حتى أنا نقوم بنفسي. وهاذ الخدمة خرجتني من الميزيرية ودرت**

[95]- معطيات مستقات من الخصائص السوسيوديموغرافية للمبحوثات في الدراسة (العينة).

بيها اللي مادارو هش الناس لي يخدمو عند الدولة " (مطلقة، 41 سنة 11 سنة عمل في تجارة الحقيبة)[96].

- **محددات سوسيو ثقافية**: تتعلق في كثير من الأحيان بتلك المساحة التي يعرفها الأفراد في ممارساتهم وحرية نسبية في خياراتهم، مع التغيرات في بنية العائلة وموازين السلطة التي لم تبق دائما أبوية، كذلك هامش التواجد في الفضاءات العمومية للمرأة مقارنة بعالم الريف المعروف عنه في مجتمعنا أنه يضع حدودا صارمة لتواجد المرأة في فضاء خارج المنزل.

" ... كبرت وسط عايلة محترمة، وساهمت في تربيتي على الثقة والحرية، صراحة في حياتي لم أجد اللي يمنعني من الخروج، أو الدراسة، أو العمل، حتى أننا كنا في حي جميل والناس فيه من طبقة مثقفة ..."[97] (متزوجة، 39 سنة، ليسانس علم النفس، 7 سنوات عمل في تجارة الحقيبة)

الشواهد التي جمعناها من الدراسة الميدانية ومن خلال خبرات المبحوثات السابقة في العمل والتجارة، جعلتنا نكتشف ونفهم مجموعة من الروابط المنطقية بين الظاهرة الحضرية وظاهرة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، فعبرنا على العلاقة بـ "هذه تغذي تلك وبطريقة مزدوجة ومنعكسة في كلا الاتجاهين"، ويمكن أن نوضح فهمنا هذا من خلال المخطط أدناه:

شكل رقم (02) يوضح العلاقة التفاعلية بين القطاع الحضري والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود

[96]- أنا مطلقة ومع الأطفال لن أجد من يهتم بي وبهم، الحمد لله منذ مدة طويلة أختلط من الناس وأخرج للتسوق واستطعت بفضل هذا العمل أن أتحمل مسؤولية نفسي وأخرج من الفقر، وحققت ما لم يستطع تحقيقه موظفوا القطاع الحكومي.

[97]- كبرت وسط عائلة محترمة، ساهمت في تربيتي على الثقة والحرية، بصراحة في حياتي لم أجد من يمنعني من الخروج، أو الدراسة، أو العمل، حتى أننا كنا في نعيش في حي جميل والناس فيه من طبقة مثقفة.

المصدر: من إعداد الباحثة، أوت 2017

الشكل أعلاه يوضح كيفيا درجة الارتباط والعلائقية والتفاعلية بين واقع القطاع الحضري بمختلف مكوناته البشرية والمادية والرمزية، مع ظاهرة التجارة العابرة للحدود، فالحياة الحضرية بكل ماتمثله من رهانات ومشاكل، بطالة وواقع هامشي وقاسي، شكلت ولو جزئيا دوافع للسفر، ودوافع لتأنيث العمل والتجارة غير الرسمية بما فيها العابرة للحدود، ومصدرا للمعلومات أيضا.

ومن حيث مؤشر الخبرات، فالقطاع الحضري قدم للفاعلين فرصة اكتساب الخبرة ومؤهلات أولية، خبرات ميدانية، استغلها أصحابها خاصة النساء في توجههم نحو السفر وتجارة الحقيبة، والعملية عكسية أيضا، فالخبرات الجديدة ومغامرات هؤلاء النسوة تشكل مصدر إلهام للفاعلين في القطاع الحضري.

خاتمة الفصل:

ليس من السهل الإحاطة المعرفية بموضوع مثل العمل غير الرسمي، فالظاهرة عرفت تناولا متعدد المقاربات والتخصصات، وما عرضناه ما هو إلا مساهمة متواضعة حتى لا نقع في المبالغة ولا نشعب الموضوع. عموما، ظاهرة العمل غير الرسمي هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالنسق الاجتماعي بما يحويه من رهانات وتفاعلات ورمزيات

وخلفيات، ظاهرة يمتزج فيها الفعل الاقتصادي على أنه فعل اجتماعي، كما أنها حقل للبحث في موضوع الجندر ومختلف العلاقات والرهانات المرتبطة به.

في هذا الفصل حاولنا تقديم معطيات نظرية وأخرى ميدانية حول الظاهرة وواقع ممارسات النساء الفاعلات فيها، من خلال نماذج لنساء أخذناهن مجتمع بحث في دراستنا هذه، أيضا تطرقنا لعلاقة الظاهرة بالمدينة، وتطرقنا لأصولهن الجغرافية والاجتماعية، وسنحاول فيما سيأتي من فصول تقديم معطيات عملنا الميداني بشكل أوسع وقراءاتنا لمختلف الأدبيات المتعلقة بمسائل التغير الاجتماعي وموضوع العمل غير الرسمي لدى المرأة في الجزائر،ومحور الاستراتيجيات والكفاءات المغذية لمجال التجارة، وموضوع العائلة وعلاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج، والرهانات التي تطرحها الأدوار المختلفة للمرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

الفصل الثاني العمل والنوع الاجتماعي في الجزائر: الأشكال، التطور والرهانات الجديدة

محتويات الفصل :

مقدمة الفصل.

1- العمل غير الرسمي في الجزائر: الأشكال والمستجدات.

2- المرأة واستغلال الفضاء في المجتمع الجزائري.

3- المرأة الجزائرية والتنقل: محاولة أنثروبولوجية.

4- مكانة المرأة في سوق العمل بالجزائر.

5- المرأة والتجارة العابرة للحدود: محددات اجتماعية أم توجه نحو الاستقلالية؟

6- المرأة في التجارة غير الرسمية: عوائق الولوج والبقاء.

7- النساء تاجرات الحقيبة: بين السفر والتجارة الإلكترونية.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل:

هذا الفصل يعد مادة علمية ونظرية محورية في الدراسة ككل، لتعرضه لعناصر ومتغيرات مهمة تتفاعل وتترابط فيه، فالعمل والنوع الاجتماعي يعد مفهوما رئيسيا في الدراسة، ومختلف العناصر المرتبطة به تساعد على فهم أعمق للإشكالية البحثية، وأيضا يتيح لنا لاحقا القدرة على قراءة وتحليل نتائج هذه الدراسة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى عناصر مهمة تتمثل في العمل غير الرسمي في الجزائر، واقعه وواقع المرأة في سوق الشغل الرسمي وغير الرسمي، سنتعرض أيضا إلى مسألة تمكين المرأة ومشاركتها، كذلك مسألة الإقصاء والتهميش وتواجد المرأة في الفضاءات العامة والخاصة، كما سنحاول تقديم قراءة أنثروبولوجية للمرأة الجزائرية والتنقل خاصة في إطار ممارساتها التجارية غير الرسمية والعابرة للحدود من خلال استعراض بعض المعطيات الميدانية حول محددات ودوافع وعوائق العمل غير الرسمي في نشاط التجارة العابرة للحدود، وكذلك الأشكال المستجدة في نشاطهن والكفاءات المستخدمة.

1- العمل الغير رسمي في الجزائر: الأشكال والمستجدات.

إن ظاهرة العمل غير الرسمي في الجزائر سواء كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية، موجودة وتتميز بصعوبة حصرها أو قياسها. وحتى على مستوى الدراسات المتخصصة فإنه هناك ندرة، وقد كان أشار إلى ذلك أنجل أوردينالو (Angel-Urdinola) وتاناب (

Tanabe)[98] منذ حوالي بضع سنوات في وثيقة للبنك الدولي حول العمل غير الرسمي بمنطقة MENA (أي دول شمال إفريقيا والشرق المتوسط) لسنة 2012، وهذه الندرة في الدراسات راجعة إلى عدة عوامل منها ما تعلق بغياب المعطيات الدقيقة والميكرو اقتصادية حول الظاهرة، وأيضا لصعوبة التصنيف والقياس نظرا لعدم وجود مسوح اجتماعية دورية، على الأقل لإعطاء وصف تقريبي للظاهرة ومختلف خصائصها. فيما يلي سنحاول عرض بعض المعطيات عن وضعية وخصائص العمل غير الرسمي بالجزائر.

تاريخيا، الظاهرة العمل غير الرسمي وجدت حتى قبل استقلال الجزائر، ثم بعد ذلك أخذت في التطور والنمو والبروز والتمظهر بمختلف الأشكال، وذلك لعدة عوامل، حيث أن النمط الاقتصادي الذي عرفته الجزائر قبل الاستقلال كان نموذجا اقتصاديا كولونياليا رأسماليا، الملكية كانت لأرباب العمل أغلبيتهم الساحقة من الأوروبيين، في حين أن نصيب الجزائريين كان في قوة عملهم، والتي نظرا للظروف الاستعمارية والقهرية كان أغلبهم يعملون بشكل غير دائم وبدون حماية اجتماعية، مما جعل الظاهرة تأخذ أبعاد كبيرة وواسعة الانتشار قبل الاستقلال، هذا وبالإضافة إلى سيادة أنماط أخرى من العمل غير الرسمي في قطاع الفلاحة الواسع الانتشار، سواء ذلك الذي كان تحت استحواذ وهيمنة الأوروبيين من الكولون أو على مستوى القرى أين غالبية "الأهالي".

وبعد الاستقلال تبنت الدولة توجها اشتراكيا، وانطلقت في عملية إنشاء بنية صناعية كبيرة مما أدى إلى استقطاب أيدي عاملة أغلبها ريفية، إلى جانب مشروع ثورة زراعية[99]، فيمكن القول أن القطاع غير الرسمي لم يعرف حدته إلا بعد هذه المرحلة

---

[98] -ANGEL-Urdinola D,F, and Tanabe, K, **Micro-Determinants of Informal Employment in the MENA Region**, SP Discussion Paper 1201, The World Bank, 2012.

[99]- حول نتائج هذه المرحلة على الواقع السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري تعد دراسة الثلاثي: علي الكنز وجمال غريد وسعيد شيخي من بين اهم الدراسات التي تناولت رد فعل مجتمعي لمشروع التصنيع في الجزائر: أنظر:

CHIKHI S, A, El kenz ,D, Guerid, **industrie et societé ,SNS**, Rapport d'expertise pour le compte de la SNS, .avril 1978 – juin 1982, Document non publié.

التي انتهت مع أواخر السبعينيات، ومع الثمانينيات ظهرت أنماط أخرى من العمل غير الرسمي، والتي شابهت تلك التي كانت في المجتمعات التابعة للاتحاد السوفياتي خاصة التجارة العابرة للحدود، التي عرفت رواجا كبيرا آنذاك.

ثم توسع نطاق العمل غير الرسمي في ظروف متدنية عاشها الجزائريون خاصة في التسعينيات أين تم تسريح العمال بالآلاف بفعل الأزمة الاقتصادية والسياسة الانتقالية التي برزت من خلال إعادة هيكلة المؤسسات وتمهيدها للخصخصة، مما اضطر الكثير من المسرحين إلى التوجه نحو أنشطة غير رسمية محدودة الرأسمال ومتواضعة الإنتاج، والتي أغلبها كانت تنحصر في ممارسات تجارية.

السياسات التي فرضت على الجزائر والمديونية من خلال ما يسمى بإعادة الجدولة، خلفت "آثار سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة (...)، وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها تجارة الأرصفة، بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة "الترابااندو" وتجارة الحقيبة التي انتشرت لدى بعض النساء الجزائريات في هذه الفترة"[100].

لقد شكلت الأسواق في الجزائر، سواء تلك اليومية في الأحياء الشعبية ووسط المدن أو تلك الأسبوعية مسرحا لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، رغم أنه في أواخر الألفينيات اتجهت الحكومة في عدة مبادرات نحو غلق تلك التجمعات التجارية الفوضوية وفتح محلات وأسواق منظمة، حيث أنه بالفعل تم منع التجارة في الأحياء خاصة في وسط المدن، لكن سرعان ما يعود انتشار هذه الأنشطة، وهذا ليس غريب لعدة عوامل منها ماتعلق بخصوصية الظاهرة في حد ذاتها والأخرى تتعلق بعدم توازن عروض العمل في سوق الشغل الرسمي مع طلبات التشغيل التي تتضاعف، خاصة وأن

[100]- قدوري مريم، مرجع سابق، ص80.

مخرجات التعليم جد مرتفعة من حيث عدد المتخرجين من مختلف المستويات التعليمية، بالإضافة إلى ظاهرة التسرب المدرسي، فعدد المتخرجين لسنة 2015 على سبيل المثال بلغ أكثر من 230 ألف حامل شهادة جامعية موزعين على 180 ألف شهادة ليسانس وأكثر من 55 ألف شهادة ماستر، بالإضافة إلى 800 دكتوراه مناقشة لنفس السنة[101].

من كل هذا فإنه يمكننا اعتبار أن الديناميكية المجتمعية و"الانتقال" كان له بدوره انعكاس سلبي على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع. فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد"[102].

فيما يلي جدول من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حول نسب البطالة لسنة 2015، والتي تتضح من خلال المعدل العام للبطالة والنسب من المعدل العام حسب الفئات العمرية وحسب متغير النوع الاجتماعي.

الجدول رقم (02): يوضح توزيع نسب البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية والجنس – سبتمبر 2015

العمر	الإناث%	الذكور%	المجموع %

[101] - Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

[102] - قدوري مريم، مرجع سابق، ص79.

38,8	38,1	43,1	أقل من 20 سنة
27,6	23,5	45,7	24-20
18,4	15,9	25,4	29-25
9,9	8,9	13,2	34-30
5,8	5,3	7,5	39-35
4,6	4,1	7,0	44-40
2,8	3,0	1,7	49-45
2,5	2,9	0,	54-50
2,7	3,0	0,	59-55
11,2	9,9	16,6	المجموع (معدل البطالة)

Source : ONS, Activité, emploi et chômage en septembre 2015,

ONS, N°726, Alger, Décembre 2015, p 05.

يتبين لنا من خلال الجدول أن أعلى نسبة بطالة سجلت عند الفئة العمرية الأولى (فئة الأقل من 20 سنة) بنسبة 30.8%، وهي متقاربة بين الإناث (43.1%) والذكور (38.1%)، فيما تسجل الإناث في الفئة الثانية المحصورة بين 20 و24 سنة أعلى نسبة بطالة بين جميع الفئات العمرية الأخرى، وبين الذكور والإناث في جميع الفئات المتبقية، وصلت إلى 45.7%، وهي نسبة لافتة للنظر ومؤشر واضح على وجود خلل في سوق العمل الرسمي في الجزائر، ولا سيما أننا نعلم أن هذا السن (من 20 إلى 24 سنة) هو

السن الذي ينهي فيه طلاب وطالبات الجزائر دراساتهم العليا ويتخرجون من الجامعات بشهادات بنتظر منها أن تؤهلهم بعد فترة معينة من الالتحاق بمناصب عمل ملائمة لتخصصاتهم، ولكن يظهر لنا العكس.

أيضا، يمكننا ربط نسبة البطالة عند الفئة السالفة الذكر وبالتحديد عند جنس الإناث (20-24 سنة) بالفئة التي قبلها (أقل من 20 سنة) والتي تعد ثاني أعلى نسبة من حيث ارتفاع معدل البطالة والتي بلغت 34.1%، وهذا الارتفاع يبرره من جهة، معدلات التسرب المدرسي العالية وتوقفهن عن الدراسة في سن مبكر، ومن جهة أخرى يبرره عدم حصولهن على شهادات مهنية تؤهلهن للإلتحاق بسوق العمل الرسمي.

وبالتالي، كل هذه العوامل تدفع بالمرأة في مرحلة من مراحل حياتها –بعد محاولات غير مجدية لإيجاد فرصة عمل ضمن الكم الهائل من خريجي وخريجات الجامعات الذين يتجاوز عددهم مئات الآلاف سنويا في الجزائر. كلها عوامل تؤدي إلى خوض غمار السفر وتجاربه، والدخول شيئا فشيئا إلى النشاط والعمل في القطاع غير الرسمي الذي أضحى سهل المنال مقارنة بالوظيفة الرسمية في الجزائر.

القطاع غير الرسمي يتميز بقدرته على استقطاب يد عاملة واسعة مختلفة الخصائص السوسيو-ديمغرافية، مقابل عدم قدرته على ضمان الجوانب الاجتماعية للعمل، والمخاطر الكثيرة التي يتسبب فيها للناشطين كقوة عمل فيه، من جهة أخرى هو يشكل مصدرا من مصادر الدخل الخام للبلد، وأيضا مصدرا من مصادر الخلل السوسيو-اقتصادي، خاصة ما يتعلق بتهريب الكثير من المنتجات المضرة بالصحة العمومية والمهددة للأمن القومي أو المسببة للندرة، وكذلك مشكلة العملة الصعبة التي تعد من الأنشطة الرائجة في القطاع غير الرسمي كبنك مالي من العملات الصعبة خارج إطار الرقابة المحاسباتية والبنكية الوطنية.

الجدول رقم (03) يوضح وضعية القطاع غير الرسمي في الجزائر 1990-2011

	السنوات				
	1990	1998	2001	2005	2011
النسبة %	25.4	32.9	35	38.4	28.1

المصدر: إعداد الباحثة من معطيات ONS و CNES

من خلال الجدول يظهر أن حجم القطاع غير الرسمي ما فتئ ينموا، والمفارقة العجيبة أنه نما أكثر في فترة الألفينات حيث أن سنة 2005 سجلت نسبة تفوق 38% في زمن تحسنت فيه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مقارنة بفترة التسعينيات، بالرغم من تسجيل تراجع سنة 2011 إلى أقل من 30%، لكن تبقى النسب معتبره والقطاع الغير رسمي يفرض منطقه السوسيو-اقتصادي، كما أنه وفي الفترة الأخيرة من سنة 2011 صرحت وزارة التجارة بوجود 765 سوق غير رسمي في الجزائر ينشط به 61127 شخصا، يمثلون 05% من عدد التجار المسجلين في السجل التجاري والذين يبلغ عددهم 1238983 تاجرا[103].

[103]- **Données relatives au commerce informel**, enquête effectuée à fin 2011, fait ressortir l'existence de 765 marches informelsنقلا عن: مريم قدوري، مرجع سابق، ص83 .

كل هذه المعطيات تبين التزايد المستمر لمعدلات العمل غير الرسمي في الجزائر وتزايد عدد الناشطين به، بالرغم من مختلف المشاريع التي استهدفت تشغيل وادماج فئات مجتمعية مثل الشباب والمرأة، والتي بالرغم من إسهامها كميا في تحقيق أهدافها لكن لازال الوضع "إشكاليا" من منطق النوع والاستراتيجية.

2- المرأة واستغلال الفضاء في المجتمع الجزائري.

إن الحديث عن المرأة في المجتمعات التقليدية، العربية والمجتمع الجزائري، يعني وضعها ضمن سياق اجتماعي وثقافي وتاريخي، في فهم وتحليل العلاقات وأيضا فهم مناطق الاستغلال، حيث أن وضع المرأة وموقعها كثيرا ما تم تحليله وفق منطق علاقات الهيمنة وما ينتج عن ذلك من تهميش للأنثى في سوق العمل، والفضاء العمومي، وهناك من الأعمال التي وجهت دراساتها نحو المسائل الأنثوية والذكورية والاختلافات الموضوعية في التركيبة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي.

الكثير من الأعمال والدراسات حول مواضيع مختلفة خاصة تلك التي تتحدث عن العمل، عمل المرأة والتقسيم الاجتماعي للعمل، أشارت إلى موقع الهيمنة ضمن التحليلات، فالباحثة أورزولا شوي (Ursula Sheu) وصفت ذلك بالطابع الخاص لتقسيم العمل بين الجنسين أين تجري الأنشطة من قبل المرأة والرجل في مجالين مختلفين أو منفصلين عن بعضهما تماما، فالمرأة تقوم بالعمل في المجال الخاص بالأسرة، وللرجل المسؤولية عن العمل خارج البيت[104]، إنه الاعتقاد "الرجولي" السائد والذي يعتبر أن العمل هو مسألة الرجل كما توصل الى ذلك الباحث بدراوي سفيان[105]،

[104] - أورزولا شوي، **أصل الفروق بين الجنسين**، تر: بوعلي ياسين، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط2، 1995،ص30.

[105] - بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، ديسمبر 2014.

وعموما تبقى هذه المسألة معروفة في الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية بتقسيم العمل الاجتماعي ضمن إطار نشاط اجتماعي جندري.

في الجزائر، كان ولا زال النقاش دائما حول مسائل تتعلق بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكل هذا يمكن تسميته بالنقاش حول موقعها في النظام الاجتماعي، الأمر الذي يصفه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) بقوة النظام الذكوري، "فالنظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبوا إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين لمكانه وزمانه وأدواته، إنها في بنية الفضاء مع التعارض بين مكان التجمع أو السوق المخصصة للرجال والمنزل المخصص للنساء"[106].

ورغم هذا إلا أن المرأة خرجت إلى العمل وإلى الفضاء العاموldوافع عدة، منها الاجتماعية المرتبطة بالارتفاع في التمدرس والمستوى التعليمي للمرأة، وكذلك لدوافع اقتصادية كما عبر عن ذلك مصطفى بوتفنوشت "من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، وهو ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث، إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج في البحث عن عمل"[107].

وبالتالي فالدراسة والعمل هما أكثر أوجه تواجد أو محاولة تواجد المرأة في الفضاء العام، والنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري لا يختلف عن المجتمعات التقليدية التي جعلت من المنزل والعمل المنزلي أمرا طبيعيا ومكانا للتواجد العادي والطبيعي للمرأة، وما تواجدها في الفضاء العمومي إلا مسألة تفاوض أسري ومجتمعي، يقبل ويتنازل دون

---

[106] - بيير بورديو، **الهيمنة الذكورية**، تر: شلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص 27.

[107]- مصطفى بوتوفنوشت، **العائلة الجزائرية: التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص19.

المساس بمرتكزات منظومته الثقافية والاجتماعية حول المرأة. الفكرة التي كانت استنتجتها الباحثة شارب دليلة، وعبرت عنها بوجاهة قائلة: "مهما كان الأثر العميق للنزعة الذكورية التي يلمسها الدارس للأنوثة والذكورة في ثقافة المجتمع، وفي تفاعلات أفراده وتجلياتها في مظاهر القبول والإذعان في مختلف طرق التعامل والعمل في مؤسسات الفضاء الخاص والعام، فإن التغيرات الظاهرة على مستوى المجتمع هي معطيات من العبث انكارها، لكنها مرتبطة في بذاتها بآليات الدوام التي تعين اكتشافها أو محاولة اكتشافها باعتبارها كامنة خلف هذه التغيرات ..."[108].

2-1- المرأة والاقصاء والتهميش ظاهرة بأوجه متعددة.

يعرف الإقصاء بالظاهرة المتعددة الأبعاد والتي تمس الأشخاص كيف ما كانت وضعيتهم في السلم الاجتماعي، وفي أي وقت وتحت أي وضع يتعلق بوجودهم الاجتماعي[109]، هذا المنظور العام لمفهوم الإقصاء يفهم منه أن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي ليست في حد ذاتها ذات مرتبطة بالنوع الاجتماعي مادام أي فئة في الهرم الاجتماعي معرضة لذلك، كما أنها متعددة الأبعاد لارتباطها بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية وسيرها اليومي ومختلف الأحداث والحوادث المعرض لها الإنسان في خضم ذلك (الطلاق، الرفض من قبل المجتمع أو الجماعة، البطالة، الشيخوخة ... إلخ)، كما يمكن أن نفهم أن عملية الإقصاء مرتبطة أيضا بمسألة "الرابط الاجتماعي" (le lien social)، فالمتعرض للإقصاء ليس بالمعزول تماما من المجتمع ولا بالمقبول اجتماعيا، بفعل ذلك الخلل الذي قد يصيب الروابط الاجتماعية التي من المفروض أن يكون دورها في أي مجتمع هو ضمان نوع من الاتساق الاجتماعي من خلال الإتكاء على أشكال متعددة من التضامن.

---

[108]- دليلة شارب، **الفضاء المنزلي والعمل: الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية"** أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2010، ص 297.

[109] - ALBAN Goguel d'Allondans, **l'exclusion sociale les métamorphoses d'un concept**, Editions, l'Harmattan 2003, pp 44.

في الاقتراب السوسيولوجي، من بين المفكرين الذين ساهموا في الكتابة في الموضوع نجد روني لونوار (René Lenoir) [110] في كتابه "les exclus" "المقصيون"، مع أنه سابقا لم يتم في حدود علمنا واطلاعنا تداول المفهوم، لكن تم استعمال مفاهيم أخرى التي ارتبطت بالوضعية الاقتصادية والفقر ...إلخ، وهذا يبرره السياق التاريخي أين كان النمو الاقتصادي والنظريات المهيمنة فيه هو السائد.

لكن بعد السبعينيات تم تداول مفاهيم "الفقر المتعدد الأبعاد" و"الإقصاء الاجتماعي"، في نفس الطرح تم تداول مفاهيم أخرى قريبة الدلالة لمفهوم الإقصاء الاجتماعي، فبورديو (Bourdieu) استعمل مفهوم(le déclassement) وسيرج بوغام (Serge Paugam) ودومينيك شنابر (Dominique Schnapper) استخدما مفهوم "Disqualification Sociale" [111]، والذي يعرفه بالعملية التي تجعل من الأفراد مهمشين نتيجة قطيعة في الرابط الاجتماعي، حيث يعتبر الاستبعاد الاجتماعي لديه الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه في مسار الاقصاء، من خلال مزيج من الخطر الاقتصادي القوي والصعوبات الشخصية أو العائلية[112].

أيضا روبرت كاستيل (Robert Castel)[113] يستخدم مفهوم "Désaffiliation" والذي فسره بـ "العملية التي تساهم في تفكك المجتمع ويؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية". كل هذا يوضح جليا، كيف أنه كلما كان هناك وتزايد أشخاص هم في حالة من ضعف اجتماعي الكبير، ينتهي بهم الأمر في حالة "تدني المستوى الاجتماعي" (déclassés) أو "عدم التأهيل" (disqualifiés) كأعضاء في فئات الانتماء الأولية خاصتهم.

---

110 - LENOIR René, **Les exclus , un Français sur dix**,Paris, Seuil, 1974.

111 - PAUGAM, Serge et Dominique Schnapper, **La disqualification sociale, essai sur la nouvelle pauvreté**, Paris, Presses universitaires de France, 1991.

112 - RINADupriet, **La lutte contre l'exclusion**, Edition de l'école nationale de la santé publique 2002, p.23

113 - ROBERT Castel, **De l'indigence à l'exclusion, la désaffiliation. Précarité du travail et vulnérabilité relationnelle**, Face à l'exclusion, ***Le modèle français***, 1991, 137-168.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك من تحدث عن "خطر الإقصاء المهني"[114] للعمال الأقل مهارة، وهذا ما يهدد بخطر بطالة طويلة الأمد، ويمكن تفسير هذا الخطر من خلال عدة عوامل أهمها: انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبح من خلالها من غير الممكن الإدماج المهني للعمال ذوي المهارات اليدوية، وجمود في المؤسسات الإنتاجية وفي سوق الإنتاج والعمل بفعل المنافسة ومتطلبات الابتكار والجودة مما يشجع على اختيار أفضل المهارات والمواهب على حساب الأقل مهارة.

في إطار الحديث عن ظاهرة الإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، يجدر بنا الإشارة إلى الفئات المعنية وأشكال هذا الإقصاء، حيث أن أغلب الدراسات التي تعرضت للموضوع تحدثت عن فئات العاطلين عن العمل، الأميين، المعاقين جسديا وعقليا والمشردين والمسنين، والأمهات العازبات وأطفال الشوارع ... إلخ، كفئات تعتبر دائما هؤلاء من الناس المشار إليهم عندما نتحدث عن الاستبعاد.

لكن يبقى الأمر مرتبطا بدرجات وتفاوت ملاحظ، نظرا لخصوصية كل فئة وكذلك خلفية كل طرح ودراسة، ومثال ذلك: أن الاتجاهات النسوية عادة ما تطرح موضوع المرأة في خانة الهيمنة والإقصاء الاجتماعيين في المجتمع "الذكوري"، كذلك مسألة الشباب والهامشية، أيضا هذه الهامشية وإن اقتربت كثيرا من مفاهيم الإقصاء والاستبعاد، أصبحت تتميز بحالة "الدوام" كما يذهب إلى ذلك روبرت كاستل (R.Castel)[115].

الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي كما ذكرنا قد يرجع أساسا إلى عوامل مختلفة على أكثر أو أقل درجة من الخطورة، أو جذب للانتباه، فكما يمكن أن يكون ناجما عن اضطراب في حياة الفرد اليومية (مرض، حوادث ... الخ)، لكن أيضا يتعلق الأمر بعدم

[114]- voir: SIMON Wuhl, **La Discrimination positive,** in *Le Nouveau dictionnaire de l'action sociale*, sous la direction de Jean-Yves Barreyre et Brigitte Bouquet, **Discrimination positive et justice sociale**, Paris,PUF, 2007.

[115] - ROBERT Castel, **Les métamorphoses de la question sociale**, Paris, Fayard, 1995.

المساواة الاجتماعية وانعدام الأمن والوصم ومختلف المشاكل التي تواجه الشخص منذ طفولته وخلال مسار حياته والتي تعتبر ذات وجه ملموس مادي أو رمزي غير مادي.

وبموقعة الظاهرة في المستجدات الإقليمية والعالمية، يصبح الإقصاء يرتبط ويتجلى بمظاهر ونواتج النزاعات والصراعات، وقضايا اللجوء والهجرة حيث الأفراد لا يملكون وثائق في بلد المقصد مقيمون بصورة غير مشروعة، كذلك أولئك المتواجدون في السجون في مجتمعات ذات نزاعات سياسية أو طائفية ومذهبية، وأيضا المطلق سراحهم والذين يجدون صعوبات كبيرة في الاندماج.

فيما يتعلق بواقع المرأة -ضمن ظاهرة الإقصاء- يمكننا جرد العديد من الكتابات والتقارير من مختلف الهيئات الأكاديمية وغير الأكاديمية ومن باحثين أكاديميين ومناضلين ومناضلات في المجتمع المدني، وأيضا من خلال تصريحات المبحوثات اللاتي تعتبرن عصب دراستنا هذه، ومرآة الواقع في المجال الذي تعملن به.

وقد كانت أغلب المبحوثات قد أبدين آراء متفاوتة حول مسألة الأقصاء والتهميش الذي تتعرضن له من قبل المجتمع، لكن أجمع أغلبهن على أن المرأة حينما تقرر أن تدخل عالم التجارة -ولا سيما أن تسافر وتغيب عن البيت الذي يفترض أن يكون مكانها الذي يجب أن تتواجد فيه- فهي هنا تقف في وجه الجميع في بادىء الأمر، وتعرض نفسها للسخط والاحتقار والمشاكل ولا سيما مع جنس الذكور (الأب، الأخ، الزوج)، الذين لن يتقبلوا سفرها وسعيها نحو الاستقلالية المادية، التي ينظرون لها من وجهة نظر مختلفة، على أن هذه المرأة حينما ستتمكن من تحقيق الاكتفاء المادي، ستتمرد على الحياة الأسرية وستهمل واجباتها المنوطة بها في رعاية البيت والأولاد وما إلى ذلك، إلا أنه في واقع الأمر، ومن خلال الميدان توضح لنا أن أغلب المبحوثات على الرغم من رفض المجتمع ولا سيما البيئة الأسرية في بداية الأمر لعلمهم، وعلى الرغم من تعرضهن لمختلف أنواع الأقصاء والعنف الرمزي وحتى المادي أحيانا، إلا أنهن أثبتن

أن عملهن موجه بالدرجة الأولى نحو خدمة مصالح الأسرة وتحسين نوعية الحياة فيها، وأن البيت والأولاد وأفراد الأسرة من أولوياتهن، وكل هذا مع الوقت سيعيد للمرأة مكانتها التي فقدتها، بل وسيجعلها ذات سلطة مادية ومعنوية أقوى من التي كانت تملكها في السابق.

ولقد كتبت الباحثة إيلان ريكمانس (Hélène Ryckmans) موضوعا عنونته بـ: "نساء مهاجرات، نساء فقيرات، بالنسبة للمرأة الإقصاءات تتعارض وتتشابك بعضها مع بعض"[116] حيث استعرضت في مقالها مختلف أشكال الإقصاء والتهميش من اتخاذ القرار، العمل، من الاستفادة من الموارد، من الأرباح من مختلف العمليات الإنتاجية، الإقصاء الاجتماعي وتغييبها عن عملية التنمية ...إلخ.

لقد حوصلت الباحثة المسألة في الأساس التاريخي للآليات التي أدت إلى تثبيت هذا الإقصاء ومختلف الاستثناءات المرتبطة به والعائدة بالدرجة الأولى إلى قوة الأبوية، يضاف إلى ذلك التقليل من قيمة مساهمة المرأة مما يؤدي إلى المغالاة في الرؤية الاقتصادية المادية للتبادلات الاجتماعية للسلع المنتجة، وكذلك يتعلق الأمر بمفهوم طبيعوي للمرأة، القائل بأنه من طبيعة المرأة هو الرعاية والعمل المنزلي، الذي لا يعطي أي قيمة وظيفية للمرأة بل ويزيد في استبعادها وإقصائها من الفضاءات العامة والسلطة.

في الجزائر، استعرضت دراسة مسحية أجريت من قبل مجموعة باحثات لفائدة منظمة المرأة العربية والتي كانت بعنوان "دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية "سنة 2009، بعض من سياسات التمكين التي تبنتها الدولة الجزائرية لصالح المرأة من خلال العديد من الإصلاحات،

[116] - HELENE Ryckmans, **Femmes migrantes, femmes pauvres, pour les femmes les exclusions se supperposent et s'imbriquent les unes aux autres**, Centre de formation pour le développement et la solidarité internationale. Mise en ligne le, 20 décembre 2005, Consulté le 03Mars 2017. http://www.iteco.be/antipodes/inclusion-ou-exclusion/Femmes-exclusion-multiple-et

خاصة ما تعلق بالوضع القانوني وتكريس المساواة في العديد من الجوانب من خلال مبدأ تكريس الأهلية للمرأة بنفس أهلية الرجل، حيث أشارت الدراسة إلى أنه: "لا يقبل قانون علاقات العمل أي تمييز في إبرام عقد العمل والأجر والحقوق الاجتماعية المرتبطة بالعمل إلا على أساس الكفاءة والجهد، ولا يتضمن نظام الضمان الاجتماعي أي تمييز مرتبط بالجنس، فزيادة على الحقوق الأساسية مثل التأمين على المرض وحوادث العمل، هناك حقوق خاصة بالمرأة لاسيما في إطار حماية الأمومة (عطلة الأمومة مثلا) وكذلك التقاعد"[117].

في السرد المتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية، الدراسة أظهرت مختلف الجوانب الإيجابية المرتبطة بمبادرات ومشاريع مختلفة لفائدة المرأة وتحسين أوضاعها، الأمر الذي يبعث على التساؤل حول حقيقة هذه الوضعية، وكذلك مبررات كل تصور حولها.

2-2- إشكالية مشاركة وتمكين المرأة في الجزائر

ارتبط مفهوم التمكين بالأدبيات المرتبطة بالتنمية، حيث أصبح كثير التداول حول فئات اجتماعية مثل المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة ...إلخ، وفي الأدبيات الأممية خاصة مع تقارير التنمية البشرية التي تصدر دوريا، ارتبط بالأبعاد الثلاثة

[117]- عائشة عبد السلام وآخرون، **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية**، المنظمة العربية للمرأة، 2009الجزائر، ص15.

الأساسية للتنمية وهي: الصحة، الدخل والتعليم، وهذه أهم عناصر تتيح المشاركة وبالتالي التمكين.

في الأدبيات التنموية حسب الباحثة منيرة سلامي، ارتبط مفهوم تمكين المرأة بالمقاربات التالية[118]:

- الأولى تتعلق بإدماج المرأة في التنمية (IFD) مع سنة 1973، والتي دعت لدعم إدماج المرأة للعمل في عدة قطاعات وتقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة، كما حاول هذا التيار إحداث تغيرات قانونية وإدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في النظام الاقتصادي.

- المقاربة الثانية تتعلق بالمرأة والتنمية (FED) وتمحورت حول تمكين المرأة وتحويلها إلى العمليات الإنتاجية من خلال تمكينها في الحصول والاستفادة من التكنولوجيات اللازمة.

- المقاربة الثالثة وهي مقاربة النوع والنوع (GED) التي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة وعلى المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر والعدالة الاجتماعية ...إلخ.

كما أشرنا سابقا فإن التمكين كمفهوم ارتبط بالأدبيات النسوية وبالتنمية البشرية أيضا.

من خلال مجموعة من تقاريرها السنوية الأممية والاقليمية، فالتقرير الرابع للتنمية البشرية العربية الصادر سنة 2005 والمعنون بـ " نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، أكد على محورية المرأة في العمليات التنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي نفس الصدد تطرق التقرير لمجموعة العوائق التي

[118] - منيرة سلامي، **المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر**، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية*، العدد 05، ديسمبر 2016، جامعة ورقلة، ص 184-185.

لازالت قائمة أمام مشاركة فعلية للمرأة العربية في الحياة المجتمعية، وبالتالي العوائق أمام تمكينها وتوسيع خياراتها لممارسة قدراتها وكفاءاتها.

في هذا الصدد، تم طرح موضوع وحقوق المرأة ضمن سياق حقوقها الإنسانية في التمتع بالحريات المدنية والسياسية وكذا حماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يشكل تناغم مع العديد من الدراسات التي بحثت الأدوار الحالية والمرتقبة للمرأة في الوطن العربي، وكذا تواجدها في الشأن العام أو ما يصطلح عليه بـ "المرأة بين الفضاء الخاص والفضاء العام"[119].

في الجزائر لازال وضع المرأة محل نقاش فيما يتعلق بتمكينها من كل حقوقها وكذا مشاركتها بالرغم من تحسن أوضاعها في العديد من النواحي، وولوجها للتعليم واستفادتها من الخدمات الصحية وهذا متعلق بتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد مقارنة بالسابق، إلا أن الكثير من الحقوق لازالت حبيسة نصوص وتعديلات قانونية على المستوى التشريعي، لكن على مستوى "البناء الاجتماعي للنوع"[120] كما تعبر عن ذلك مارتن فورنييه (Martine Fournier) لازال الأمر يحتاج إلى عمل وجهد ودراسات لأجل التفريق بين "الجنس الطبيعي" و"الجنس الثقافي"، لأن العملية مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والتي في مجتمعنا يشوبها خلل كبير من حيث الأدوار المغروسة في تصورات أعضاء المجتمع حول التقسيم الجندري لأدوار الأفراد فيه، فالمهن الأنثوية مثلا وحسب الباحثة دليلة شارب تدرك كمهن اجتماعية، لأنه ينظر لها كواجب طبيعي أي خدمة مقدمة للغير سواء بمقابل أو بدون، هذا الإدراك الطبيعي حسب الباحثة لا يفهم بمعزل عن البناء الاجتماعي فالمهن هي نتاج سيرورة تاريخية[121].

---

[119] فادية حطيط، **النسوية الأمومية ـ ستات البيوت في لبنان، أي دور؟ أي خطاب؟**، في *النساء في الخطاب العربي المعاصر*، باحثات، ج 9، بيروت، تجمع الباحثات اللبنانيات، 2004، ص 303.

[120]- MARTINE Fournier, **La Différence des sexes est-elle culturelle?,** *Sciences humaines*, hors-série spécial N° 4, novembre-décembre 2005, p 24.

[121]- دليلة شارب، **المهن الانثوية بين القيم والتحولات الاجتماعية**، مجلة مواقف، العدد 09 ديسمبر 2014، جامعة معسكر، ص73.

كذلك، فكرة رواسب البطريركية والهيمنة الذكورية المرسخة من قبل مؤسسات التنشئة ومن بينها المدارس التي على حد تعبير بورديو كما أورد ذلك أنتوني غدنز "أن مفهوم إعادة إنتاج الثقافة هو مفهوم تنتجه المدارس بمشاركة مؤسسات اجتماعية أخرى، وذلك للحفاظ على اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية جيلا بعد جيل"[122].

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، ارتبط الموضوع في السنوات الأخيرة "بالحدث" المتعلق بنسب التمثيل ونظام الكوطة في تشريعيات ماي 2012، والذي بالرغم من جديده والتغيير الذي أحدثه على مستوى القوانين وعلى مستوى نسب التمثيل في البرلمان والحكومة، إلا أنه أدى حسب تعبير بلقاسم بن زنين "إلى فتح النقاش من جديد حول دور المرأة في الحياة العامة والمعوّقات التي تحول دون تكريس هذا الوجود في كافة المجالات"[123].

الجدول أدناه يمثل نسب المشاركة النسوية في التمثيل البرلماني، والبيانات في الجدول المعدة من قبل الاتحاد الدولي لما بين البرلمانات، هي من المعلومات المقدمة من قبل البرلمانات الوطنية إلى غاية 1 يناير 2017، حيث يوضح الجدول الأصلي ترتيب 193 دولة في ترتيب تنازلي يمثل نسبة النساء في كل غرفة من خلال عدد المقاعد ونسب النساء فيها وفي كل مجلس نواب.

جدول رقم (04) يوضح نسب النساء في البرلمانات الوطنية (جانفي 2017)

		الغرفة الاولى				**الغرفة الثانية**			
الترتيب	**البلد**	**الانتخابات**	المقاعد	النساء	**%**	**الانتخابات**	المقاعد	النساء	**%**

[122]- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع ، مع مدخلات عربية** ، ترجمة وتقديم فايز الصياغ ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 561.

[123]- بلقاسم بن زنين, المرأة الجزائرية و التغيير : دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية، إنسانيات، CRASC وهران، العددين 57-58 ، 2012, 13-38.

01	رواندا	16.09.2013	80	49	61.3%	26.09.2011	26	10	38.5%
02	بوليفيا	12.10.2014	130	69	53.1%	12.10.2014	36	17	47.2%
08	المكسيك	07.06.2015	500	213	42.6%	01.07.2012	128	47	36.7%
15	إسبانيا	26.06.2016	350	137	39.1%	26.06.2016	266	101	38.0%
40	الجزائر	10.05.2012	462	146	31.6%	29.12.2015	143	10	7.0%
41	تونس	26.10.2014	217	68	31.3%	---	---	---	---
42	الكمرون	30.09.2013	180	56	31.1%	14.04.2013	100	20	20.0%
43	إيطاليا	24.02.2013	630	195	31.0%	24.02.2013	320	91	28.4%
45	النمسا	29.09.2013	183	56	30.6%	N.A.	61	19	31.1%
63	فرنسا	10.06.2012	577	149	25.8%	28.09.2014	348	95	27.3%
189	عمان	25.10.2015	85	1	1.2%	07.11.2015	85	14	16.5%

المصدر: http://www.ipu.org/wmn-f/classif.htm **بالتصرف**

يظهر في الجدول الذي قمنا بالتصرف فيه (من حيث فقط اختيار وعرض ترتيب بعض الدول في أول ووسط وآخر الترتيب)، أن الجزائر احتلت المرتبة 40 وذلك في

آخر تشريعيات سنة 2012، وبالمقارنة بسنة 1995 في أول ترتيب تقوم به الهيئة كانت الجزائر تحتل المرتبة 64، وتمثيل نسوي يقارب 13% في الغرفة الأولى فقط[124].

الحديث عن التمكين السياسي للمرأة، وبالعودة إلى التحولات التي عرفتها مشاركة المرأة في المعترك والتمثيل السياسيين، يجعلنا على الأقل نعلق ولو بإيجاز عن مسألة مشاركة المرأة في تشريعيات ماي 2012، فما الجديد آن ذاك؟ وفي أي سياق؟

الجديد هو ما اصطلح عليه "بالكوطة"، أي نسبة 30% من التمثيل النسبي في القوائم الانتخابية وبالتالي في المجالس المنتخبة بالاقتراع المباشر. حيث لأول مرة في تاريخ الجزائر نسبة 30% من النساء تواجدت في البرلمان (المجلس الشعبي الوطني بالتحديد)، وبالعودة إلى الظروف المحيطة والتي تم فيها تمرير القانون العضوي 12 جانفي 2012 والمستمد من المادة 31 من الدستور، فمن جهة الأمر يتعلق باعتراف دستوري بأحقية وضرورة تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، من جهة أخرى تعلق الأمر بوضع اجتماعي عرف بالمتوتر خاصة في ظل نواتج ما سمي بـ "الربيع العربي"، ما جعل من الحكومة أمام تحدي واضح وهو إبراز مدى إرادتها ورغبتها في التعديل والإصلاح وفق تطلعات الشعب، الأمر يتعلق أيضا بطبيعة نموذج الحكم في الجزائر الذي يستمد أيضا سلطويته من الانتخاب في ظل ممارسة سياسية محدودة على حد تعبير كل من لويزة إدريس أيت حمدوش وشريف إدريس [125].

أيضا يجدر الإشارة إلى الضغط لحد ما والتعبئة التي مارستها الجمعيات النسائية الجزائرية، والتي اعتبرت أنه قد حان الوقت لجعل مبدأ المساواة العامة والسياسية بين الرجال والنساء "أمرا واقعا"، وعلى مسؤولية الحكومة، كما اعتبرت مختلف الجمعيات الجزائرية الناشطة في حقوق المرأة، أن تعزيز حضور المرأة في الهيئات المنتخبة لا

[124] - أنظر في الموقع: http://www.ipu.org/wmn-f/arc/classif95.htm

[125] - LOUISA Dris Aït Hamadouche et Chérif Dris, **De la résilience des régimes autoritaires, la complexité algérienne,** *L'Année du Maghreb*, CNRS Editions, vol, VIII, 2012, p280.

ينبغي أن يكون هدفا في حد ذاته، ولكن بداية لتنفيذ تدابير المساواة بين المرأة والرجل في مختلف مناحي الحياة في الفضاء والشأن العام، مع الأخذ بعين الاعتبار لمهاراتهن وقدرتهن على التواجد القوي في المجال العام، فلقد عبرت رئيسة الجمعية الجزائرية لعائلات ضحايا الإرهاب، على أن نظام الكوطة ذلك، والعدد المهم والرمزي للتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة والحكومة لا يعبر فعلا عن تسوية واقعية لما تعاني منه المرأة من تمييز في الحياة اليومية[126].

وعليه فالمسألة مرتبطة بالذهنيات بالدرجة الأولى، والتي تعيق أي مبادرات جادة في هذا الصدد وترفض تواجدها في المجال السياسي والاقتصادي، وهنا نستحضر خطاب رئيس الجمهورية من خلال رسالة قرأها وزير العدل الطيب لوح في الندوة الدولية لترقية المشاركة السياسية حيث "اعترف بوتفليقة بما اعتبرها عراقيل والثقل الذي يشوب ذهنيات بعض الأطراف في المجتمع فيما يتعلق بترقية فعلية لمكانة المرأة ومساهمتها في حياتنا الجماعية"[127].

إذ يتضح لنا وجود علاقة مباشرة لثقافة المجتمع على دور المرأة الجزائرية في المشاركة السياسية، وعلى الرغم من عدم التطابق بين الثقافة السياسية للمواطن وثقافة المجتمع بشكل عام، إلا أن البعد الاجتماعي للثقافة يؤثر بشكل ملحوظ في ثقافة المرأة السياسية منه لدى الرجال في مجتمع يوصف بالتقليدي، وتجربة المرأة السياسية في تاريخه تجربة متواضعة، ويمكن القول بأن الثقافة المجتمعية في إطارها الجزائري ترتبط بشكل مباشر بالثقافة المجتمعية العربية، والذي يتشكل من العقيدة والعادات

[126] - Cité dans El Watan, 17 octobre 2011.

[127]- رسالة رئيس الجمهورية الى المشاركين في الندوة الدولية لترقية المشاركة السياسية للمرأة ، جريدة الخبر، 17 مارس 2018.

والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وكذلك محكوم بالحلال والحرام، والعيب والمشروع، واحترام السلطة، والامتثال والتدين وأخلاق العمل، وطاعة ولي الأمر وما إلى ذلك[128].

3- المرأة الجزائرية والتنقل: محاولة أنثروبولوجية.

3-1- المرأة: من التهميش إلى الاعتراف.

خروج المرأة للعمل عموما وفي التجارة العابرة للحدود بالخصوص، مرتبطة في كثير من الأحيان بوضع سوسيو-اقتصادي دفع بها إلى ذلك، والوضع التهميشي الذي تعانيه دفع بها إلى التوجه نحو استقلالية أكثر في حياتها بداية بولوج العمل، عموما، حيث قد لاحظ العدي هواري (Addi Lahouari) أن الارتفاع النسبي في النساء العاملات بالأحياء والمناطق الشعبية عادة ما يعود إلى ارتفاع موازي في نسب الطلاق، حيث يرى أن عمل النساء الأرامل والمطلقات "متسامح معه نظرا لسنهم المتقدم"[129]، وأنه هناك مشروعية لضرورة الحصول على دخل إضافي لإشباع حاجيات العوائل المتكفل بها، وحتى ولو كن نساء شابات، فغياب رجل شرعي في حياتهن يجعل من مسألة الشرف في خروجهن للعمل غير مطروحة[130].

3-2- هجرة المرأة: من تبعية الرجل إلى الهندسة المستقلة للسفر.

تواجد المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بالجزائر وبالخصوص في "طراباندو" بالجزائر يعد حديثا نسبيا، وما يثير الاهتمام في الظاهرة هو محاولة حصر وتوضيح مختلف التنقلات والأبعاد المصاحبة لها، في ممارسات المرأة في التجارة العابرة للحدود، وبالتالي محاولة اقتراب يمكن تسميته بـ "تأنيث الهجرة، التنقلات ذات

---

[128]- قدور زينة، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، تحليل سوسيولوجي لأداء البرلمانيات في مجلس النواب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، 2018/2017، ص3.

[129] - ADDI Lahouari, **Les mutations de la société algérienne**, Paris, La Découverte, Textes à l'appui, 1999, p140.

[130] - Ibid, p140.

الأهداف الاقتصادية والتجارية"، حيث أن بعض الإحصاءات التي قدمتها "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OCDE) [131] بينت أن النساء يمثلن نصف المهاجرين الداخلين إلى دول المنطقة.

وفي الجزائر والدول المغاربية، ظاهرة تأنيث التنقلات برزت للعيان بصفة واضحة منذ الثمانينات أين شكلت الوجهات الجنوبية لأوروبا مثل إيطاليا، فرنسا وإسبانيا وكذلك نحو دول الخليج، وجهات مفضلة وذات دخول أنثوي كبير من قبل المقيمين بالدول المغاربية، حيث عملن" كمضيفات بالمطاعم وعاملات بالمنازل، تاجرات، معلمات ومدربات ...إلخ، وبالتالي هي صورة بعيدة عن تلك الصور النمطية والتقليدية للمرأة المغاربية، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من النساء تاجرات الحقيبة عشن تجارب هجرة سابقة"[132].

وفيما يخص موقع الظاهرة في التحليل المرتبط بعلاقات الهيمنة، يجدر بنا ذكر أنه لم يعد ينظر إلى المرأة على أن هجرتها هي بسبب هجرة الرجل (الزوج، الأب، الإبن ...إلخ)، وإنما أصبحت المهندسة والفاعلة الرئيسية في ذلك، من خلال النشاط الاقتصادي "تجارة الحقيبة"، هذه الظاهرة فعلا تجعل من المختصين يعيدون التفكير في الأدوار الحقيقية لهذه الفئات من النساء.

حيث أننا من خلال حواراتنا مع مختلف المبحوثات في الدراسة لمسنا في الأغلب أنهن مسؤولات عن تنظيم سفرهن، وتحمل مختلف مخاطره ومسؤولياته، عدا بعض الممارسات التي نرى أن لها خلفية سوسيو-ثقافية، تتعلق بدرجة "ثقافة التضامن"، ويتمثل الأمر في اختيار السفر مع أفراد من المعارف.

---

[131] OCDE, **Les migrations internationales en chiffres** Contribution conjointe des Nations Unies, DAES et de l'OCDE au Dialogue de haut niveau des Nations Unies sur les migrations et le développement, 3-4 octobre 2013, p02.

[132]- MANRY Véronique, Schmoll Camille, **Le bizness des femmes, Nouvelles figures des mobilités maghrébines dans l'espace euro-méditerranéen**, communication au colloque *Mobilités au féminin*, Laboratoire Méditerranéen de Sociologie, Tanger, 15-19 novembre 2005.

تقول في هذا الصدد مبحوثة في الثلاثين من العمر، مستوى جامعي، أم لطفلين، خمس سنوات خبرة في التجارة غير الرسمية تجارة الحقيبة:

"أول مرة قررت نسافر، كان رايي، ولا واحد ضغط عليا أو فرض عليا رفيق من العايلة، بالصح كان لازملي رفقة، وهوما الناس اللي موالفين يسافروا البزناسة والبزناسيات، فالأول رحت مع اللي نعرفهم وبعدين أما وحدي أو كل مرة نتلاقاو في المطار Meme par hazard (حتى ولو بالصدفة)[133]".

كما ذكرنا، هذه الرحلات هي هجرة طوعية، إرادية، مستقلة ومنفردة، يمكن افتراض أن هذه الهجرة من قبل النساء الجزائريات بالخصوص كرد على رغبات الاستقلالية واكتشاف حياة أحسن، وأيضا بسبب عوائق وصعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية[134]، مع أن هذه الفرضية ليست الوحيدة المفسرة لهذه المظاهر، خاصة في ظل عولمة سوق العمل.

4ـ مكانة المرأة في سوق العمل بالجزائر:

تشير إحصائيات بعض الهيئات المهتمة بالظاهرة أنه في أغلب الدول النامية نسب النساء العاملات منخفضة في القطاع الرسمي، وبالمقابل وفي القطاع غير الرسمي هي جد مرتفعة مقارنة بالذكور، حيث أنه أكثر من 60%[135] من العاملات في العمل غير الرسمي خارج قطاع الفلاحة، وإذا ما أخذنا هذا الأخير في الحسبان، وبما أنه قطاع

---

[133]- أول ما قررت الدخول في هذا النشاط، كان باختيار مني أنا ولم يفرض عليا أحد من عائلتي أن يرافقني أحد، لكن على الرغم من هذا فقد كنت بحاجة إلى رفقاء من أولئك الذين يعملون في هذه التجارة. في البداية سافرت مع الذين كنت أعرفهم، لكن مع الأيام كنت إما أسافر بمفردي، او أسافر معهم عندما ألتقيهم صدفة في المطار.

[134]- RIGONI Isabelle, Séhili Djaouida, **Introduction au dossier Femmes dans la migration**, *Migrations Société*, Centre d'information et d'études sur les migrations internationales, France, V17, N° 99-100, 2005, pp 67-73.

[135] - Organisation Internationale de Travail, **L'économie informelle, permettre une transition vers la formalisation**, Document de travail de l'OIT pour la préparation du colloque interrégional tripartite sur l'économie informelle. Genève, 27-29 Novembre 2007. http://bravo.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/meetingdocument/wcms_125490.pdf

مؤنث خاصة العمالة الموسمية، فإن النسب بكل تأكيد سترتفع. وتشير بعض الأطروحات إلى أنه حتى على مستوى العمل غير الرسمي فإن طبيعة المهن والأنشطة التي تمتهنها النساء هي الأنشطة الدونية والصعبة، وفيما يخص النساء اللاتي تمارسن أنشطة حرة غير رسمية على شكل محلات أو مؤسسات فإنها تتميز بصغرها وتواضع حجم رأسمالها، وتتركز في قطاعات ضعيفة الاستثمار والأقل أجرا والتي ترتكز على كفاءات تقليدية.

كما أنه هناك نسب معتبرة من النساء العاملات بمنازلهن، نظرا لهيمنة الأطر المجتمعية، التي تحد من حركة المرأة خارج منطقتها الجغرافية منطقة الإقامة، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أنه رغم الاعتقاد بأن النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء الحرفي أو المنزلي أو في قطاع الفلاحة يرتبط في كثير من الأحيان بخصائص اليد العاملة النسوية التي تتميز بأميتها وعدم امتلاكها للمعرفة والمهارة اللازمة، إلا أنه وحسب نشرية الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015، أقل من 04% من النساء ضمن فئة النشاط الاقتصادي لا يملكتن أي مستوى تعليمي، مقابل أقل من 01% من فئة البطالين من الإناث[136].

كما تلعب عوامل العزلة عن مجتمع المعلومة دورا إضافيا في تشجيع عمل المرأة بمنزلها، ضف إلى ذلك العوامل السوسيو-ثقافية كلتلك التي استعرضناها سابقا والتي تجعل من المرأة في موقع ضعف للتفاوض حول موقعها وتحسين ظروفها، كما أن قدرة المرأة على المشاركة الواسعة في النشاط الاقتصادي وقوة العمل والتوسع أكثر في سوق الشغل، اصطدم بعائق المسؤوليات العائلية التي لا تتنصل منها، والمتميزة بها في كل المجتمعات، انطلاقا من أدوار رسمت لها بيولوجيا واجتماعيا وثقافيا.

[136] - ONS, **Activité, emploi & chômage En septembre 2015**, Bulletin ONS, Alger, pp 5-6.

وعليه، فإن معالجة إشكالية عمل المرأة في العمل غير الرسمي بالخصوص، ومسألة جندرة النشاط الاقتصادي وظاهرة غير الرسمي، تحتاج لبحوث وتقصيات متعددة التخصصات هذا على مستوى البحث، أما على مستوى الخطط والبرامج فتحتاج لمعالجتها على مستوى السياسات العمومية، وليس فقط من باب اجتماعي يعالج مسألة احتياجات وظروف المرأة.

4-1- المرأة في سوق العمل الرسمي بالجزائر

عرف سوق الشغل في الجزائر تطورا ارتبط بمختلف الأحداث والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف المستويات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية، حيث أن التغيرات على مستوى البنية الاقتصادية وتوجهاتها الإيديولوجية في جزائر ما بعد الاستقلال، عزز من قدرات الجذب للقطاع الصناعي ضمن سيرورة تحديث المجتمع، حيث أنه في الجزائر وحسب مصطفى بوتفنوشت[137]، بعد الاستقلال وفي أواخر الستينات كان هناك ما يقارب الثلثين من قوة العمل مشتغلة في القطاع الفلاحي، في حين أنه في أواخر السبعينات تراجع لحساب العمل الصناعي بحوالي الثلث، هذه التغيرات التي كانت بفعل الهجرات الداخلية وبالخصوص النزوح الريفي نحو المدن الصناعية، ساهمت في تغيير بعض الأنماط المعتادة مثل التواجد الكبير للنساء في الحياة الريفية في النشاط الزراعي.

تغيرت الكثير من الأدوار وساهمت الحياة الحضرية الجديدة في تغيير تواجد المرأة ونشاطها، فاشتغلت المرأة في قطاعات مهمة مثل التربية والصحة، لكن هذه التوجهات لم تنفصل عن الرؤيا المجتمعية العامة في تقسيم العمل على أساس جندري، هذه الفكرة نجد لها مبررات في ما بعد الثمانينات وأثناء الأزمة ومع تحول الخطاب المجتمعي، معززا بالأفكار المسبقة والعميقة في تصورات المجتمع حول فضاءات تواجد المرأة،

[137]- BOUTEFNOUCHET Mostefa, **La société Algérienne en transition**, OPU, Alger, 2004.

وبفعل ارتفاع الخطاب الإسلاموي في نفس المحتوى، الكثير من النساء تعرضن للضغوطات للبقاء في البيت وعدم ممارسة أي أنشطة، هذا الخطاب وجد له الأذن الصاغية بفعل قوة العرف الذي يشكل المعرفة الأساسية للمجتمع[138].

عموما من حيث السياسيات التي تبنتها الدولة، عرفت المرأة تواجدا ضمن الخطط التنموية، سواء في أجهزة التشغيل المختلفة أو إعادة الادماج وكذلك تلك الموجهة للمرأة الريفية، المرأة الماكثة في البيت ... إلخ.

إن تواجد المرأة الكبير في المؤسسات التعليمية شكل 47.78% من الإناث في الطورين الابتدائي والمتوسط، وبلغ 56.64% في التعليم الثانوي للسنة الدراسية 2017/2016، ووصل إلى 46.48% في التكوين المهني لنفس السنة[139]، فيما عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار خلال مشاركته في أشغال الندوة الدولية حول التعليم العالي بباريس وصرح بأرقام وإحصائيات جديدة عن نسبة تمثيل الإناث في الجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2018/2017 والتي بلغت 62.5% من إجمالي عدد الطلبة، و65.6% من عدد حاملي الشهادات، أما فيما يخص الدراسات التحضيرية لشهادة الدكتوراه فالفتيات يمثلن نسبة 52.5% من عدد الطلبة[140].

هذه النسب المرتفعة لتواجد المرأة في المؤسسات التعليمية، جعل منها قوة عمل، وبالتالي قوة ضغط على سوق العمل. فتواجدها كقوة عاملة وفي سن النشاط كان بفعل شبابية الفئات المتخرجة من المؤسسات التعليمية ومعاهد التكوين، لكن بقيت مسألة الشغل مرتبطة بفضاءات بعينها، وأحيانا ما كانت المرأة تقتحم ميدانا ما، لكن دائما ما

---

[138]-Voir: NACIB Youcef, **Anthropologie de la violence**, *Revue Confluence méditerranée*, IREMMO, France, Eté 1996.

[139]- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016/2014، رقم 47، نشرة 2017، ص 28.

[140]- وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار،2 مليون طالب بالجامعات الجزائرية في، جريدة الشروق،2019.
https://www.echoroukonline.com/2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-2019/

يبقى التواجد الذكوري هو المهيمن. إنها وضعية تشكلت "من خلال النظرة السائدة إزاءها "المرأة" من قبل المجتمع الذي سمح لها وفي وقت قصير بالحصول على الكثير من المكاسب المرتبطة أساسا بالتعليم، في الوقت الذي لايزال يحاصرها في المجالات العامة"[141] كما أوضح ذلك الباحث السوسيولوجي ناصر جابي.

حسب نشرية الديوان الوطني للإحصائيات لسنة2015، فإنه تم تسجيل بعض المؤشرات المتعلقة بواقع المرأة في سوق الشغل بالجزائر حيث أنه من جهة البطالة:

"... بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ 1.337.000 شخصا، وبلغ بذلك معدل البطالة 11,2%على المستوى الوطني، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وبلغ 9,9% لدى الذكور و16,6 % لدى الإناث"[142].

إذن يظهر أن نسب البطالة في الجزائر مرتفعة بما يقارب الضعف بالمقارنة مع ما هو لدى الذكور، ومن جهة أخرى تم تسجيل نسب أكثر من الذكور في توزيع نسب التشغيل حسب القطاعات، حيث يقول التقرير:

"يظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشغّل 58 % من إجمالي اليد العاملة وهو يوافق حجما بلغ 6.139.000 مشتغلا، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014 ونلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام (64,1% من إجمالي اليد العاملة النسوية)...".

4-2- المرأة والعمل غير الرسمي في الجزائر.

[141] - ناصر جابي، **مواطنة .. من دون استئذان**، منشورات الشهاب، 2006، الجزائر، ص43.

[142] - الديوان الوطني للاحصائيات، **النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015**، ONS، الجزائر.

البنى السوسيولوجية للمجتمع الجزائري كما في المجتمعات العربية والإفريقية (المجتمعات ذات المرجعية التقليدية) تتميز بقوة وصلابة البنية البطريركية، هذا التصور ولو أنه اختلف من حيث مجالات تجذره في الحياة اليومية، أين لا نجد تدخل واسع وكبير وملاحظ في مختلف المجالات بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل، فجنسنة مختلف الأنشطة الاقتصادية (La sexualisation des activités économiques) بالخصوص في الحياة اليومية للجزائريين لا تمس فقط الحياة المدينية بل في الريف، والذي هو مصدر الوعاء الثقافي الذي يستمد منه الجزائريون الكثير من مبررات الممارسة والتصور في حياتهم وفي مختلف المجالات.

المرأة هي رمز إعادة الإنتاج المنزلي، الحفاظ على النسل، المرأة في المجتمعات

التقليدية هي مكمل للرجل من خلال وظيفتها التربوية والبيتية، فالبيت هو مؤسسة النشاط المشرعة لها اجتماعيا وبطبيعة الحال وفق منطق يستمد شرعيته من "الدين" أو التصورات الدينية.

على هذا الأساس لايزال دور المرأة الاقتصادي جد محدود و"محصور" مقارنة بنسب تواجدها كقوة عمل، كفئة في سن النشاط وكذلك كما ذكرنا سابقا كفئة من حيث المستويات التعليمية استفادت من تعليم عال مهم، حتى أنه على مستوى النجاح في الشهادة البكالوريا فاقت نسبة 61% من الإناث سنة 2014، كما هو مبين أدناه.

جدول رقم(05): يوضح نسبة النجاح في شهادة البكالوريا حسب الجنس خلال الفترة من 2006 إلى 2014

السنة	نسبة الذكور (%)	نسبة البنات (%)
2006	37.14	62.86
2008	33	67
2010	35.27	64.73
2012	34.62	65.38
2014	38.33	61,67
2017	34.7	65,3

المصدر: وزارة التربية

من جهة أخرى، العديد من الدراسات سابقا [143] التي تعرضت لموضوع تواجد المرأة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، توصلت إلى نتيجة مفادها التواجد الكبير للمرأة في القطاع الفلاحي، بالمقابل عدم استفادتها من تكنولوجيا أو فرص كبيرة للتكوين في إطار هذا النشاط، بمعنى تواجدها هو كقوة عمل يدوية فعالة ورخيصة من حيث التكلفة والأجر.

لقد أشار الباحث عطار عبد الحفيظ أن العوامل الدافعة إلى ولوج المرأة إلى سوق العمل الرسمي تشكل في حد ذاتها عواملا معيقة لولوجها إلى العمل والتشغيل الرسمي، هذه المفارقة مبررة بعدة عناصر ترتبط بعمليات التحضر وتطور النسيج الحضري في الجزائر، الذي شكل عاملا مهما في تحول بعض الأدوار التقليدية للمرأة إلى أدوار اقتصادية.

[143]- DEBLE Isabelle, Ester Boserup, **La femme face au développement économique**, In *Tiers-Monde*, tome 24, N°95, 1983, pp 698-699, http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1983_num_24_95_4324_t1_0698_0000_2

- DROY Isabelle, **Femmes et développement rural**, Eds Karthala, Paris, 1990, 182p.

فبروز ما يعرف بالعمل المنزلي هو أحد نواتج هذه الديناميكية، بحيث أن تعقد الحياة الحضرية والتغيرات التي صاحبت السلوك الاستهلاكي لسكان المدن جعل من المرأة تستغل وجودها في المنزل سواء بدافع شخصي أو خارج عن رغبتها، "مما سمح للمرأة (الماكثة في البيت) بتوفير وقت كانت تنفقه في نشاطات خاصة بالعائلة قد تستغله في نشاط آخر داخل المنزل[144]" خياطة، طبخ، الاستجابة لطلبات الأعراس والحفلات ...إلخ.

وعليه تحول نموذج النشاط اليومي للمرأة الماكثة في البيت خاصة من ذلك النشاط الروتيني الموجه للاستهلاك الذاتي (غير تجاري) إلى نشاط اقتصادي غير رسمي ربحي أي أصبح يمثل نموذجا سوقيا في التبادل بطريقة غير رسمية.

وفي نفس الصدد يمكننا الاستشهاد بالعديد من الدراسات[145] التي شرحت مدى تواجد واندماج المرأة في القطاع غير الرسمي في سنوات التسعينات والعشرية الألفينية الأولى، سواء فيما يسمى العمل المنزلي، أو التجارة الجائلة أو تجارة الحقيبة والعابرة للحدود...إلخ.

في الأخير يجب التنويه إلى أنه رغم جهود العديد من الباحثين والمؤسسات مثل (CREAD, CRASC, CNES)[146] الرامية إلى تقديم أرقام وإحصاءات لظاهرة العمل

---

[144] - عطار عبد الحفيظ، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

[145] - TALAHITE Fatiha, **Algérie, l'emploi féminin en transition**, 8th Mediterranean social and political research, meeting, Florence, 21-25 mars 2007,AARDES, secteur informel et développement, Tunis, 1er trimestre 1991, Musette.M, Saib et al, **Marché du Travail et emploi en Algérie**, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003, BENDJELID Abed **Diversité des activités informelles , actifs , famille et centralité** , revue *Insaniyat*, N°01,CRASC- Oran ,1997, Youghourta BELLACHE**, Le secteur informel en algérie :approches, acteurs et determinants**, *Les cahiers du CREAD* N°105/106-2013, Alger, pp159-186

-عطار عبد الحفيظ، المرجع نفسه.

-مريم قدوري، مرجع سابق.

[146]- صرح الباحث محمد صايب موسات في جريدة المجاهد الصارة بتاريخ 24جويلية 2018 أن المركز الوطني للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) قد أجرى بحثا عن الاقتصاد غير الرسمي بالتعاون مع وزارة التجارة، وقد تم اختيار ولاية تلمسان كعينة لدراسة الظاهرة، ولا سيما أنها معروفة بهذه الأنشطة التي تزيد من معدلاتها تموقع الولاية على الحدود الجزائرية المغربية. وذلك من أجل فهم

غير الرسمي، إلا أنه يبقى هذا القطاع مبهما من حيث الأرقام ومليء بالمفارقات والخصوصيات والتجدد والتكيف ضمن الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

5- المرأة والتجارة العابرة للحدود: محددات اجتماعية أم توجه نحو الاستقلالية؟

المقصود بالمحددات السوسيو-اقتصادية لتوجه الفرد، هو مختلف العوامل المرتبطة بالحاجة المادية، والظروف الاجتماعية القاسية، والهامشية، والبطالة، والفقر، والعمل المتدني، والأجور المتدنية، الحالة المدنية... إلخ، والتي تلعب دورا دافعا للفرد للتوجه نحو فعل أو نشاط ما. في دراستنا تعلق التساؤل أيضا بدور هذه العوامل في توجه المرأة الجزائرية للعمل في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

في حين ترتبط الحاجة للاستقلالية بشعور الفرد بضرورة حرية الاختيار لمختلف أنشطته المرتبطة بحياته اليومية الاجتماعية، المعنوية والاقتصادية والمادية، ويسعى لإشباع هذه الحاجة والإصرار في حالة نقص في الإشباع، لأن الفرد يصر على ذلك وبصفة نوعية وكمية كل ما واجه عوائق من العوامل الخارجة عنه كفرد وكبنية عاطفية. ويؤكد العديد من المفكرين[147] أهمهم ريان وديسي (Ryan & Deci) في العديد من أعمالهم على فكرة أن الشعور بالاستقلالية مرتبط أيضا بالإشراك والالتزام (L'implication et l'engagement) الذي هو مرتبط بمفهوم التأييد.

العوامل المأثرة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كالتمويل والأنتاج ودورة التوزيع، وقد تبين من خلال البحث أن القطاع غير الرسمي يمثل 45% من الإنتاج المحلي الخام (PNB) ويعمل فيه أكثر من 4 مليون شخص.
*للمزيد من المعلومات أنظر:

http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/125848

147- RYAN, R, M, & Deci, E, L, **Self-regulation and the problem of human autonomy, Does psychology need choice, self-determiniation, and will?**, *Journal of Personality*, 74, 1557-1586, 2006. doi:10.1111/j.1467-6494.2006.00420.x / Ryan, R, M, Deci, E, L, Grolnick, W, S, & La Guardia, J,G, **The significance of autonomy and autonomy support in psychological development and psychopathology**, In D, Cicchetti & D, J, Cohen (Eds.), *Developmental psychopathology, Theory and method*, Vol 1, pp. 795-849, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc, 2006.

5-1- الشعور بالاستقلالية:

الشواهد الكيفية بينت لنا أن هناك أسباب أخرى شجعت المرأة للتوجه للعمل للحساب الخاص في التجارة غير الرسمية، كالرغبة في التحرر وتحقيق الذات، وهذا يدل على وجود فكرة الاستقلالية عن الأسرة وكل ما يجعل من المرأة مقيدة في أسرتها، أو في مجتمعها الصغير، خاصة الاستقلالية المالية التي هي مفتاح الولوج للغاية.

لاحظنا هذا التوجه لدى الغالبية من العازبات ضمن المبحوثات في الدراسة، فالمبحوثة البالغة من العمر 29 سنة، عزباء، لديها تكوين مهني في الخياطة، ظروفها الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة قبل بدايتها في هذا النشاط كانت متوسطة، وبعد عمل لمدة سنة في ورشة خياطة، اتجهت إلى السفر لكل من تركيا ودبي، لشراء سلع أغلبها ملابس نسائية وملابس أطفال، وبعد خمس سنوات من النشاط استطاعت أن تكون رأسمال خاص وجد معتبر، كما قالت:

"ما نحتاج لأي شخص يصرف عليا أو يكون وصي، خدمت، درت رزق هذا أكبر شعور بالحرية، وطموحي كبير في استثمار رزقي فواش نحب"[148].

مبحوثة أخرى، عازبة، 33 سنة، توجهها للعمل غير الرسمي والسفر كان لأجل أغراض تجارية، كان رد فعل على ضغوط عائلية، خاصة أنها لم ترغب في الزواج وفق ما أرادته عائلتها، حيث أنها بالرغم من الأريحية المادية لعائلتها إلا أن الضغوط العائلية كانت دافعا لتعزيز رغبتها في الاستقلالية، وتقول:

"أكثر حاجة تخليك مستقل هي العمل، وأكثر حاجة تبعدك على مكان الضغط والظلم هي العمل والمدخول المالي الخاص،

[148]- لا أحتاج لاي شخص أن يصرف علي أو يكون وصي، اشتغلت، ووفرت المال وهذاأكبر شعور بالحرية، وطموحي كبير في استثمار مالي في أي شيء احبه.

ختاريت واش راني اليوم وحمد الله ربي ما خيبش ظني وحققت واش حبيت لحد اليوم"[149].

إذن هناك توجه لبعض المبحوثات نحو الاستقلالية، والسبيل الوحيد لذلك هو إثبات النفس في العائلة وخارجها من خلال الخروج للعمل وكسب المال ومن خلاله كسب مكانة اجتماعية، فعادة ما يرتبط بعد الاستقلالية بالرغبة في الحصول على مكانة اجتماعية، فقد تبين من المبحوثات أن منهن من ترغب في الحصول على مكانة اجتماعية داخل المحيط الذي تعيشه وهذه المكانة مرتبطة حسبهن بوجود مداخيل مادية وملكيات مادية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال العمل الحر الخاص، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود هي من بين الطرق التي فيها ضمانات للوصول لذلك، حيث أن أحد المبحوثات، عزباء 38 سنة، جامعية في إدراة الاعمال، لديها 3 سنوات عمل في عقود مؤقتة و7 سنوات عمل في التجارة غير الرسمية، استطاعت جمع رأسمال مهم، وفتحت عدة محلات في الغرب الجزائري لشباب من كلا الجنسين، يسهرون على تسويق كل ما تستورده من سفرياتها، أصبحت لديها سمعة في ميدان عملها، فهي بالإضافة إلى مداخيلها أصبحت تنشئ فرص عمل، وساعدها في ذلك مستواها التعليمي، وتخصصها في إدراة الأعمال (ماستر) وخبرتها المعتبرة، يبدوا أنها نموذج لمن يعي بوظيفته الاجتماعية فلاحظنا من خطابها روح مقاولاتية عالية، تقول:

"لست من تعلم لأجل القراءة والكتابة، منذ دخولي للجامعة وأنا أسعى لتحقيق أهداف واضحة وحقيقية، أود أن أكون ربة عمل سواء في القطاع الرسمي إو غير الرسمي، بإمكاني ذلك طبعا".

لقد تمكنت المبحوثة من تحقيق أهدافها وتحسين وضعها المادي، وأيضا تحقيق تقدير من المحيط الاجتماعي، فمكانتها الاجتماعية هي نتيجة جهد وعمل شخصي، وفعلا

[149]- أكثر شيء يجعلك مستقل هو العمل، واكثر شيء يبعدك عن مكان الضغط والظلم هو العمل والدخل المالي الخاص، اخترت ما انا عليه اليوم والحمد الله ربي لم يخيب ظني وحققت ما أردت الى يومنا هذا.

هذا يعبر عن رد فعل إيجابي للمرأة تجاه أوضاع وموقف مجتمعي تقليدي في نظرته لأدوار المرأة، هذه البنية المجتمعية كما يقول أنتوني غيدنز " تتجاهل وجودها في البنية الاجتماعية أو تقلل من شأن دورها في مجالات الحياة الخاصة والعامة"[150].

2-5- الارتباط بالعائلة والظروف السوسيو-اقتصادية:

من خلال خطاب المبحوثات اللاتي لهن ارتباط كبير بالعائلة، كانت الفكرة الأساسية بالنسبة لهن هي أن المرأة التي اقتحمت المجال المهني تساهم في التنمية الاقتصادية للأسرة وتساهم في المصاريف العائلية، وهذه أهم الدوافع التي شجعت المرأة على التوجه للعمل للحساب الخاص سعيا لكسب المال وتحقيق أرباح لأجل رد جميل العائلة، إنه نوع من الإيثار لأجل تحقيق حياة أفضل للأسرة ، تقول مبحوثة عزباء، 30 سنة، لديها تكوين مهني في مجال التأمينات:

" ... كل واحد في عائلتي يخدم للعائلة، والدينا تعبوا كثييير علينا، عطاونا كل شيء، ولازم علينا نردولهوم ونعوضولهوم تعبهم ..."[151].

كذلك، عند قراءتنا للمعطيات الميدانية تبين أن عددا مهما من المبحوثات وضعهن الاجتماعي والاقتصادي في البداية قبل ولوجهن لعالم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، ضعيف وأقل من متوسط، منهن من عشن وضعية صعبة، يمكن توصيفها بـ" حالة الفقر"، فنجد من هن بدون دخل وأزواجهن كذلك، أو دخل الأزواج ضعيف وغير مستقر، بالإضافة إلى ظروف اجتماعية تتعلق بعدم وجود سكن مستقر وخاص، الإقامة في سكنات هشة وتكاليف الإيجار، والسعي وراء الكسب يعود بعض المبحوثات بغلاء المعيشة التي فرضت فكرة عمل المرأة لأجل المساعدة في تسيير متطلبات الأسرة.

---

[150]- انتوني غيدنر، **علم الاجتماع** ، مع مدخلات عربية، ترجمة، فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص360.

[151]- كل شخص في عائلتي يعمل لفائدة العائلة، والدينا تعبوا كثيرا لأجلنا، أعطونا كل شيء، وعلينا أن نرد الجميل ونعوضهم عن تعبهم.

من كل هذا يبرز دافع المرأة للتوجه للعمل غير الرسمي بخلفية الوضع المعيشي والاجتماعي مبرر موضوعيا، يضاف لذلك وضعيات أخرى لاحظناها من خطاب المبحوثات ومن الخصائص السوسيو-ديمغرافية لهن، والمتعلقة بالحالة المدنية الاجتماعية "العزوبية" والتي هي هاجس أنثوي في الجزائر. فالعازب تسعى لتجهيز نفسها للزواج، وكل ما يحمله من ممارسات تتعلق بـ "الجْهَازْ" وتكاليف العرس المختلفة، والمطلقات اللاتي بالإضافة إلى تلك النظرة الدونية (مع التحفظ على الكلمة) في المجتمع، زد عليها الوضع الهامشي الذي تعيش فيه المرأة المطلقة سواء في مجتمع المعيش اليومي أو العائلة الكبيرة، رغم أن توجهها لسوق العمل كسب قبولا كبيرا في المجتمع الجزائري، رغم إشكال أخلقة الشارع كما ذهب الى ذلك العدي هواري[152]، كذلك فئة الأرامل أيضا كفئة لديها مسؤووليات كبيرة خاصة من لديهن أبناء.

> **"مرض راجلي ومقدرش يخدم، كنت أنا قايمة بكل شيء، فالأول خدمت فالمنازل وطيبت فالأعراس ودرت الخبز وأولادي يبيعوا، ولما مات الله يرحموا، عرفت ناس وعاونوني ووليت نجيب عليهم سلعة ونبيعلهم، حتى وليت نروح معاهم ونخدم وحدي، هذا عيش ولادي وإلا مش عارفا واش كنا راح نكونوا"[153].**

وعليه يتعلق الدافع الاقتصادي بالقهر والظروف الصعبة للمعنيات ولعوائلهن أيضا، حيث أن المبحوثات المصنفات في هذه الفئة، عبرن عن كيف أن الأوضاع المادية والاجتماعية لعوائلهن أجبرتهن على العمل منذ البداية لمساعدة الزوج بالنسبة للمتزوجات، وعوائلهن الصغيرة بالنسبة للحالات غير متزوجة من مطلقات وأرامل.

---

[152] - Lahouari ADDI, **Femme, famille et lien social en Algérie**, in Azadeh Kian-Thiébaut et Marie Ladier-Fouladi, *Famille Et Mutations Sociopolitiques, L'approche Culturaliste a L'épreuve*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2005, pp 71-87.

[153]- مرض زوجي ولم يعد قادرا على العمل، كنت أنا المسؤولة عن كل شيء، في البداية عملت في المنازل، وطبخت في الاعراس، وكنت أجهز الخبز وأولادي يبيعون، ولما مات رحمه الله، عرفت أشخاصا ساعدوني وأصبحت آخذ منهم السلع وأبيعها لهم، حتى أصبحت أذهب معهم وأعمل وحدي، هذا معيش أولادي وإلا لا أدري كيف سيكون حالنا.

6- المرأة في التجارة غير الرسمية: عوائق الولوج والبقاء.

لا يمكن لأي فرد في أي مغامرة أن يجد البساط المستقيم والقالب الجاهز، على الأقل ميدانيا، مهما توفرت الإمكانيات، ما نحاول معرفته وفهمه فيما سيأتي هو ماهي العوائق التي واجهتها المرأة حال ولوجها للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود، وتلك التي لازالت تواجهها إلى اليوم في تحدي البقاء.

6- 1- العوائق السوسيو ثقافية:

العديد من المبحوثات أكدن على أن المرأة الجزائرية لازالت تعاني من العديد من القيم المجتمعية التي تقف أمام ولوجهن للفضاء العام، سواء لأجل الشغل أو لأجل السياحة أو أي نشاط اجتماعي يومي، الأمر لم يشكل إجماعا من حيث التجارب الشخصية لهن، لاختلاف الواقع السوسيولوجي لكل مبحوثة، لكنه شكل إجماعا لملاحظاتهن عن الواقع بشكل عام:

إحدى المبحوثات بالغة من العمر 29 سنة، مطلقة وذات مستوى جامعي، كبرت في ظروف صعبة وصفتها ب "عيشة فقر"، ترى هذه المبحوثة أن بعض العادات والتقاليد منعتها من العمل سابقا، ففي البيئة الاجتماعية أين عاشت، لم تكن لتسمح لها بالعمل والخروج، باستثناء الدراسة التي أكملتها في بيت الزوجية، لكن بعد طلاقها، تقول أنها قاومت وتمردت على كل من حاول منعها، متحججة بأن عائلتها هي سبب في طلاقها، مما أكسبها هامشا من الاستقلالية في خياراتها المستقبلية حاليا، لكن حسب رأيها لازال هناك عوائق تكبح طاقتها بسبب أفكار مثل:

"أنت مرا مطلقة، سمعة باباك وخوتك، (...)، ومش لازم ديما تسافري وحدك ...."[154].

[154]- أنت امرأة مطلقة، سمعة أبوك وأخوتك (...)، وليس ضروري دائما أن تسافري لوحدك...

نموذج آخر يوضح حجم وقوة الضغوط ذات خلفية عائلية سوسيو-ثقافية، تعبر عن صورة المرأة وأدوارها التقليدية، فالمبحوثة، 39 سنة، أرملة، ذات مستوى تكوين مهني، تقول:

"مش كل من في الأسرة مثقف، عقلية المرا للدار موجودة عند خوتي ومطبقينها على نساهم، لو مش ظروف خلاتهم يقبلوا بيا معهم بعد موت زوجي، وبفضل أمي، ماكنت نقدر نخدم، ثم بعد ما درت رزقي وتحصلت على سكن اجتماعي، تهنيت من تكسار الراس"[155].

هذا الخطاب يوضح جليا قوة وعمق تواجد ومقاومة الأفكار التقليدية حول المرأة وعمل المرأة في المجتمع الجزائري، ويوضح من جهة أخرى تلك الرهانات الأسرية، التي تدفع بالمرأة للسعي دوما نحو الاستقلالية، والمقاومة من خلال استغلال كل الموارد بما فيها تعاطف أحد أفراد الأسرة، مثلا "الأم" في مثال المبحوثة السابقة، ففي هذا الصدد تقول الباحثتين محامدية إيمان وبوطوطن سليمة:

"... رغم ارتفاع معدلات مشاركة المرأة العربية في الكثير من ميادين الحياة العامة سواء برغبتها، أو بضغط من الظروف الإقتصادية أو السياسية إلا أن العادات والتقاليد العربية ما زالت تصر على أن دور المرأة الأساسي هو أن تكون زوجة وأما، وأن دور الرجل هو العمل خارج المنزل وإعالة أسرته. ومنه ينظر الكثيرون إلى عمل المرأة على أنه تحد للمجتمع لأنه يخرج على النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية وعلى القيم والمعتقدات التي تساندها..."[156].

2-6- العوائق المالية والمادية:

[155]- ليس كل من في الاسرة مثقف، عقلية المرأة للبيت موجودة عند اخوتي ومطبقة على نسائهم، لو لا ظروفي التي فرضت عليهم أن يتقبلوني معهم بعد موت زوجي، وبفض أمي، لما استطعت أن أعمل، ثم بعد وفرت بعض المال وتحصلت على سكن اجتماعي، ارتحت من جميع ما يتعبني.

[156]- محامدية أيمان وبوطوطن سليمة، **المرأة العاملة والعلاقات الأسرية**، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الاسرة، جامعة ورقلة، أيام 9-10 افريل 2013، ص01.

ممارسة أي نشاط مهني كان، خاصة بصفة مستقلة وغير رسمية هو عملية تتطلب توفير حد أدنى من الإمكانيات وتجميع مجموعة من الشروط التي تمتزج بين ما هو شخصي ومهني ومالي، كل هذا لأجل بدء المغامرة بأقل الأخطار وتجسيد مشروع الشخص ميدانيا، فالتجارة عموما هي نشاط يحتاج لرأسمال معين حسب طبيعة النشاط، وكذلك رأسمال اجتماعي وعلائقي مهم، خاصة في حالة النساء التاجرات العاملات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، والتي كنا قد أشرنا لأحد هذه المظاهر من الرساميل (أو رؤوس الأموال) والتي لاحظناها ميدانيا والمتمثلة في الوسيط على سبيل المثال.

كذلك يعد الأمر بالنسبة للمرأة خاصا، باعتبارها الأقل قدرة على الوصول إلى الموارد حيث أن برنامج العمل الذي اعتمد في بيجين عام 1995 في المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، حدد الفوارق الاقتصادية بين الرجل والمرأة باعتبارها أحد المجالات الحاسمة الإثني عشر التي تتطلب إجراءات من جانب الدول الأعضاء، المجتمع الدولي والمجتمع المدني للتدخل[157].

فمن ناحية الموارد المالية، لاحظنا أن أغلب المشاركات وجدن بعض العوائق في البداية وإلى اليوم، تتعلق في أول المسار بصعوبة توفير رأسمال من العملة الصعبة لأجل ضمان سيولة مستدامة للمشروع، مع غياب الخبرة والتخوف من مخاطر الفشل والخسارة أيضا، فتقول مبحوثة ذات 23 سنة، عزباء وذات مستوى تعليمي ثانوي، تعمل في هذا النشاط منذ ثلاث سنوات، حيث أن ظروفها العائلية كما قالت:

"معشتش الفقر، الحمد الله، لكن ظروفنا كانت تعبانة"

وحول العوائق التي واجهتها في بداية المشروع تقول:

[157] - Nations Unies, **Rapport de la quatrième conférence mondiale sur les femmes,** Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies · New York, 1996, p 245.

"كان لازم عليا نتسلف مبلغ، في حياتي ما قدرت نجمعوا أو فكرت نتسلفوا، وشريت شوية أورو، لكن كثار ناس رفضوا يمدولي دراهم وكاين من العائلة وقالولي علاه واش راح ديري بيهم..."[158].

من خطاب هذه المشاركة كنموذج للعديدات منهن برز لنا العائق الأول المالي والمتمثل في غياب رأس المال لدى المبحوثة، ويظهر أنها اضطرت إلى الاقتراض، وهو أمر يمكن اعتباره عائقا، ولكن في نفس الوقت أحد استراتيجيات النساء في الانطلاق في مشاريعهن، حيث أن العديدات منهن أظهرن لنا حجم الثقة في قدرتهن على رد المبالغ المقترضة من خلال نشاطهن، حيث أن المبحوثة ذات 41 سنة، مطلقة وذات مستوى تعليمي جامعي، تملك 11 سنة خبرة في النشاط الحالي، تقول حول مسألة قدرة المرأة المستدينة من قضاء ديونها:

"كامل تسلفنا في الأول خاصة، لأنه المرا عمرها وخدمت منين راح تجيب الدراهم، بالصح شفنا نساء ورجال خدموا الكابا، ودخلوا دراهم كبار وداروا أملاك، يعني بكل صراحة مكنتش خايفا أني منقدرش نخلص، وزيد ماتسلفتش دارهم كبار حاجة نتع 15 مليون داك الوقت"[159].

كذلك لاحظنا عوائق يمكن تصنيفها ضمن الصعوبات العملية، صعوبات تتعلق بكفاءات معينة، كاللغة مثلا، حيث أنه رغم أن متوسط المستوى التعليمي للمشاركات لابأس به ومرتفع لأغلبهن، إلا أنهن يتكلمن العربية خاصة الدارجة الجزائرية كلغة تواصلهم اليومي والفرنسية بمستويات مختلفة، في حين أن الإنجليزية كلغة تواصل

[158]- كان لزاما علي ان اقترض مبلغا من المال، في حياتي لم استطع جمعه أو فكرت في اقتراضه، واشتريت بعض العملة الصعبة –الأورو- لكن هناك أناس كثيرون رفضوا اقراضي المال، وهناك حتى من العائلة، وقالوا لي ماذا ستفعلين بهذا المال؟

[159]- كلنا اقترضنا في البداية، لان المرأة لم يسبق ان اشتغلت فمن اين ستاتي بالمال، لكن لاحظنا نساء ورجال اشتغلوا في تجارة الحقيبة، ونجحوا في كسب أموال كبيرة واشتروا أملاك، يعني وبكل صراحة لم اكن خائفة من عدم القدرة على دفع الدين، وأيضا لم اقترض أموال كبيرة فقط ما يقارب 15 مليون لذلك الوقت.

عالمية وهي المهيمنة في نقاط التسوق التي يقصدونها شكلت لهن في الأول صعوبة وعقدة كما قالت إحداهن:

"كنت معقدة بزاف من طريقة التحدث لما نسافر ونروح نتسوق، لولا أنه في عرب مثلا في دبي وتركيا يساعدوك فالتواصل، لكن في الأول كنت نخاف كثير، واليوم مع كثرة ما رحت وتعلمت من اليوتوب حمد الله نسلكها غاية"[160].

المبحوثة، 33 عام، عزباء لديها شهادة تكوين مهني في الإعلام الآلي والسكرتارية وتملك 4 سنوات خبرة في هذا النشاط.

7- النساء تاجرات الحقيبة: بين السفر والتجارة الإلكترونية:

إن المرونة الكبيرة التي عرفها هذا الأخير، والمرونة الأكثر الموجودة في سوق العمل والشغل غير الرسمي، والتي جعلت من وسائط التواصل تؤثر أيضا في قرارات الأفراد لمزاولة أي من الأنشطة، خاصة التسويق الشبكي والتسويق عن طريق الوسائط التواصل الاجتماعي، والتي فتحت شهية الكثيرات لولوج عالم "البيزنس" وحتى السفر لأجل ذلك، حيث أن المبحوثة ذات 26 سنة، عزباء وذات مستوى جامعي لها أربع سنوات خبرة في هذا النشاط، تحدثت بمدى قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على فتح فرص كبيرة سواء للشغل الإضافي أو لتسويق السلع، فهي تقول:

"...أول مرة عرفت بخدمة الكابا كانت بالفيسبوك، كنت نشري مع صحاباتي لبسة وماكياج من عند بنات، ودرنا علاقات، وخممت قلت علاه أنا نكون ديما كليانا (تقصد زبونة)، تواصلت مع بنت من عنابة، وهي وراتلي وفهمتني كل شيء،

[160]- كنت معقدة كثيرا من طريقة التحدث عندما اسافر واتسوق، لولا انه فيه عربي مثلا في دبي وتركيا يساعدونك في التواصل، في البداية كنت أخاف كثيرا، واليوم من كثرة ما ذهبت وتعلمت من اليوتيوب الحمد الله تعلمت طرق التواصل باللغة الإنجليزية.

وأول مرة رحت معاها مدة 15 يوم كانت سياحة وبيزنس،
وشرينا سلع اللي بعتها تقريبا نصفها بالفيسبوك فقط ..."[161].

بالإضافة إلى أن هذا الخطاب يبرر ما سبق وذكرناه وافترضناه عن مسألة السفر، كذلك هو إشارة لاستراتيجية مهمة جدا، وتوجه جديد للعديد من نساء التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، ويتمثل في التجارة الإلكترونية غير الرسمية والتي هي بالأساس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وخلق صفحات خاصة لعرض، تسويق وبيع سلعهن وبمختلف الطرق، بل وأحيانا خلق وسطاء للبيع بتخفيضات مغرية، وعليه سيكون لنا حديث عن هذه الاستراتيجية ونواتجها بالنسبة لنساء العمل غير الرسمي وتجارة الحقيبة بالخصوص، وفي هذا الإطار نستعرض تعريف اليونيسكو للتجارة الإلكترونية والتي تقول:

"هي مجموع العمليات التجارية المنفذة عن بعد من خلال الوسائط الإلكترونية والرقمية، هذه الظاهرة تفرض نفسها اليوم كقناة للمبيعات لا يمكن الاستغناء عنها"[162].

ومن خلال ملاحظتنا للواقع المعيش وأيضا لطبيعة ملكيات المبحوثات، خاصة وأن مختلف النساء اللاتي تم مقابلتهن يملكن هواتف ذكية ولوحات إلكترونية وكلهن يملكن حاسوبا في المنزل، والأغلبية منهن مسؤولات عن تنفيذ هذه العمليات. وفيما يتعلق بالنساء غير المتعلمات فيستخدمن أفرادا من عائلاتهن أو يوظفن وسطاء تجاريين يضمنون العملية، وبالتالي التجارة والتسويق الإلكتروني هو واقع واستراتيجية فعالة وقائمة وحديثة، وتفرض نفسها في المجتمع على أوسع نطاق.

---

[161]– أول مرة عرفت بعمل الحقيبة كانت من خلال الفيسبوك، كنت اشتري الملابس ومواد التجميل، من عند البنات واسسنا علاقات، وفكرت وقلت لماذا انا فقط زبونة؟ تواصلت مع فتاة من مدينة عنابة وهي علمتني ووضحت لي كل شيئ وأول مرة ذهبت معها مدة 15 يوم كانت سياحة وتجارة، اشترينا السلع والتي قمت ببيع نصفها تقريبا من خلال الفيسبوك.

[162] - UNESCO, **Les TIC comme outil clé du Secteur de l'économie Informelle pour les Femmes, l'UNESCO forme des Femmes dans l'E-Commerce,** http://fr.unesco.org/news/tic-outil-cle-du-secteur-economie-informelle-femmes-unesco-forme-femmes-e-commerce

المبحوثات الـ 24 في دراستنا، عددنا لنا الكثير من الصفحات لهن والصديقات أو شركاء لهن في النشاط، هي عبارة عن صفحات فيسبوك ومجموعات أيضا، يقدر عدد المتابعين فيها بالألاف، هذا دون نسيان صفحاتهن الشخصية، وبعضهن يملكن على حسب ما صرحن به، قنوات في اليوتيوب.

في هذا الصدد وعن أهمية العالم الرقمي اليوم نستحضر مقولة دلفين ريمي بوتانغ (Delphine Remy-Boutang) مدير مؤسسة "يوم المرأة الرقمية" (JFD):

"الرقمية ليست مجرد ثورة تكنولوجية ولكن ثورة ثقافية حقيقية، وتحويل حرفيا الأعراف والقيم والمواقف. فالتجريب مهم أكثر من التوقع فقط، ومعرفة أو البحث عن المعلومات هو أكثر أهمية من كونك فقط خبير، فالمشاركة أصبحت السلطة الجديدة"[163].

وفيما يتعلق بالمشاركات في دراستنا، هذه الاستراتيجيات الموجهة لتعظيم ربحهن من خلال تسويق أكثر لمشترياتهن، تعبر أيضا عن أحد أهم الكفاءات التي أضحى يتميز بها قطاع التجارة غير الرسمية في الجزائر، بالخصوص لدى النساء تاجرات الحقيبة، هذه الكفاءات تعبر عن واقع مستحدث وعن قدرتهن على التكيف مع مختلف الوسائط لصالح نشاطهن، وهنا تظهر لنا مؤشرات عقلانية اقتصادية في مجال التجارة هذا.

هذا ورغم أن زيارة بسيطة في الفضاء الأزرق، تمكن كل من كان له حد أدني من المعرفة بالإبحار في النت، البحث في صفحات الفيسبوك عن مجموعات وصفحات نسائية أو مختلطة بمختلف اللغات لعرض منتوجات محلية أو مستوردة، سيلاحظ عددها الكبير ولكلا الجنسين، رغم أن البعض من المهتمين بالموضوع لا يزالوا يرون أن مسألة الفوارق والتمييز ضد المرأة لحق حتى العالم الرقمي والافتراضي كما عبرت عنه

[163] - CHRISTINE Siméone, **La place des femmes dans l'économie numérique, toute petite,** Publié le vendredi 10 mars 2017 à 17h00, https://www.franceinter.fr/economie/la-place-des-femmes-dans-l-economie-numerique-toute-petite

كريستين سيميون (Christine Siméone) في بداية مقالها قائلة: "ليس لأن القطاع الرقمي هو أكثر ابتكارا تكنولوجيا يعني أنه كذلك اجتماعيا، فالنساء في العالم الرقمي هم أقل تمثيلا وتواجدا"[164].

خاتمة الفصل:

إشكالية المرأة والعمل وكذلك تواجدها في فضاءات غير تلك التي وجدت نفسها فيها محصورة وفق نظام اجتماعي ذكوري، تبقى من الإشكاليات التي لازالت تطرح بقوة من قبل العديد من الباحثين والباحثات، ضف إلى ذلك مسألة تواجدها في القطاع غير الرسمي سواء كفاعلة فيه أو لدوافع قهرية اجتماعية واقتصادية.

في الجزائر، رغم الحراك السوسيو-ثقافي والتغيرات التي مست البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ورغم الإصلاحات القانونية الدستورية والسياسية، إلا أن مشاركة المرأة لازالت تطرح إشكالات في مدى تحقيقها لحقوقها ومدي استفادتها من كل تلك التغيرات، وإيضا في نوعية مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية في الشأن العام.

كذلك تساؤلات تطرح حول مدى واقعية تحسن ظروف المرأة واستفادتها من حقوقها في العمل بعيدا عن التقسيمات الجندرية، خاصة في ظل تواجدها الكبير في قطاعات التربية والتعليم والصحة، وماذا عن واقعها في العمل غير الرسمي؟ وحقيقة دوافع تواجدها هناك؟.

إن المرأة العاملة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، هي واقع وحقيقة متجددة، هذا ما دفعنا في هذا الفصل إلى التساؤل أيضا عن مظاهر هذا التواجد وما المحددات والدوافع التي لازالت تدفع بالمرأة للتواجد في هذه الأنشطة وتنقلها ليس داخل إقليمها وبلدها فحسب، وإنما أيضا خارج حدود موطنها، وكذلك العوائق التي تجدها

[164] -CHRISTINE Siméone, Ibid.

المرأة في هذا النشاط والكفاءات والمستجدات في هذا النشاط، خاصة ما تعلق بالتجارة الإلكترونية غير الرسمية، من خلال عرض وتسويق السلع التي يحضرنها من مختلف سفرياتهم، كل هذا كان محل عرض نظري ومن خلال معطيات ميدانية.

محتويات الفصل:

مقدمة الفصل

1- حوصلة وانتقاء نظري حول العائلة

2- دراسات عربية وجزائرية: أطروحة العياشي وبركات

3- الأسرة الجزائرية: قراءة في ما بعد التحول بين التقليد والحداثة

4- نساء العمل غير الرسمي: بين الشغل والأدوار الأسرية

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

لا شك في أن موضوع الأسرة/العائلة أثار جدل الكثير من الباحثين والمهتمين من مختلف الحقول المعرفية، فمحاولة بسيطة في محركات البحث من خلال الكلمتين المفتاحيتين السابقتين تجعلنا أمام كم هائل من الدراسات والمؤلفات.

نجد أن العديد من الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والتي اهتمت بموضوع الأسرة والعائلة، كل وفق منظورها وخطها المعرفي أو الإيديولوجي، فهناك من اهتمت بها كمؤسسة مجتمعية ووحدة إنتاجية، ومنها من اهتمت ببنائها ووظائفها، وهناك من طرح قضية تشكلها ومراحلها التاريخية ... إلخ. كما تعددت الاقترابات بتعدد التخصصات في العلوم الاجتماعية من علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ...إلخ.

وهنا سنستعرض بعض النظريات المعروفة والتي هيمنت على مستويات التحليل (استعراضا على سبيل الذكر لا الحصر)، سنحاول استعراض البعض منها بما يخدم موضوعنا إبيستيمولوجيا وكذلك لفهم أطر التفكير في ظاهرة الأسرة من مداخل سوسيولوجية وأنثروبولوجية، عالمية وعربية وجزائرية.

1- حوصلة وانتقاء نظري حول العائلة.

1-1- دراسات أنثروبولوجية تأسيسية حول العائلة:

يمكننا أن نعتبر أن أهم الدراسات التي حاولت تقديم قراءة لتاريخ العائلة كانت مع القرن التاسع عشر، فنجد مثلا:

عمل المفكر السويسري باخوفين (Bachoffen) (1815-1887) المعنون بـ "حق الأم " 1861[165] الذي بالنسبة له أنه تاريخيا كانت توجد عند البشر علاقات جنسية مشاعية غير محددة، حيث أنه لا يوجد إمكانية آنذاك لتقديم دليل أبوة، وعليه لا يوجد ما يثبت النسب حسب هذه الأطروحة، ومن هنا يكون النسب أمويا، أي للأم كما يحمل عنوان الكتاب "حق الأم"، مما يجعل من المرأة تتمتع بصفة الوالدة الوحيدة، وعلى مستوى التراتبية الاجتماعية منحها هذا مكانة مرموقة وتقديرا واحتراما، لحد السيادة أو ما يسمى بـ "بالجينيكوقراطية" (Gynécocratie) أي سيادة هيمنة المرأة التي بالنسبة لباخوفين "تفسر على أنها مؤسسة غريبة وكونية، وأنها خطوة حقيقية وضرورية من الماضي البعيد"[166].

---

[165]- Groupe français d'études féministes, **Le droit de la mère dans l'Antiquité, préface de l'ouvrage, Das Mutterrecht**, **de J, J, Bachofen**, trad. et publ, Groupe français d'études féministes, 1903, Paris, Date de mise en ligne, 15/10/2007. http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k75647x/f1.image

[166]- PHILIPPE Borgeaud et autres, **La mythologie du matriarcat, l'atelier de Johann Jakob Bachofen,** Librairie Droz S,A , Geneve, 1999, p239.

رغم أنه بالنسبة للمحدثين لا تشكل مرحلة ضرورية للتطور الكوني ولا ضرورية في تطور المجتمعات ولا خيارا ثقافيا ينجز بحرية على الهامش.

نفهم من هذه الأطروحة أنه بالنسبة للرجال كان هناك حق دائم في المرأة دون ملكية، أي أنها مرحلة قبل الزواج الأحادي، التي كانت مرحلة انتقالية بعد ذلك، والتي يعتبرها باخوفين مسألة كان للنساء دورا مهما فيها، أي دورا في الانتقال من مرحلة الإباحية إلى مرحلة الزواج بين اثنين وهذا حسب فريدريك إنجلز الذي يؤيد رأي باخوفين، راجع إلى تغير الظروف الاقتصادية للمجتمعات وزيادة عدد السكان مما جعل المرأة تنظر للإباحية كعمل منحط[167].

بالنسبة لماك لينان (John Ferguson McLennan) [168]، فإن العديد من الشعوب التي يسميها "بالمتوحشة" و"البربرية" وحتى تلك "المتمدنة" فقد ساد ما يسمى بالزواج، لكن هو زواج بالخطف.

الزواج بالخطف هو طقس يوجد في طقوس الأعراس والاحتفال إلى غاية اليوم في العديد من المجتمعات، فيوجد طقوس خطف العريس أو العروسة أو على الأغلب خطف شيء من ملكياتهم أو ألبستهم في طقوس احتفالية، وفي مجتمعات أخرى مثلا: في رومانيا أين يتم خطف العروس ويطلب من الزوج البحث عنها أو القيام بأمور معينة لإعادة خطيبته، لا يمكننا من خلال هذا السرد لوقائع احتفالية وأسطورية وطقوسية أن نثبت أو ننفي ما يذهب إليه لينان، فبالنسبة له الزواج بالخطف يعبر على أن رجال القبائل في المجتمعات القديمة والتقليدية كانوا يقومون بخطف النساء حقيقة من خارج قبائلهم. وهذا قد يرجع بالنسبة لهم إلى أنه لدى بعض الجماعات والمجتمعات يمنع الزواج بين الأقارب، وهذا يبرر أطروحة الزواج من خلال الخطف أو الشراء.

---

[167] - فريدريك إنجلز، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، تر: أحمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، د.تا، ص 45.

[168]- MC LENNAN n, John Ferguson, (1865) , **Primitive marriage**, Publisher Edinburgh Adam & Charles Black, Collection biodiversity, darwinslibrary. Digitizing sponsor JISC and NEH. Contributor Cambridge University Library, https://archive.org/details/Mclennan1865gg67O

ومن جهة أخرى هناك شعوبا تمنع الزواج من خارج الجماعة والقبيلة ويبقى الزواج داخل القبيلة. ومن هنا يتبين بالنسبة لماك لينان نمطين من الزواج "الزواج الخارجي" (Exogame) و"الزواج الداخلي" (Endogame).

لم يمر هذا التحليل دون نقد وهجوم لاذع من كبار منظري الماركسية وهو فريدريك إنجلز في كتابه الشهير: "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" حيث اعتبر أن مبررات ماك لينان وهمية حيث يقول[169]:

"استطاع السيد ماك لينان أن يقوم فيه بدور نابليون لكي يبسط النظام بحكم مبرم، جميع القبائل تنقسم إلى قبائل الزواج ممنوع في داخلها (القبائل الخارجية الزواج) وإلى الزواج مسموح بداخلها (القبائل الداخلية الزواج)، وبعد تشويش المسألة على هذا النحو انصرف إلى أبحاث في منتهى العمق ليعرف أيا من هاتين المقولتين السخيفتين أقدم عهدا، مقولة الزواج الخارجي أم مقولة الزواج الداخلي. وقد تبددت هذه السخافة من تلقاء ذاتها عند اكتشاف العشيرة القائمة على قرابة الدم وعند اكتشاف استحالة الزواج بين أعضاء العشيرة بسبب القرابة وبديهي أن تحريم الزواج داخل العشيرة في الطور الذي نجد فيه الإيروكوا لا يزال ساري المفعول والممارسة".

بالنسبة للويس مورغان[170]، أكثر الأنثروبولوجيين واقعية في طرحه حول العائلة بفعل أنه اعتمد على معطيات واقعية من المجتمع الأمريكي (الهنود) والأوروبي، من خلال دراسته لطريقة الحياة لديه، ولقد جمع معطيات هائلة حول تاريخ المجتمع البدائي والإثنيات، لقد ربط بين التاريخ والتركيبات الإثنية وتطور المجتمع، حيث وصف أدوار وواقع المجتمع البدائي من خلال ربط كل من فترات تطوره مع التغير في أنماط وتقنيات

---

[169]- فريدريك انجلز، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة الياس شاهين، نسخة رقمية، د.تا، ص 57. revsoc.me/wp-content/uploads/أصل-العائلة-والملكية-الخاصة-والدولة.pdf

[170]- RAOUL Makarius**, Présentation et introduction à Lewis H,Morgan, 1877, La société archaïque**, Traduit par H, Jaouiche, 1971, Une édition électronique réalisée du livre de Lewis H. Morgan, 1877, La société archaïque, Traduction française de H, Jaouiche, 1971, Mme Marcelle Bergeron, bénévole Dans le cadre de la collection, Les classiques des sciences sociales.

الإنتاج، وربط أيضا مع تطور التقنيات والاختراعات والاكتشافات مع تاريخ البعض من المؤسسات الاجتماعية خاصة العائلة والملكية والدولة، وذلك من المرحلة البدائية إلى غاية مرحلة الحضارة.

ويؤكد مورغان على أنَّ القرابة تهيمن على تاريخ البشرية البدائي وهذه العلاقات تتم ضمن تاريخ ومنطق، كما يرد التغير والتطور التدريجي في بنى القرابة وخاصة العائلة في المجتمعات إلى "قوتها العقلية والأخلاقية من خلال التجربة، وصراعها المطول مع العقبات المعارضة في حين كسب طريقها إلى الحضارة"، واكتشف مورغان أن أنظمة القرابة في المجتمعات البدائية تراتبية وليست وصفية وأن نقطة ارتكازها تبادل النساء بين الجماعات.

في طرح ينتقد بشدة ما ذهب إليه ماك لينان، فإنه بالنسبة لمورغان الزواج الخارجي لا يتنافى والزواج اللحمي أو الداخلي لأن الزواج الخارجي بين العشائر هو تكملة الزواج الداخلي بين القبائل، وهو ما يثبت أطروحة فريدريك إنجلز القائلة بأن ماك لينان لم يستوعب ويفهم ويفرق بين المصطلحات والتركيبات المتعلقة بالعشيرة والقبيلة ... إلخ. حيث أن مورغان أوضح أن:

"العشيرة هي الشكل السائد من أشكال التنظيم الاجتماعي لدى جميع الشعوب التي تجاوزت مرحلة التوحش. وميز مورغان شكلين من أشكال العشيرة، العشيرة التي تنتسب إلى الأم والعشيرة التي تنتسب إلى الأب، وقال بالأسبقية التاريخية والمنطقية لأنظمة قرابة الأم على أنظمة قرابة الأب متبنياً بذلك واحدة من فرضيات باخوفين"[171].

من جهة أخرى فإن لويس مورغان يقسم مراحل تطور الأسرة ونظام القرابة ضمن المراحل الثلاث الكبرى وهي التوحش والبربرية ومرحلة الحضارة، حيث عرفت في

[171]- موقع أنثروبوس، **لويس هنري مورغان، 1818-1881**، تاريخ الاطلاع 12 نوفمبر 2017 http://www.aranthropos.com/

البداية شكل الإباحية في العلاقات والزواج الدموي وهو مرتبط بالشكل الذي قبله، وهنا يتفق كل من مورغان ولينان وباخوفين على هذه المرحلة، ثم الزواج الجماعي أين عرفت العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء قيودا وتحريمات، وهذا النوع ارتبط بالعائلة البونالوية الأكثر تقدما من العائلة الدموية، والزواج الجماعي تطور إلى شكلين من الزواج وهو تعدد الزوجات وتعدد الأزواج، وفي الأخير مرحلة الأحادية أو الزواج المونوغامي وهو بالنسبة لمورغان أرقى الأشكال والذي كان لا يزال إلى غاية مرحلته وربطه بالحضارة والمجتمعات الأوروبية.

وفي الأخير يوضح مورغان خاصية التطور والتغير بتنوع أنماط القرابة وأشكال الزواج والعائلة حيث يقول مورغان:

"إذا اعترفنا بأن العائلة قد مرت على التوالي بأربعة أشكال وبأنها الآن تمر بالشكل الخامس، واجهنا السؤال التالي: هل يمكن لهذا الشكل أن يدوم زمنا طويلا في المستقبل؟ الجواب الممكن واحد ووحيد وهو أنه لا بد لهذا الشكل أن يتطور بقدر ما يتطور المجتمع، ويتغير بقدر ما يتغير المجتمع، مثلما كان الحال فيما مضى، وبما أنه نتاج نظام اجتماعي معين، فإنه سيعكس حالة تطوره، وبما أن العائلة الأحادية الزواج قد ترقت منذ بداية عصر الحظارة ولا سيما في العصر الحديث ففي الوسع الافتراض على الأقل أن بمقدورها أن تترقى مستقبلا، إلى أن تتحقق المساواة بين الجنسين، أما إذا تبين في مستقبل بعيد أن العائلة الأحادية الزواج غير قادرة على تلبية حاجات المجتمع فمن المستحيل التنبؤ سلفا بطابع العائلة التي ستليها"[172].

2-1 المقاربات السوسيولوجية المؤسسة للعائلة وبعد التغير في العصر الحالي:

[172] - LEWIS H, Morgan, **Ancient Society**, Chapter V, Monogamian Family, First published in 1877, by MacMillan & Company, London, This edition was printed in USA, 1877. https://www.marxists.org/reference/archive/morgan-lewis/ancient-society/ch25.htm

يعبر علماء الاجتماع على العائلة بأنها الجسد الطبيعي الذي يربط بين الفرد والمجتمع، فهي مكمن لفهم القوانين والمظاهر الخفية للواقع الاجتماعي، فنجد أليكس دو توكوفيل يعتبر أن التنظيم العائلي مرتبط بالتنظيم العام للمجتمع، من خلال شكله ووظائفه الداخلية المتنوعة، بمعنى وظائف الحالة الاجتماعية وما يسمى بالبيئة.

يرى توكوفيل أن فهم التنظيم العائلي يتأتى من فهم التنظيم الاجتماعي، بل أن فهم تكوينها التاريخي يتأتى من مقارنة الأنماط الأسرية مع تلك الاجتماعية.

لقد أكد توكفيل[173] بوضوح على أولوية الاجتماعي على السياسي، وكيف أن هذا الأخير هو نتيجة للأول، بالنسبة له ينبغي أن تتيح دراسة الأسرة التحقق من الفكرة الرئيسية والتي هي أن الحالة الاجتماعية الديمقراطية القائمة على زيادة تكافؤ ظروف المعيشة، وعلى تنمية مجتمع السوق أين يزداد فيه الحراك الاجتماعي وحيث لا تعد المواقف ثابتة فيه بالولادة، ويقع الخلل في جميع المؤسسات الاجتماعية الموجودة.

إن مقاربة توكوفيل للديمقراطية والحالة الاجتماعية للمجتمع الأمريكي، أوصلته إلى استنتاجات حول الأسرة من واقع شكله من خلال ملاحظات مباشرة، ليصل إلى فكرة مقاربة لما توصل له سابقا، وهي أن نتائج الحالة الاجتماعية الديموقراطية تكون على المؤسسات الاجتماعية الأخرى بما فيها الأسرة والمعتقدات والاتجاهات. ونخلص إلى أن توكوفيل يتجه نحو فكرة فصل فهم الأسرة عن الحالة الاجتماعية ومقارنتهما لاحقا، هذه الفكرة نجد لها ضدا في أعمال أوغيست كونت.

فكونت الذي وفي اهتمامه بالنظام الاجتماعي في حالته الاستاتيكية الثابتة، يرى أنه لا يمكن دراسة الأسرة بشكل منفصل عن الحياة الاجتماعية، فالأسرة هي "مصدر المجتمع وعناصره".

---

[173] - ARON, Raymond**, Idées politiques et vision historique de Tocqueville,** *Revue française de science politique,* 1960, p512.

في إطار مقاربته الوضعية المتميزة بقدر من العلمية والمماثلة العضوية/الفيزيائية، فإن التشابه مع التفاعل الكيميائي يؤكد الطابع الطبيعي للأسرة وكذلك المجتمع، هذا هو الطابع العفوي الذي يضمن إمكانية المراقبة الموضوعية للمؤسسات الاجتماعية الأولية، مثل الأسرة، أو المعقدة، مثل المجتمع الكبير.

وتوضح فكرة كونت أزمة الأسرة المعاصرة من خلال هذه النقطة، ومن خلال مجموعة الأفكار والعقائد الزائفة حول الثورة الفرنسية، والسيادة الشعبية، والفردية، وأنها من آثار النظام الصناعي الجديد، ولقد حذر كونت من النتائج السريعة جدا على الحالة الاجتماعية، لكن من جهة مقابلة اعترف وأكد على قدرة المقاومة لدى مجموعة الأسرة والتوجه العفوى إلى تشكيل أسر جديدة أكثر تجانسا واستقرارا.

ونخلص طرحه بفكرته الأساسية أن لا مجتمع دون أسر ولا فرد إلا من خلال الأسرة، فهو يقول:

"إن هذه الحالات المرضية تؤكد نفسها على البديهية الأساسية لعلم الاجتماع الاستاتيكي: فالمجتمع البشري يتكون من أسر وليس أفراد. وفقا لمبدأ فلسفي وضع لفترة طويلة من قبل عملي الأساسي، أي نظام يمكن أن يتكون فقط من عناصر مماثلة لنفسها وأقل قليلا، وبالتالي فإن المجتمع لا يمكن تحليله في أفراد أكثر من سطح هندسي في خطوط أو خط في نقاط"[174].

أما عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (1858-1917) الذي يعد رائد الوظيفية، والمشهور بأعماله الثلاثة التي شكلت أطر تفكيره السوسيولوجي وهي: "في التقسيم الاجتماعي للعمل" و"الأشكال الأولية للحياة الدينية" و"قواعد المنهج السويسولوجي "، هو لم يحد كثيرا عن التيار الوضعي الذي رسمه سلفه أوغيست كونت، ففي فكرة لا

[174]- Auguste COMPTE, **Système de politique positive, ou traité de sociologie, instituant la Religion de l'Humanité,** Extrait tiré Le 15 novembre 2017, lien : http://www.lezenswaard.be/view.php?id=716

وجود للفرد إلا من خلال كيان اجتماعي وإلا من خلال المجتمع، وهي فكرة سيادة الضمير الجمعي، فبالنسبة له العائلة هي الفضاء الاجتماعي الأقدم والأكثر بساطة، فهي تشكل نموذجا طبيعيا وموضوعيا، كما أنها فضاء غير منعزل عن باقي المكونات والمؤسسات الاجتماعية، ولقد اهتم دوركايم كثيرا بالأشكال الحديثة للعائلة خاصة في المجتمع الأوروبي الرأسمالي الصناعي، وكيفيات الارتباط بين الفضاء المنزلي والفضاء الاجتماعي العام.

كما أوضح دوركايم التطور الذي عرفته الأسرة من شكلها الأكبر الى الأصغر متمثلة في الأسرة النووية، حيث يقول حسب ما أوردته الباحثة علياء شكري:

"إن الأسرة أخذت في ظل الثقافات الراقية تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلي أشكال أصغر فأصغر". ولكنه لم يستبعد بقاء الأشكال القديمة في فترات أحدث تاريخياً ولقد اعتقد العلماء أن الأشكال التي وجدت في تطور البناء الاجتماعي للأسرة هي:

- جماعات قرابية شديدة الاتساع من ذلك النوع الذي كان موجوداً في الإمبراطورية القديمة.

- الأسرة الكبيرة التي كانت تتكون من الإخوة وزوجاتهم وأولادهم اللذين يعيشون معاً في ظل حياة مشتركة لا تعرف تقسيم نظام الإرث.

- الأسرة الأبوية الكلاسيكية وهي الأسرة التي تضم أجيالاً متعددة في خط الذكور.

- أسرة الأب التي تتكون من الزوج والزوجة (الزوجات) والأطفال القصر والأقارب اللذين يشاركون الأسرة حياتها لسبب أو لآخر.

ولقد أرجعت هذه التغيرات إلى شكلين من أشكال التفسير، تفسيرات بنائية، تفسيرات تاريخية"[175].

3-1 العائلة في الفكر المعاصر: اتجاهات ومواضيع مستحدثة

بالإضافة إلى ما سبق عرضه، نجد العديد من الأطروحات السوسيولوجية والأنثروبولوجية المهمة كتلك التي جاء بها كل من ليفي ستروس وتالكوت بارسونز، لكن الملاحظ لمختلف هذه الأعمال يرى أنها اهتمت بالأسرة والعائلة وأنظمة القرابة في عناصر الزواج والزوجين، فعلم الاجتماع المعاصر والواقع الاجتماعي الحالي أنتج متغيرات جديدة للعائلة سواء ما تعلق بأنماط الزواج أو الإنجاب أو السلوك أو الجنس، حيث برز ما يسمى بالجنس الثالث ... إلخ، وتشريع العديد من المجتمعات للزواج بين المثليين، كذلك سيادة العائلة الأحادية الوالد/أو الوالدة، والأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية والمدونات القانونية والدينية.

ففي دراسة منشورة في كتاب بعنوان "الأمة والأسرة: قانون الأحوال الشخصية، التعددية الثقافية، وجندرة المواطنة في الهند"، يحاول الكاتب الهندي ناريندرا سوبرامنيان[176] (Narendra Subramanian) أن يستعرض من خلال مقارنة واسعة بين الهند ومجتمعات أخرى، تشكل وديناميكية الأحوال الشخصية في الهند، حيث يعتبر، كفكرة عامة عن الدراسة، أن القوانين الشخصية المميزة التي تحكم الجماعات الدينية الرئيسية تشكل جانبا رئيسيا من جوانب التعددية الثقافية والعلمانية الهندية، وتدعم حقوقا محددة تتعلق بنوع الجنس في الحياة الأسرية.

---

[175]- علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1981، ص194- 195.

[176] - SUBRAMANIAN Narendra, **Nation and family, Personal law, cultural pluralism, and gendered citizenship in India**. Stanford University Press, 2014.

الأمة والأسرة هي الدراسة الأكثر شمولا حتى الآن من الخطابات العامة، وعمليات التعبئة الاجتماعية والتشريعات والسوابق القضائية التي شكلت الهند. وثلاثة أنظمة رئيسية في القانون الشخصي تحكم الهندوس والمسلمين والمسيحيين، وهي تقارن للمرة الأولى بشكل منهجي التجارب الهندية مع تلك الموجودة في مجموعة واسعة من البلدان الأخرى التي ورثت قوانين شخصية خاصة بمجموعة دينية أو طائفة أو مجموعة عرقية، بحيث يظهر الكتاب لماذا غير واضعوا السياسات في فترة ما بعد الاستعمار في الهند القوانين الشخصية التي ورثوها والتي تعتبر أقل من القوانين الموجودة في تركيا وتونس، ولكن أكثر بكثير من تلك الموجودة في الجزائر وسوريا ولبنان، وزيادة حقوق المرأة في معظمها، على عكس ما هو موجود في باكستان، وإيران، والسودان، ونيجيريا منذ السبعينيات.

ويوضح سوبرأمانيان أن الخطابات من المجتمع وسمات العلاقات بين الدولة والمجتمع تشكل مسار القانون الشخصي، تتفاعل خطابات النخب الحاكمة حول الأمة ومجموعاتها الثقافية وتقاليدها مع علاقات الدولة والمجتمع التي ترثها الأنظمة ومشاريع الأنظمة، لتغيير علاقاتها مع المجتمع. وتؤثر هذه التفاعلات على نمط التعددية الثقافية، ومكان الدين في السياسة العامة والحياة العامة، وأشكال تنظيم الحياة الأسرية.

ويبين الكتاب كيف أن مشاركة النخب السياسية بشكل أكبر مع المبادرات بين الأغلبية الهندوسية والمكان السائد الذي أعطاه زخارف هندوسية في الخطابات حول الأمة شكلت التعددية الثقافية والعلمانية الهندية، على عكس الفهم الحالي. في استكشاف الدور الهام للخطابات المجتمعية في تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع والسياسة العامة، فإنه يأخذ نهج "الدولة في المجتمع" للسياسات المقارنة، وعلم الاجتماع السياسي، والدراسات القانونية في اتجاهات جديدة.

في هذا الصدد، وكتقييم عام للدراسة ترى الباحثة فارشا شيتني (Varsha Chitnis) في مقال لها بمجلة "سياسات ودين" (Politics and Religion) أن كتاب "الأمة والأسرة" هو "دراسة تأخذ نهجا جديدا لدراسة القوانين الدينية القائمة على الدين، وخاصة في الهند ... أهم مساهمة في هذا الكتاب هو استكشافها للعلاقة بين الأمة والأسرة في سياق توطيد سلطة الدولة في بلدان ما بعد الاستعمار ... الأمة والأسرة هي عمل متعدد الأوجه، وحقا لن يكون ذا قيمة فقط بالنسبة لعلماء الدين والسياسة، ولكن أيضا للمهتمين بالتاريخ السياسي والتاريخ المقارن والدراسات الجنسانية"[177].

عمل آخر ومن منظور واقتراب معرفي مختلف، عنوانه "الجندر والوالدية: المنظورات العلمية البيولوجية والاجتماعية" (Gender and Parenthood Biological and Social Scientific Perspectives) حرره برادفورد ويلكوكس وكاثلين كوفنر كلاين (W. Bradford Wilcox and Kathleen Kovner Kline). هذا العمل هو إسهام لمجموعة من الباحثين طرحوا منظورات علمية واجتماعية لتقييم التجربة التحويلية للأبوة بالنسبة للنساء والرجال اليوم، وحددوا الأدوار المماثلة والمتميزة التي تلعبها الأمهات والآباء في حياة أطفالهم وقاسوا تأثير الوالدية الجنسانية على رفاه الطفل والعمل والترتيبات الأسرية ونوعية علاقات الأزواج.

يصف المساهمون ما يحدث للأدمغة والهيئات عندما تصبح النساء أمهات والرجال يصبحون آباء، سواء كانت الرهانات هي نفسها أو مختلفة لكل جنس. لماذا عبر التاريخ والثقافات، عادة ما تكون المرأة أكثر مشاركة في رعاية الأطفال من الرجل؟ لماذا بعض الآباء موجودون بقوة في حياة أطفالهم في حين أن البعض الآخر لا؟ وكيف أن

[177]- VARSHA Chitnis, **Nation and Family, Personal Law, Cultural Pluralism, and Gendered Citizenship in India, By Narendra Subramanian,** ligion, Volume 8, Issue 2 June 2015, pp 416-419. https://doi.org/10.1017/S175504831500022X

الالتزامات المختلفة للرجال والنساء تجعل من الأبوة والأمومة تشكل نهجهم في العمل المدفوع والعلاقات الرومانسية؟

وبالنظر إلى التغيرات الأخيرة في الواجبات الأسرية للرجل والمرأة، والعدد المتزايد للأسر ذات العائل الواحد، والولاية المحنكة لنقاشات الزواج من نفس الجنس، يضيف هذا الكتاب نظرة علمية ونظرية سليمة إلى هذه القضايا، مما يشكل موردا رائعا للراغبين في أسباب وعواقب الوالدية المعاصرة الجنسانية.

في الأخير رغم أن هذه المعطيات تبرر الكثير من افتراضات النظريات الكلاسيكية، خاصة التي أكدت على أن تغير المجتمع يؤدي الضرورة إلى التغير وعدم الاستقرار في الأنماط العائلية الحالية، وإفراز أنواع وأشكال جديدة وغير متوقعة أحيانا.

لكن نعتقد أن فهم الموضوع يجب أن يكون انطلاقا من بناء الواقع الاجتماعي، فمثلا من بين إفرازات الحداثة والملاحظة في الحياة اليومية للأفراد، هناك منظومات فصلت بين الحب والزواج، فالأول يوضح الشكل الحداثي للعيش دون ارتباط (Concubinage) والثاني الانتقال من مؤسسة الزواج إلى مؤسسة الموارد قائمة على التفاوض والمواقع الاجتماعية، دون نسيان دور الحركات النسوية كعامل في التغير الاجتماعي للعالم المعاصر.

2- دراسات عربية وجزائرية: أطروحة العياشي وبركات.

3-2 عنصر العياشي وتناول العائلة/ الأسرة كإشكالية في المفهوم والمقاربة.

في هذه الأطروحة يستعرض الباحث عنصر عياشي منظورا معرفيا مهما حول مفهوم الأسرة[178]، وبالنسبة لنا يشكل مفارقة، حيث يرى أن العديد من الدراسات في المجتمعات العربية بالخصوص اعتبرت أنه هناك ضعف في الاهتمام بما سماه عنصر العياشي "الاهتمام بالجانب المفهومي".

هذه الملاحظة لا تخص في واقع الأمر موضوع الأسرة فحسب، بل موضوعات أخرى عديدة في حقل العلوم الاجتماعية، وبخاصة تلك التي استأثرت باهتمام الباحثين والملاحظين في العقدين الأخيرين، مثل موضوع الدولة، النظام السياسي، الدين، الديمقراطية والمجتمع المدني ... وغيرها من الموضوعات التي شكلت مجالات بحثية جديدة بحاجة إلى الكثير من الدقة والصرامة المنهجية والنظرية في التعامل معها دراسة وبحثا.

يستعرض الباحث عنصر العياشي، ما استخلصه الباحث زهير حطب حول أصل كلمة الأسرة، والمتمثل في:

" كلمة أسرة تحمل في معناها صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في العصر الجاهلي، حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل والعشائر والبطون ...، ومن هنا فإن كلمة أسرة هي في نطاق معنى الفعل أسر، ولعلها صيغة أخرى للفعل أزر بمعنى ناصر وقوى وشدد بتبديل السين بالزاي، وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية...، أما كلمة عائلة فمستحدثة مشتقة من الفعل "عال"، وتكشف لنا عن المعنى المراد بها، كونها مجموعة من الأفراد الذين يعيلهم معيل أو كاسب"[179].

[178]- عنصر العياشي، **الأسرة في الوطن العربي، آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة"**، ورقة محملة من الحساب الشخصي للكاتب بمنصة AcademiaEdu، 33 صفحة. https://www.academia.edu

[179]- زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية الجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1976، ص 43، نقلا عن عنصر العياشي، المرجع السابق.

لقد لاحظ العياشي وجود خلط غير مبرر بين مفهومي العائلة والأسرة، وكذلك وجود ميل لاستخدام أحد المفهومين على حساب الآخر دون تبرير، فالمفهومين بالنسبة له يتميزان عن بعضهما البعض لاختلاف الحقول الدلالية لكل مفهوم، وأشار إلى استخدامات بعض العلماء العرب لهذه المفاهيم حيث يقول:

"وبهذا الصدد، يفضل الطاهر لبيب استخدام كلمة "أسرة" بدل كلمة" عائلة" لدلالتها على أصغر وحدة اجتماعية في سلم النسب، وتخصيص كلمة" عائلة" للحديث عن الجماعة القرابية الكبيرة أو العائلة الممتدة، مثلما فعل هشام شرابي لدى دراسته للنظام الأبوي في المجتمعات العربية. والحقيقة أن زهير حطب كان قد سبقه إلى هذا التمييز "[180].

في نفس إطار تحليله للمفهوم، يشير الباحث إلى تلك الصعوبات المرتبطة بالواقع الاجتماعي لكل مجتمع وكذلك تعقد أنماط النظم القرابية، مما يجعل من وجود أو وضع حدود فاصلة بين مفهوم الأسرة والعائلة أمرا ليس في التناول، "ومهما يكن فإن تحديد دلالة المفهوم لا تكون بمعزل عن الواقع الذي يتعامل معه، لذلك فإن الخط الفاصل بين مفهوم الأسرة والعائلة ليس دوما واضحا في أذهان الباحثين، وهذه حقيقة تعكس مدى تعقيد الواقع وتعدد نماذج التنظيم الاجتماعي وأنماط نظم القرابة"[181].

كما قدم مقارنة بين أطروحتين عربيتين عالجت إشكالية تناول هذا المفهوم من خلال مقاربات وتحليلات متنوعة، حيث أن الباحث اكتفى بعرض تحليلي مختصر لما تقدم به كل من طاهر لبيب[182]، وكذلك الباحث يعقوب قبانجي[183].

---

[180] عنصر العياشي، المرجع نفسه، ص03.

[181]- عنصر العياشي، المرجع نفسه، ص04.

[182] - الطاهر لبيب، **الأسرة العربية: مقاربات نظرية**، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 308، ص ص 79-102.

[183]- يعقوب قبانجي،**"منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية"** المستقبل العربي، السنة 27، العدد 308، ص ص 103-128.

كذلك، من بين الملاحظ في مساهمة عنصر العياشي هو تقديمه لتعريف سوسيولوجي مبسط للأسرة حيث يقول:

"أما من حيث دلالتهما كمفاهيم نظرية سوسيولوجية فإن الأسرة تشير إلى نظام من علاقات الارتباط والالتزامات التي تنشأ بين مجموعة من الأفراد (تتشكل من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين) على أساس القرابة أو الزواج أو التبني، ويعتبر الزواج الشكل التعاقدي الرئيسي الذي تقوم على أساسه الأسرة كوحدة أولية في البناء الاجتماعي، كونه مجموعة من الروابط والقواعد المحددة لالتزامات الأطراف المختلفة اتجاه بعضها البعض، وفي علاقتها بالمحيط الذي توجد فيه"[184].

4-2 حليم بركات والعائلة العربية كوحدة اجتماعية إنتاجية:

يعتبر الباحث حليم بركات، السوسيولوجي والأستاذ الجامعي والروائي السوري من أهم الباحثين العرب الذين اهتموا بموضوع العائلة، والذين غاصوا في تحليله في العديد من المؤلفات والمقالات. فبداية، يرى في العائلة العربية تلك الوحدة الإنتاجية، أنها وحدة اجتماعية بالمعنى الشامل، أي وحدة اجتماعية إنتاجية اقتصادية وأساسية.

رغم عدم نفيه لمسألة العصبية القرابية والعائلية والتي هي في الأساس مبنية على علاقات دموية (قرابية) إلا أن حليم بركات يرى " أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح، أو مركزا للنشاط الإنساني وعلى تقسيم العمل والتخصص حسب الجنس والعمر وعلى التواكل الاقتصادي"[185].

---

[184] - عنصر العياشي، المرجع نفسه.

[185]- حليم بركات ، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1998، ص175.

فالعائلة وفق هذا المنظور هي مركز القرار الاجتماعي والاقتصادي، هي التي تفرض على الأبناء وأعضائها عموما نمط إنتاج واستهلاك معين، وعلاقات سلطة محددة سلفا، "كما تفرض على أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وكل حسب قدراته وعمره وجنسه، من أجل تأمين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع[186]".

من هذا المنطلق هو يرى بعدم استقلالية الفرد كعضو في العائلة، فدوره (الفرد) مقسم بين المسؤولية المجسدة عادة في الأب، وتسخير الذات والالتزام اللامشروط اتجاه العائلة وهو منوط لكل أفراد العائلة، اذ يتجسد ذلك في مؤشرات عدة منها كما ذكر الباحث "نكران الذات" الذي تجسده الزوجة خاصة لما تصبح أما، أين تجد مصدر سعادتها في استقرار عائلتها وسعادة أولادها.

هذا الواقع عبر عنه حليم بركات من خلال خطاب شاب تونسي عبر عن الأب العربي قائلا:

"أن الأب العربي لا ينجبنا من أجل ذاتنا، بل من أجل نفسه وليس نحن الذين نأتي إلى العالم، بل هو الذي يرى حياته مطبوعة بطابع التبرير والقيمة، وهكذا فإن ولادتنا ليست إبداعا حرا، بل محاولة لتمديد حياة الأب، إنه ينجبنا لنكون سندا في حياته، وبالتالي فهو يحرمنا من حياتنا نحن، فنحن نعيش، بل نتيح له أن يعيش هو من خلالنا، هذا ما يجعل حياتنا مزيفة منذ البدء"[187].

3- الأسرة الجزائرية: قراءة في ما بعد التحول بين التقليد والحداثة

[186]- حليم بركات، **المرجع نفسه**، ص175.

[187]– حليم بركات، **المرجع نفسه** ،ص 177.

الاطلاع العام على التراث النظري حول العائلة وفهم الآليات التي تشكلت من خلالها وتاريخها، وأشكالها عموما، يجعل منا من أي منظور كان، سواء المنظور السوسيولوجي أو السيكولوجي أو الأنثروبولوجي... إلخ، نعتبرها محور تشكل واشتغال المجتمع.

العائلة هي التنظيم الاجتماعي الموضوعي والعفوي والطبيعي والأساسي لتشكل العلاقات الإنسانية والاجتماعية، فمن خلال أدوارها ووظائفها المتنوعة يمكن فهم واستيعاب الثقافة المشتركة الخاصة بكل مجتمع وفهم وتوضيح كيف أنها تطبع لحد ما وفي فترات متعددة ومختلفة شخصية الفرد.

في الجزائر، لم يكن المجتمع بمعزل عن الاهتمام البحثي في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك موضوع الأسرة والعائلة، حيث تشكلت العديد من الأطروحات والدراسات المهمة بمختلف زوايا التحليل وكذلك الخلفيات المعرفية لأصحابها، رغم أن البعض يحصر التحليلات في إطار البنية التقليدية والحداثية للأسرة الجزائرية فحسب الباحثة بوروبي رجاح فريدة فإنه:

"تدور أغلب الدراسات حول بنية الأسرة الجزائرية التقليدية والمعاصرة، التي قام بها بعض المختصين الفرنسيين مثل: بيرك (Berque 1936)، وبورديو (Bourdieu 1961)، وديكلواترا (Descloitres 1963) وكوت (Côte) وشولي (Chaulet 1987). وبعض المختصين الجزائريين مثل: دبزي (1963) ومصطفى بوتفنوشت (1980) وسليمان مظهر (1992) و حمداوي (2006)، الذين أكدوا على أن الأسرة الجزائرية حاليا وجدت نفسها في محيط من التغيرات الحضارية المتصارعة، لأن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، قد مستها نتيجة تحويل نشاطها من نشاطٍ فلاحيٍّ إلى

عمل مأجور في المدينة، وأيضاً تبنيها للاستهلاك الحديث، فترتب عن ذلك ضعف في الروابط الأسرية والقرابية، وتغير في نمطها وتقلص في حجمها"[188].

نتفق لحد ما مع الباحث في هذا التحليل، لكن ليس من السهل أن نوضح أو نلاحظ الفصل بين مرحلتين: أسرة تقليدية تلتها الأسرة الحديثة، فالواقع يثبت تماهي بين النموذجين وانتقال مرن وانسيابي بينهما بل حتى أننا نجد الأولى لازالت مرتبطة بالثانية.

يقول الباحث والسوسيولوجي الجزائري مصطفى بوتفنوشت أن الأسرة الجزائرية شأنها شأن الأسرة العربية التقليدية ،من حيث المبدأ أسرة ممتدة يعود النسب إلى الأب والجد باعتبارهما القائد الروحي للجماعة الأسرية وينتظم فيها بانتظام حياة الأفراد ،وكل ما يسمى بالتراث الجماعي الذي تحافظ عليه بواسطة نظام الجماعة يؤدي إلى تماسكها، فالأب ينسب إليه الأولاد أما الأم يبقى انتماؤها لأبيها[189].

ويضيف بخصوص الأسرة النووية الحديثة التي هي "نموذج أسري جديد ومتطور للأسرة الجزائرية، تتضمن كل من الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين والذين يتفاوت عددهم حسب الأسر"[190].

لكن العائلة الجزائرية الحديثة تنقسم إلى أسرة بسيطة صغيرة الحجم -وهي نموذج الأسرة النووية كما لدى الغرب لحد ما- والأسرة البسيطة كبيرة الحجم وهي تشبه النوع الأول، لكنها لازالت تحافظ على الطابع التقليدي للعائلة الجزائرية التقليدية خاصة من حيث الحجم وأيضا الأدوار، والنوع الذي هيمن في السابق وهو الأسرة الممتدة أي العائلة التقليدية.

---

[188]- بوروبي رجاح فريدة، **الضغوط الأسرية لدى الأسرة الجزائرية**، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة ي الاسرة، أيام 9و10 افريل 2013، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، ص 01.

[189]- مصطفى بو تفنتوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، تر: دميري احمد، الجزائر ديوان مطبوعات الجزائر. 1984، ص 37.

[190] - مصطفى بو تفنتوشت، **المرجع نفسه**، ص58.

وفيما يتعلق بوجود العائلة في الجزائر ضمن بعد التغير الاجتماعي، فإنه طريق وجيه لا يمكن تجاهله نظرا لحجم التغيرات والأحداث التي عرفها المجتمع من فترة التواجد الكولونيالي إلى ما بعد الاستقلال، أحداث كان لها تأثير على بنية العائلة والمنظومة التربوية بالكامل، بفعل العائلة أحد أهم مهندسيها.

فالباحث سيدي محمد محمدي حدد أطروحتين في هذا الإطار:

"أطروحة التحولات الاجتماعية (La mutation sociale) والتي ترى أن المجتمع الجزائري خضع لتحولات نوعية وعميقة في هيكله وقيمه، وقد تقاربت عدة عوامل لتحقيق هذه التحولات: الاستعمار، وسياسات الدولة بعد الاستقلال، وأزمة الثمانينات والتسعينات، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ولكن أيضا التغير الديموغرافي، والتعليم، ووسائط الإعلام، وما إلى ذلك.

والأطروحة الثانية هي التغير الاجتماعي الجزئي (le changement social partiel)، هذه الأطروحة تعترف بتأثير العوامل السابقة في التطور والتحول الاجتماعي لكنها لا تمنحها قدرة التحديد العميق كما في الأطروحة الأولى، فبالنسبة لها، الثقافة التقليدية، بممارساتها وقيمها، لا تزال هي المحدد النهائي للحياة الأسرية والحياة السياسية"[191].

إن طرح العائلة ضمن منظور الحداثة والتقليد، لديه أيضا مبرراته ضمن أطروحات عالجت القبيلة والأشكال التقليدية للمجتمعات المغاربية والعربية، فنجد محمد نجيب بوطالب يعتبر أن الأسرة في الجزائر تميزت بطبيعتها الممتدة والتي هيمن عليها الطابع التقليدي في التقسيم على أسس"العشيرة" أو "الفرقة"، فنلاحظ تشكل خاصة على مستوى الريف لوحدة اجتماعية واقتصادية هي الأسرة الممتدة بتنظيمها الخاص

[191]- MOHAMMEDI Sidi Mohammed, **Chapitre V, Changement social et famille en Algérie,** Les cahiers du CRASC, N° 27, 2013, p110.

وأدوارها المعروفة، ثم انتقل المجتمع الى الأسرة النووية، نظرا لمختلف التغيرات التي مست المنظومة القيمية والعلائقية خاصة في الريف الجزائري[192] ، خاصة بفعل الاستعمار.

لكن أيضا للتصنيع ومشاريع التنمية دور كبير في تغيير أنماط الأسرة، بل الأنماط الإنتاجية والاقتصادية للأسرة الجزائرية، فالأنشطة غير الرسمية التجارية بما فيها تجارة الحقيبة والأدوار الجديدة للمرأة في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، بما فيه التجارة العابرة للحدود كلها من مفرزات مشاريع التنمية والتحديث وتفاعل الثقافتين التقليدية مع الثقافة الحداثية المراد ترسيخها.

كذلك لمنظومة التعليم والصحة وتحسنها بالنسبة للجزائريين دور في بروز تفاعلات جديدة وإفرازات اجتماعية، خاصة ما تعلق بالأدوار الجديدة لأفراد العائلة في الفضاءات الخاصة والعامة، التي منها كما سلف وذكرنا، زيادة فرص تواجد المرأة في الفضاء العمومي، خاصة الاقتصادي، وما نتج عن ذلك من تغير في أنماط وأساليب الإنتاج[193].

وعليه كما ذهب إلى ذلك الباحث بدراوي سفيان:

"الأسرة الجزائرية على غرار باقي دول المغرب العربي هي حقل آخر من حقول الإنتاج وإعادة الإنتاج، فنزوع العائلة إلى دعم أفرادها ومرافقتهم .... هو مظهر من مظاهر الحفاظ على كيانها ووجودها"[194].

وبالتالي العائلة وفق هذا المنظور البورديوفاني تنزع للحفاظ على ممتلكاتها المهددة دائما بالهدر، فتدفع باستعداداتها واستعدادات أفرادها الأخلاقية لتوحيد بين مصالحهم الخاصة ومصلحتها العامة (العائلة)[195].

---

[192]- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، رسالة دكتوراه (علم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص101.

[193] - حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص194.

[194]- بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ديسمبر 2014.

وعليه يظهر نوع من إعادة الإنتاج لبعض القيم ويتم توريثها من خلال آلية هذه الاستعدادات الأخلاقية التي تشكل بالنسبة لأفراد الأسرة الجزائرية على اختلاف نمطها، دَيْن أخلاقي متبادل بين الفرد والعائلة/العائلة والفرد والعائلة/ العائلة ضمن نسق الجماعة والمجتمع.

4- نساء العمل غير الرسمي: بين الشغل والأدوار الأسرية.

التحولات العديدة التي حدثت في عالم الشغل وتأثيرها على حياة العمال عرفت معالجة علمية وعلى نطاق واسع خلال النصف الثاني من القرن 21 وكذلك العشريتين الحاليتين، وفي هذا السياق، فإنه يبدوا ظاهرا بأن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة منذ الستينيات من أهم التغييرات الهيكلية التي تؤثر على ديناميات وتكوين المجالات الاجتماعية، سواء الأسرية أو المهنية.

فيما يلي نستعرض أهم نتائج التحقيق الميداني حول واقع المرأة تاجرة الحقيبة ضمن إشكالية أدوارها التقليدية والأسرية وتوجهها إلى الشغل.

4-4 المرأة الأم: واقع التكيف بين قطب العمل وقطب الأسرة.

في هذا العنصر سنستعرض واقعا سوسيولوجيا مهما يتعلق بالرهانات التي توجد فيها المرأة تاجرة الحقيبة، من خلال أدوارها الاجتماعية والمهنية، خاصة كمربية، كزوجة وكأم. قبل كل شيء وجب شرح مختصر للمفهوم المستخدم وهو "المرأة الأم" فمن جهة خصائص السوسيوديموغرافية للمبحوثات في الدراسة بين العازبات، المتزوجات، الأرامل والمطلقات، أين لا نجد الأمومة قاسما مشتركا، فالأم هنا مرتبطة

---

[195]- بيير بورديو، **أسباب علمية لإعادة النظر الفلسفة**، ترجمة أنور مغيث، دار الأزمنة الحديثة، لبنان، ط 1 ،1998، ص 168.

بوجود الأبناء، ومن جهة معرفية ابيستيمولوجية، لتفادي الوقوع في أي أحكام فيمن يمكن أن تكن أمهات عازبات أي أنجبن خارج إطار الزواج.

إن المتطلبات المتعلقة بالعمل في القطاع غير الرسمي تختلف عن تلك التي في العمل الرسمي لوجود عقد عمل ملزم يتعلق بواجبات وحقوق محددة وخاصة حجم ساعي محدد، ... إلخ. لكن هناك عناصر مشتركة تميز العمل عموما في كلا القطاعين، ففي اقتصاد السوق الأسر والأفراد مجبرون على تحصيل مداخيل مهمة، وكذلك هناك دخول متزايد للمرأة في سوق الشغل، وكرد فعل على عدة عوامل أهمها ما تعلق بتكاليف العيش في القطاعات الحضرية التي تتواصل في الارتفاع والتعقد، كما أنه هناك عائق الإقامة بعيدا عن الأسرة والعائلة، على الأقل عن منزل الإقامة الدائمة، هذه العناصر تزيد من مدة السفر والبقاء في مكان العمل وتقلل من شدة البقاء في فضاء العائلة.

فيما يتعلق بالمرأة الأم، العديد من الدراسات عرجت على الموضوع من خلال إبراز نتائج خروج المرأة المتزوجة والأم إلى العمل، في هذا الصدد تقول الباحثة فرحات نادية:

"... لا شك أن التغيير في الأدوار سيصاحبه تغير في العلاقات، ولقد تضاربت الدراسات حول نتائج أو آثار عمل المرأة على العلاقات الزوجية، وعلى تربية الأبناء و نتائجهم، وحتى على المجتمع الكلي من خلال مؤسساته، فهناك من يؤكد الآثار السلبية لعمل المرأة على الحياة الأسرية وخاصة إذا كان لديها أطفال، في حين تثبت الأخرى أن الرضا النفسي الذي تحصل عليه المرأة من ممارسة العمل ينعكس بالإيجاب على علاقاتها الزوجية والأسرية ..."[196].

[196]- نادية فرحات، **عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 126.

بصورة أعمق من التحليل حول المسألة، تعتبر الباحثة دليلة شارب أن "التقسيم الجنسي للعمل يفرز في كل فضاء معاني ودلالات، ويحدد سلوكات ومهارات معينة لا تأخذ معاني متطابقة رغم تشابكها وترابطها، ورغم تقاربها في المعنى أو الوظيفة أو التفاعلات الاجتماعية التي تختلف حسب كل فضاء"[197].

في دراستنا الميدانية وحول القضية، تستعرض لنا أحد المشاركات، تجربتها في العمل عموما والإشكالات التي واجهتها فما يتعلق "بأدوارها الكلاسيكية" واستراتيجيات التكيف أو الكيفيات التي شغلتها لتجاوز هذه العوائق، بداية كانت تشتغل دون أن يطرح الإشكال بفعل أن أسرتها قبلت منذ البداية أن تكون حرة في خيارها للمهنة والدراسة، لكن الأمر بدا مقلقا كما عبرت بعد الزواج، فبالنسبة لها حتى دون تدخل الزوج وطرحه للأمر، كانت تحس بنوع من القلق من الوضع الناتج عن تغير الحالة الاجتماعية وكذلك بروز الالتزامات أمام أجندتها:

> **"... بعد الزواج كان لازم عليا نقوم بكل شيء يخص البيت ومولا بيتي (الزوج)، فالأول ماقال أي شيء على شغلي وخروجي، بلاك أول الزواج عسل (تضحك)، أنا كان في بالي لو نقدر نوفر كل شيء للبيت ولراجلي ماينطرحش المشكل"[198] (متزوجة، 2أولاد، 30 سنة، مستوى جامعي).**

يظهر جليا اعتقادها وتصورها أو يمكن القول استراتيجيتها منذ البداية كانت السهر على إنجاز كل شيء في البيت، أن تكون الزوجة وربة البيت كما يحب الأزواج في الجزائر، وهكذا تتفادى أي نقاش مفاجئ ناتج عن حالة إهمال البيت ويطرح قضية شغلها في طاولة النقاش المنزلي، رغم أن المشاركة أكدت أن أول الأمر القلق كانت هي من سببته لنفسها بحكم خوفها الضمني من توقفها عن العمل، إلا أنها مع أول خبر حمل تم

---

[197]- دليلة شارب، **الفضاء المنزلي والعمل، الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية**، مرجع سابق، ص132.

[198]- بعد الزواج كان لزاما علي القيام بكل شيء يخص البيت وزوجي، في البداية لم يقل أي شيء عن عملي، وعن خروجي من البيت، ممكن لأن بداية الزواج "عسل" (تضحك)، لو استطعت أن أوفر كل شيء للبيت ولزوجي لما طرح الإشكال.

طرح الأمر.

بالنسبة للجزائري، مسألة الأولاد مسألة متعلقة بالأم، وعليه أي نقاش يطرح حول الشغل وغير ذلك يكون ضمن مبرراته الإبن، الحمل، صحة الأم، مستقبل الزواج ... إلخ.

تقول مبحوثة أخرى عاشت لحد ما تجربة مماثلة (متزوجة، 3 أطفال، 40 سنة، مستوى جامعي):

"نقاشي الصعيب (الحاد) مع الزوج كان مع حملي مباشرة، قالي حبسي هاذ الشغل وحكمي بيتك وتهلي في صحتك[199]".

لقد لاحظنا كذلك توجه عام لدى النساء العاملات في القطاع غير الرسمي اللاتي لهن أبناء، التوجه هو في تشاركهم مسألة معايشة نفس المشاكل والصراع مع الأزواج في الأغلب وبعض الحالات مع أفراد العائلة، تتعلق بتربية الأبناء.

كذلك هناك تبني لاستراتيجية مشتركة لمسناها لديهن، وهي استراتيجية المربية لخلق حل للجو المشحون والمتوتر حول الاهتمام بالأبناء. ففي سؤال مفتوح وحر عن الاستراتيجيات التي يوظفنها نساء تجارة الحقيبة للاعتناء بأولادهم من جهة، ولتفادي أي توتر بينهم وبين الأزواج أو العائلة حول القضية، كانت أغلبها متنوعة حول طبيعة المربية، وموحدة حول وجود مربية:

" ... أمي تقابل لي أولادي ومعتانيا بيهم"، "... يمات راجلي..."، "... دايرا خدامة مقابلالي برك وليداتي زوج.."، "كانت يما وأختي مطلقة تقابلي الأولاد، ولما كبروا شويا راهم في حضانة.." [200].

---

[199]- نقاشي الحاد مع زوجي كان بعد حملي مباشرة، قال لي اتركي هاذ الشغل وامكثي في بيتك واعتني بصحتك.

[200]- "أمي تعتني باولادي وانا اعتمد عليها في ذلك" ... "أحيانا زوجي"... "لدي خادمة تهتم فقط بأبنائي الاثنين" ... "كانت أمي واختي مطلقة تعتني بابنائي، ولما كبروا قليلا ادخلتهم للحضانة".

يظهر لنا من خلال تصريح المبحوثة نوع من التضامن العضوي بين أفراد الأسرة الواحدة من زوج وأم وأخت، وبين مؤسسات المجتمع الأخرى والتي هي الحضانة أو أحيانا المدرسة، لتستغل بذلك فرصة وجود وسائل الدعم المتاحة من أجل تحقيق مساعيها في إنجاح عملية الحركة والعمل، والمحافظة على حياتها الأسرية من جهة أخرى، وهذا ما سنتحث عنه بتوسع في الفقرة الموالية.

5-4 الأسرة وعمل المرأة في التجارة العابرة للحدود: دعامة أم عائق؟

"الأسرة هي أول خلية يتكون منها البناء الاجتماعي وهي خلفية مؤثرة وتتأثر بمختلف الظواهر الاجتماعية، هي أيضا تعتبر وحدة اقتصادية وهذا أمر ارتبط بها بشكل طبيعي. فتاريخيا، العائلة كانت قائمة بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها" [201] وذلك منذ العصور القديمة.

ومن هنا فإن المرأة وباعتبارها عنصر من العائلة ورغم أنه في كثير من المجتمعات اقتصر دورها على تربية الأبناء والإنجاب وما يسمى في الأدبيات المعاصرة أو الأدبيات الفرونكوفونية بالعمل المنزلي أو العمل المنزلي غير المأجور (عمل بدون أجر) في الأدبيات الأنجلو ساكسونية.

لكن ومع تطور الحياة الاجتماعية وبفعل العديد من الأحداث التاريخية المعاصرة، منها ما ارتبط بالنزاعات والحروب، وقضايا التحرر، ومنها ما ارتبط بالحراك الجمعوي والحركات النسوية وأخرى تتعلق بعوامل التربية والتعليم والصحة.

[201]- سامي مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة**، دار الدولية للاستثمارات الثقافية، ش م م ط1، القاهرة، مصر، 2008 ، ص 14.

ما جعل الأدوار التقليدية للمرأة تتزحزح وتتغير ولو في بعض المجتمعات التقليدية، ببطؤ شديد، كل هذا جعلها مشاركة في مختلف مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذا التحدي الجديد، هو أيضا عملية اجتماعية تتطلب مواجهة بين فاعلين اجتماعيين، المرأة والذكر، الجمعيات، وأهم شيء مؤسسة الأسرة ونظامها في التسيير والتحكم في العلاقات الاجتماعية داخل وخارج الأسرة، وكذلك في توزيع الأدوار وتقسيم العمل الاجتماعي.

إن حالة المبحوثات في دراستنا، ليست بمنئى عن هذا التحليل وهذا الواقع، فنحن ضمنيا نتساءل عن طبيعة رد الفعل الأسري اتجاه البحوثات وعملهن وتنقلهن في إطار نشاطهن الاقتصادي الاجتماعي، ضمن التجارة غير الرسمية العابرة للحدود. هل العائلة الكبيرة أو الصغيرة تلعب دورا يدعم هذا التوجه ويوفر المساحة اللازمة للمشاركات كفاعلات؟ أم أنه عائق ويحد من نشاطهم ويؤثر في أهدافهن؟

رغم اختلاف الخصائص الديموغرافية، فيما تعلق بالحالة المدنية للمشاركات، إلا أن مسألة تواجد العائلة في المسار المهني الاجتماعي للمبحوثة أمر وارد في كل الحالات، أي أن العائلة لم تشكل العائق أو العقبة لولوج وبقاء المرأة في تجارة الحقيبة، أو العكس من ذلك.

لقد لمسنا ونحن نحلل خطاب المبحوثات في هذه الدراسة، ثلاثة توجهات:

توجه يرى أن الأسرة في تجربتهن، لعبت دورا مهما في تشجيعهن على ممارسة أشطتهن، حيث أن هذا التوجه ليس بالكبير، وقلة من المبحوثات من يشاطرنه، وغالبا ماتكونن عازبات، الدعم يكون من أسرتها الأولى قبل الزواج في حالة المتزوجات.

فعادة الأسرة التي تمنح أبناءها فرصة الدراسة والاشتغال وفرصة العبور المرن للفضاء العام، لا تطرح عائقا أمام النساء في العمل حتى في التجارة العابرة للحدود، ترى أحد المبحوثات أنه:

"لو مش والديا رباوني ودلوني وعمرهم ما وقفوا في وجهي، مانيش نسافر ونخدم، وأنا بثقة والديا نمشي، وإن شاء الله برك لما يجي مكتوبي مايتغيرش الوضع، تعيا تعيا مش ساهل تصيب راجل متفهم ويوقف معاك في الخدمة كيما هاك" [202] (27 سنة، عزباء، جامعية).

أما التوجه الذي يرى أن الأسرة لحد ما ممثلة في الزوج والأبناء، كان لهم ضغوط وكذلك تشويش لأجل إبعادهن عن التوجه إلى هذه الأنشطة، حيث أن بعض المبحوثات المتزوجات والمطلقات ممن سردن تجربتهن، أكدوا على أن الأزواج في الغالب ما يشكلون عائق في شغلهن، حتى ولو دون تدخل مباشر، وكذلك تربية الأبناء في الأول تدفع البعض حتى إلى التوقف لمدة طويلة عن النشاط، وما يشكل ذلك من فقدان لكفاءات وأيضا لرأسمال اجتماعي وشبكات مهنية وصعوبة العودة والتكيف.

في حين هناك توجه يرى في الأولاد عائقا أو دعامة، ففي هذا المؤشر برز لنا من خطاب بعض المبحوثات، أن الأسرة و/أو أحد أفرادها شكل عقبة وعائقا في مرحلة من مراحل حياتهن، فمثلا، مبحوثة مطلقة29 سنة، ولديها ابن واحد وذات مستوى جامعي، شرحت لنا بحسرة كبيرة وضعيتها قبل وبعد الانفصال عن زوجها، الذي كان أهم أسبابه عملها وتنقلها، ومسألة التفاوض الأول بينها وبين الزوج إلى أن تم الانفصال، حيث تقول:

[202]- لولا والديا ربياني ودللاني وفي حياتهم لم يقفا في وجهي، فلما سافرت واشتغلت، وأنا اسير بثقتهما، وان شاء الله لما يحين مكتوبي (الزواج) لا يتغير الوضع، فمهما كان صعب جدا ايجاد رجل يتفهم ويقف معك في عمل مثل هذا.

"الصح في الأول مكانش يقول، قْبلْ أني نخدم في التجارة ووعدني أنه يسافر معي وحتى يخليني نسافر مع ناس ثقة كما يقول، وماتخيلوش قداه كنت فرحانة، وأنا نعاونه في تكاليف العرس، لدرجة أنني سمحت له في كل شيء يتعلق بلباسي (لباس التبراز، ولباس حفلة الزواج التقليدي والعصري)، درت كل شيء من جيبي وكنت نشري من دبي والترك، تزوجنا وشهور برك بدات مشاكل معاه لكن السبب والديه، رفضوا قضية خروجي من الدار كل مرة وأنني نسافر، هاذ الشي أنا ما كنتش حاسبة حسابه".

وأضافت قائلة:

"ظنيت أنه قرار واتفاق بيني بين راجلي مكانش اللي يتدخل ويأثر فيه، لكن العكس، رفض تماما وخيرني بين أني نكمل معاه أو أني نطلق، ولأني اتصدمت من كذبوا وعارفة أنني بيه أو بلا بيه نقدر نعيش ونبني حياتي قلتلوا "طلق، طلق"، وانتهت قصتنا، لكن عشت بعض الظروف الصعبة مع أهلي، دارنا رفضوا الأمر ولاموني لوم كبير وديما يجبدولي الأمر، انا وليت نشوف الزواج خداع ونفاق، حياتي بدون رجل في عصمتوا خير من زواج هذا" [203].

المبحوثة سردت قصتها بحسرة، رغم أنها تدعي في خطابها أنها تحبذ فعلا البقاء دون رجل، فبالنسبة لها فقدت كل ثقة في مؤسسة الزواج، ظاهريا هو الزوج، هذا يجعلنا أمام حالة تمثل فئة، ممكن جعلها تمتع بظروف حسنة، ماديا وأيضا تمتعها بحريتها في فضاء الحياة العامة وممارسة أنشطتهم الاقتصادية، والسفر الدائم بكل حرية، لكن يبقى

[203]- في البداية وافق زوجي على العمل في التجارة ووعدني أن يسافر معي وأنه سيتركني أسافر مع أشخاص ثقة كما يقول، ولن تتخيلوا كم كنت سعيدة بهذا، لدرجة أنني ساعدته في تكاليف العرس، وتنازلت له عن كل شيء يتعلق بلباسي (لباس العروس، أو لباس حفلة الزواج التقليدي والعصري)، اشتريت كل شيء من مالي الخاص من دبي وتركيا، تزوجن،ا وبعد شهور قليلة بدأت المشاكل معه بسبب والديه، رفضوا قضية خروجي من البيت في كل مرة ورفضوا فكرة أنني أسافر، وهذا الشيء لم أحسب حسابه من قبل، لأنني ظننت أنه قررا واتفاق بيني وبين زوجي، ولا أحد يتدخل فيه، لكن العكس، رفض تماما وخيرني بين أن أكمل معه أو ان يطلقني، ولأنني انصدمت من كذبه وأعلم أنني به أو بدونه استطيع ان أعيش وابني حياة أفضل، قلت له طلقني، وانتهت قصتنا، لكن عشت بعض الظروف الصعبة مع أهلي الذين رفضوا الأمر ولاموني كثيرا، أما عني فقد أصبحت أرى الزواج خداع ونفاق وحياتي دون رجل أفضل بكثير.

في داخلها شعور الإحساس بفقدان الأسرة وما تمنحه للفرد من استقرار على الصعيد النفسي.

يطرح الموضوع أيضا، مسألة الطبيعة الفعلية للتفاوض وعلاقات التفاوض بين الأزواج في الأسرة الجزائرية، حيث أننا دوما ما نسمع في الخطاب اليومي، أن قبل الزواج ليس كما بعد الزواج، وأنه خطاب واتفاقات ما قبل الزواج لا يمكن أن تنفذ وأن تسير كما يخطط الأزواج، هو خطاب دائم ومتجذر في يومياتنا وواقعنا الاجتماعي، مما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات أهمه: اذا كانت طبيعة التفاوض بين الأزواج محكومة من جهة نتوقع عدم الالتزام، أو على الأقل الضغط لعدم الالتزام، فما الذي يجعلنا نعتبر العملية أنها تفاوض؟ وما الذي يجعل الأزواج يستمرون في عملية التفاوض وإقامة العلاقة الزوجية كأمر واقع؟

هي تساؤلات بسيطة ليس الهدف منها الإجابة، بل فتح نقاش مستقبلي لمن يتناول هذا الموضوع الظاهرة، محاولة لفهم طبيعة العلاقة التبادلية والتفاوضية بين أفراد الأسر والأزواج بالخصوص.

6-4 التفاوض بين الزوجين: المرأة –الزوجة والعمل.

كما ظهر جليا في خصائص المبحوثات في الدراسة، توجد فئة من النساء المتزوجات اللاتي لازلن ينشطن في إطار العمل غير الرسمي والتجارة العابرة للحدود، هذا العنوان بحد ذاته يطرح تساؤلات بسيطة حول هذا الواقع الاجتماعي.

فهل الأمر يتعلق بقضية إقناع واقتناع من الطرفين (الزوج والزوجة)؟ هل هناك اتفاق ظاهري أو ضمني ووراؤه استفادة من كلا الطرفين؟ أم ماذا بالتحديد؟

من بين الافتراضات غير المطروحة والتي كنا قد فكرنا فيها ونحن في منتصف سير العمل البحثي خاصتنا، هو أنه هناك إمكانية وجود عملية تفاوض بين الطرفين أين يتم التنازل من قبل الزوج عن مسألة رفض تنقل وممارسة الزوجة لهذا العمل أو النشاط.

قبل العروج على خطاب المبحوثات وما أدلين به في هذه المسألة وجب الإشارة إلى ما يلي:

في الأدبيات السوسيولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم بعد ذلك في فرنسا وبلجيكا مع أوائل السبعينيات، بدأ نقاش جديد حول "النظرة الشمولية للمجتمع مقابل تلك "الفردانية المنهجية" و"التفاعلية"، فمثلا علماء الاجتماع البلجيكيون في جامعة لوفان الكاثوليكية، تحت قيادة جان ريمي (Jean Remy)، جعلوا من مفهوم التفاوض كمرجع تناظري (Analogique)، لفهم وتشكيل وتمثيل الديناميات الاجتماعية.

"ويؤكد علماء الاجتماع بجامعة لوفان البلجيكية على أن عملية التبادل الضمنية والمنتشرة والمستمرة، التي تشمل لحظات من التفاوض، بين عدة فاعلين (أفراد أو جماعات)، في حالة من الترابط والتفاعل أدت إلى إنتاج أو إعادة إنتاج اتفاقات على التعايش"[204].

"التفاوض كآلية لحل الصراعات وصنع القرار هي نشاط اجتماعي أصبح شرعيا ويوميا في العلاقات الشخصية في عملية التفاوض بين الزوجين، وأصبح أيضا مبدأ للشرعية والتنظيم الاجتماعي الذي يسمح بالتعبير وحل النزاعات العائلية"[205].

[204]- FUSULIER Bernard, et Nicolas MARQUIS, **Transaction sociale et négociation, deux notions à articuler**, *Négociations*, Editions De Boeck, Belgique, vol 12, N° 2, 2009, pp 23-33.
[205] - Reynald BOURQUE, Christian THUDEROZ, **Sociologie de la négociation**, Presses Universitaires de Rennes, 2011.

المفاوضات، كانت أيضا مفهوما متداولا في أعمال الفرنسي جون كلود كوفمان سوسيولوجي الحياة اليومية، خاصة في كتابه " سوسيولوجيا الأزواج"[206]، حيث أنه في الفصل الرابع من الكتاب المعنون بـ "الدورة الزوجية" ومراحل الحياة المختلفة كزوجين، يقوم بفحص مسألة المفاوضات وسوء الفهم والتسويات وقواعد التفاعل، ويركز كوفمان في فصل لاحق على العمل المنزلي، أو يستخدم المفهوم الأنجلو ساكسوني "العمل بدون أجر"، وكيف يتم تقاسمه بين الزوجين.

إن ملاحظاتنا الميدانية، ورغم أن الوضع العام كان يوحي بوجود نوع من التوتر، الصراع، الضغوطات من قبل المحيط الأسري على المبحوثات في قضية شغلهن وأدوارهم التقليدية كما سبق وذكرنا، إلا أننا لاحظنا نوع من التفاهم الضمني، فبدر لنا مفهوم التفاوض، وحاولنا مرة أخرى الغوص بين المبحوثات لفهم إلى أي درجة يمكن أن يوجد فعليا اتفاق ناتج عن تفاوض وتنازلات بين الأزواج في إطار هذه العملية.

لقد أثارت أحد المبحوثات، في لحظة تعبير حر أثناء مقابلتنا لها، مسألة ماذا يستفيد الزوج فعلا من اشتغال الزوجة، أو ربما غيابها؟

لقد اندهشنا لما عرفنا، أن هذه الحالة قبلت بأن يتزوج زوجها بامرأة ثانية، على أن لا يتدخل تماما في شغلها ومقابل أن تبقي أرباحها ومداخيلها لنفسها فقط، هي حالة واحدة مرت علينا، لكن لطبيعة موضوعنا الأنثروبوولجية والسوسيولوجية القائمة على حالات وتوجه بناء واقع اجتماعي، فإننا اعتبرنا الأمر بمثابة مؤشر قوي لبعد التفاوض والتنازل بين الأزواج.

قد يظهر الأمر بالنسبة للعامي أمرا "أخلاقيا" أو "شمته" كما عبرت عنه المشاركة المعنية بالأمر، وتقول في هذا الصدد:

[206] KAUFMAN Jean-Claude, **Sociologie du couple**, PUF, Paris, 1993.

" ... دبازنا يومي أنا وياه (مع زوجي) على خدمتي وخروجي من الدار، حسبت خسارتي من ربحي، شفت أني صح نغيب بزاف، نسافر بزاف، إذا ما تزوج راح يعاشر النساء، فقلت في نفسي نعرض عليه إذا حب يزيد مرأة، ما يدخل في حياتي نتاع الخدمة، (...) في الأول تخلع، لكن هو جن مش ساهل، واتفقنا، تزوج هاذي عام ونص، كاين اللي حسبوا أنها شمته ليا لكن العكس، راني نفسيا وماديا أحسن بكثير، نصرف برك على روحي، وفي بيتي وحدي ومعنديش أي تنقريش ". (متزوجة، دون أولاد، 36 سنة، ستوى جامعي).[207]

إنها أيضا إحدى الاستراتيجيات النادرة التي تستخدمها النساء في تسيير عملية التجارة لديهن، فقد أبدت المبحوثة بعض التضحيات على حساب نفسها من أجل تحصيل الفائدة المادية، دون أن تخسر الجانبين, فهي بهذا حافظت على أسرتها متمثلة في الزوج، وحافضت على عملها، ليكون تفاوضها قد حقق لها جزءا من أهدافها المرجوة والمسطرة، ويطون التفاضن بالتالي أحد الاستراتيجيات الهامة في إنجاح التجارة غير الرسمية العابرة للحدود

خاتمة الفصل:

[207]– صراعنا يومي انا وزوجي بسبب عملي وخروجي من البيت، حسبت خسارتي من ربحي فوجدت انني بالفعل اغيب كثيرا عن زوجي، اسافر كثيرا، وان لم اجعله يتزوج فسيعاشر النساء في غيابي، فقلت في نفسي اعرض عليه فكرة الزواج من أخرى حتى لا يتدخل في حياتي المهنية، (...) في الأول تفاجا لكن هو ليس هينا واتفقنا وتزوج منذ سنة ونصف، هناك من ظن انها خسارة لي ولكن العكس، انا نفسيا وماديا احسن بكثير، اصرف فقط على نفسي وفي بيتي وحدي ليس لدي أي مشاكل.

هذا الفصل كان محاولة لاستعراض معطيات نظرية حول العائلة والأسرة ومختلف الأطروحات حول هذا الموضوع، سواء في التراث النظري الكلاسيكي أو الدراسات المعاصرة بما فيها العربية والتي تمحورت حول الواقع الجزائري.

تناولنا بالتحليل والنقاش معطيات ميدانية حول الأدوار التي تمارسها المرأة الجزائرية التاجرة الناشطة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، كيف تكون مسؤولة على أسرة، أما وتاجرة في نفس الوقت، ما هي الدعامات التي وفرتها لها الأسرة وهل كانت عائقا؟

تبين لنا الكثير من الاستراتيجيات الممارسة من قبل النساء في العمل غير الرسمي، بحيث تمثلت كرد فعل وكاستراتيجيات مرور ومقاومة في نفس الوقت، لتحقيق حاجاتهم وضمان تواجدهم في مختلف المواقع المجتمعية أو بالأحرى الفضاءات الاجتماعية.

خـــاتمة عامة

في نهاية دراستنا هاته، سنستعرض حوصلة لنتائج دراستنا حول المرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، حيث سنحاول تقديم أهم ملاحظاتنا الميدانية وتفسيراتها السوسيولوجية، ولقد برزت لنا المباحث الكبرى المتمثلة في واقع ودوافع التوجه النسوي للعمل غير الرسمي في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، كذلك المحددات السوسيوثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضا عوائق الولوج والبقاء بالنسبة للنساء في هذا الميدان، وأخيرا حدود وواقع عملية التفاوض بين الفاعلين في التجارة غير الرسمية ومحيطهم الاجتماعي.

دوافع توجه المرأة للعمل المستقل غير الرسمي:

التغيرات السوسيو اقتصادية التي مست وتمس المجتمع الجزائري وأنظمته الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ... إلخ، تعد عواملا مفسرة ومساعدة لفهم واقع توجه المرأة نحو عالم التجارة غير الرسمية، فالظروف التي عرفتها الجزائر بعد أزمة الثمانينات على المستوى الاقتصادي وكذا الحراك الاجتماعي، وأيضا الهيكلة الجديدة للاقتصاد الجزائري وما سببه من خلل على مستوى القاعدة المجتمعية الواسعة، من تسريح للعمال، وزيادة في الأسعار، وفقدان لسلع مهمة، نظرا للصعوبات في الاستيراد وعدم القدرة على الإنتاج خارج منتوجات الطاقة.

هذه العوامل مست التركيبة السوسيو ثقافية للمجتمع، ومهدت لمستجدات على مستوى النسق الاجتماعي، من بينها مستويات تقبل مشاركة المرأة في الفضاء العام ولو بالتحفظ، ومع ارتفاع مستوى مشاركتها في التعليم، أصبح منطقيا وطرديا مشاركتها في سوق الشغل كقوة عمل بالرغم من أنها تتواجد بنسب كبيرة في القطاع غير الرسمي، مقارنة بالنسب الجد ضعيفة في سوق العمل الرسمي.

كذلك، وكما قد كنا ذكرنا حول علاقة العمل غير الرسمي بالتحضر، بالإضافة إلى الظروف التي نتجت عن واقع التحضر في الجزائر، نضيف أن المسألة متعلقة كذلك بعوامل محاولات التحديث التي عرفها المجتمع الجزائري من خلال الأدوار الجديدة للأسرة ولأفرادها، أين أصبح خروج المرأة للتسوق، والتعليم والعمل من مظاهر التحديث، هذا الأخير المستلهم من النموذج الثقافي الغربي والمجذر من خلال وسائل الإعلام المختلفة الوسائط، والآداب والفنون، عرف مواجهة من قبل الاتجاه المحافظ، أين حاول فئة من الإسلاميون أسلمة التحديث من خلال ترك هامش هيمنة ذكورية، مقابل هامش من الحريات لولوج المرأة للفضاء العام ضمن شروط ذات خلفية دينية تتعلق بالمظهر والشكل الذي يجب أن تكون عليه المرأة.

كما تميز النسق المجتمعي الجزائري بالقدرة على تسيير العلاقات الاجتماعية للمجتمع بصفة تقليدية وجماعاتية، فالضوابط والقيم المجتمعة السائدة تسعى دوما لإبقاء الهيمنة وإعادة إنتاج المنطق المجتمعي وتكيفه مع الواقع الحالي حتى في ظل الأزمة، وهي فكرة أسهب فيها العديد من السوسيولوجيين الجزائرين أهمهم محمد بوخبزة، بالإضافة إلى أن هذا المنطق يطرح رهانا واقعيا تمثل في إبعاد الفرد والذات الواعية وإبقائها خارج سياق الجماعة.

بالرغم من هذا، إلا أن هذه التوجهات على اختلافها وصراعها والرهانات التي فرضتها، أنتجت نوع من الرغبة في الاستقلالية الاقتصادية داخل الأسرة وعن الأسرة، وكل ما يتطلبه من مواجهة وتحديات ومقاومة لمختلف العوائق ذات الخلفية السوسيو ثقافية أو السوسيو اقتصادية ... إلخ.

من خلال هذا الاستنتاج يمكننا اعتبار أن عمل المرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود هو أيضا رد فعل على مسار التغير الاجتماعي في الجزائر، وبالتالي هذا ما يجعلنا نعيد التساؤل عن طبيعة المحددات التي لها تدخل في ظاهرة توجه المرأة

الجزائرية للعمل المستقل غير الرسمي، والسفر لأغراض التجارة وضمن إطار غير رسمي أيضا.

المحددات الاجتماعية والثقافية وتوجه المرأة للعمل المستقل:

قد نقبل بمسألة المحدد الاقتصادي الكلي في تغير أنماط الفعل لدى المجتمع الجزائري بما في ذلك طبعا الأسرة الجزائرية، فالأسرة تتكيف وفق النمط الاقتصادي العام وهذا نرجعه إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية التي مست الجزائر في مرحلة ما بعد 1992، وتتمثل في خوصصة الكثير من الشركات العمومية، تسريح العمال، ارتفاع البطالة... إلخ، بالإضافة إلى تحرر نسبي في النشاطات التجارية والصناعية. هذه العوامل مشتركة أدت إلى خلق فضاءات جديدة تسعى من خلالها العائلات سواء للوصول إلى "الغنى" أو تحسين ظروف ومستوى المعيشة.

هذه المحددات هي أيضا في نفس الوقت محددات ذات منعكس سوسيولوجي، بمعنى أنها فرضت بالتوازي مع التغيرات على مستوى الماكرو اقتصاد، وأفعال على مستوى الميكرو اقتصاد والأنشطة اليومية وما إلى ذلك من تأثير وتأثر للفعل الاجتماعي في المعيش والحياة اليومية للجزائريين، فنجد أن سلوك وتوجه المرأة نحو العمل غير الرسمي والتجارة غير الرسمية هي أيضا من نواتج هذا "المنعكس السوسيولوجي".

فحتى في الأدبيات الكلاسيكية نجد ابن خلدون تطرق لذلك -كما أورد الباحث رشيد بومالي- حيث يرى أنه: "تحدث تحولات تصيب نمط المعيشية من خلال الانتقال من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات"، وحتى على مستوى التحليل النفسي الاجتماعي يمكننا اعتبار من جهة أخرى أن مسألة تعقد وتغير وتعدد الحاجات وما فرضته على مستويات الإشباع لدى الفرد الجزائري عموما والمرأة تاجرة الحقيبة خصوصا، أفرز الأدوار الجديدة للمرأة ضمن النسق العام للمجتمع، فالتغير في هذه الأدوار هو من الإفرازات الحتمية للتغير الاجتماعي الكلي وأيضا لتأثر نمط

الحاجات ورد الفعل الشرطي على الرغبات وطرق الاشباع، وأصبح عمل المرأة في تجارة الحقيبة وسفرها أمرا حتميا لحد ما، وأمرا متسامح معه بكثرة، بل من جهة أخرى يمكننا اعتباره مظهر من مظاهر التحضر.

كذلك فيما يتعلق بالبعد الأنثروبولوجي للمسألة، إن الثقافة السائدة والتصورات التي يحملها المجتمع حول المرأة وإن لم تتغير في العمق إلا أنها أصيبت إما بنوع من التشوه نتيجة التناقض القائم فيها، أو أصبحت قابلة للتجاوز بفعل عدم فعالية كل الضوابط والقيم الاجتماعية السائدة في كبح التغير القيمي، وتأثير التوجه الفرداني رويدا رويدا في مختلف مظاهر الحياة اليومية للجزائريين، فوجود استقلالية اقتصادية لدى الفرد عموما والمرأة بالخصوص هو رد فعل على واقع سابق وهو منتج لديناميكية مجتمعية غير متوقعة.

لم نلاحظ على المستوى العام للمبحوثات في الدراسة أن ولوجهم لهذا العالم وبقاءهم فيه كان بكل سهولة ودون عوائق، فكخلاصة لما استعرضناه ولما لاحظناه في الميدان، تبين لنا سلسلة من الأبعاد المتعلقة بعوائق الولوج والبقاء في النشاط عند نساء العمل غير الرسمي لدينا:

البعد المادي والاقتصادي:

يعد أحد أهم المعوقات لولوج أي نشاط حر، سواء كان رسمي أو غير رسمي، فمنطقيا الحاجة أدت بالأفراد إلى التوجه نحو العمل غير الرسمي، وعليه وضعيته المالية والاقتصادية عادة ما تكون متواضعة أو منعدمة وهذا شكل بالنسبة لبعض المبحوثات عائقا، فهن لسن مقدمات على مشروع وطلب قرض أين ينتظرن تمويل من دولة أو بنك وفق برنامج وضمانات وتأمين، العمل الحر بالنسبة لهن هو كيف يتدبرن أمرهن بنفسهن دون تمويل رسمي ولا ضمانات ولا تأمين عن مخاطر المغامرة التجارية.

لكن رغم هذا هناك من المبحوثات من اعتمدن على استراتيجيات تقليدية تتمثل في دعم الأسرة والأصدقاء، وعادة حتى في المشاريع الرسمية أول مصدر تقليلدي للتمويل هو رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية.

لاحقا، كان من الضروري لهؤلاء النساء أن تؤسسن شبكات علائقية ورأس مال بعد مدة من الشغل، أصبحن يعتمدن عليه كثيرا في تمويل تجارتهن وضمان بقائهن في النشاط.

البعد الجندري:

سعي المرأة في العمل غير الرسمي لفرض نفسا هو رد فعل أيضا على تقسيم جندري للعمل وعلى عدم تكافؤ الفرص في المهن الاستراتيجية، عدا تلك التقسيمات الواضحة التي تدخل ضمن التقسيم الاجتماعي للعمل في مجتمعنا كالتربية والتعليم، حيث أن المشاركات في الدراسة أغلبهن عانين من كونهن نساء في البداية، حيث يتعلق الأمر بحالات سرقة وخداع، تحرش، حالات ضغط وابتزاز ... إلخ، وأغلبها من العالم الذكوري.

بالإضافة إلى طبيعة الأنشطة، حيث رغم أن المرأة اندمجت وقاومت للحصول على مكانتها في التجارة غير الرسمية، إلا أنه في كثير من الأحيان يعاد إنتاج منطق الجندرية في مكان النشاط، زمن النشاط، طبيعة السلع والتعاملات، حجم رأس المال ... إلخ، أين لازالت وضعية البحوثات وضعية صعبة كأي امرأة (بالمنظور الجندري وتقسيم العمل) في النشاط غير الرسمي.

بعد الكفاءات والمهارة:

طبيعة التركيبة السوسيوديموغرافية للمبحوثات في الدراسة أين نجد القليل جدا منهن اللاتي ليس لديهن مستوى تعليمي في حين أن الأغلبية من ذوي المستويات الجامعية أو الثانوية أو لديهن كفاءات من خلال التكوين المهني.

هذه العناصر تشكل الكفاءة المعرفية والنظامية، لكن سوق العمل والقطاع غير الرسمي يحتاج كفاءات محينة وأخرى لا يمكن اكتسابها نظاميا، يتعلق الأمر بالكفاءات الاجتماعية العلائقية واللغوية والتواصلية، والقدرات على التسيير الرمزي والاجتماعي إلى جنب الاقتصادي والمالي، فكثيرا ما صرحت لنا المبحوثات عن صعوبات وجدنها في بداية مشوارهن، وبعد ذلك فيما يتعلق بالتواصل مع الممونين، الحصول على الزبائن، وكذلك فرض منطقهن ووجودهن في سيرورة المفاوضات اليومية مع مختلف الفاعلين في النشاط.

رغم هذا، إلا أننا لمسنا لدى غالبيتهن، تطويرا لكفاءاتهن في الحياة اليومية والتي مصدرها خبرة مهمة في النشاط والتي تصل لدى البعض إلى أكثر من 12 سنة.

البعد الأسري والاجتماعي:

يتعلق الأمر هنا بعدة مؤشرات مستوحاة من واقع المشاركات، بداية بمؤشرات الأسرة وتربية الأولاد والتوتر بين الزوجين حول ذلك وحول قضية العمل وعدم الالتزام بالدور التقليدي للمرأة العاملة في تجارة الحقيبة.

يتعلق أيضا بمؤشرات المحيط الأسري القريب، الأولياء وبعض أفراد الأسرة سواء كعائق ناتج عن حدة التوتر اليومي والصراعات البينية، أو حدة تأثير الالتزامات المالية والمادية اتجاه الأسرة الصغيرة والتي تمتد في كثير من الأحيان الى الأسرة الكبيرة.

وعليه، بالرغم من أن الأمر نسبي في تصورات المبحوثات في الدراسة للأمر، إلا أن مسألة العائق الاجتماعي عموما ليست بالغريبة عن المجتمعات التي هي في انتقال مستمر بين الحداثي والعودة إلى التقليدي في نفس الوقت، الفعل الاجتماعي مهما أخذ من الفرد من هامش حرية إلا أنه يخضع للنسق العام وأنساقه الفرعية ونقصد هنا الأسرة، الحي والمجتمع المحلي أحيانا.

ما بعد استكشاف الفضاء العام: واقع وحدود التفاوض.

كما بينت المعطيات الميدانية في الفصل السابق، تم اتضاح جليا أن هناك هامش من المفاوضات بين الأزواج لولوج المرأة إلى الفضاء العام، التجارة والاشتغال والسفر تعد نتائج منطقية وموضوعية لهذا التفاوض، ويبرز لنا أن المسألة لم تكن بسيطة وسهلة فالكثير منهن فشلن في الحصول على مكانة دون تنازلات والبعض تمردن وأنهين علاقات زوجية كرد فعل عن عدم التوازن في مصالح الأزواج. ومن هنا يمكن التساؤل عن ما بعد استكشاف الفضاء العام الجديد للنساء التاجرات في الحقيبة.

في الحقيقة أن اندماج النساء في فرص مهنية واقتصادية يعبر عن مدى تجاوزهن لحد ما لعقدة الفضاء الخاص والعام، من هنا يمكن القول أيضا أنها نتيجة لاستكشاف الفضاء العام.

ومن بين خصوصيات هذا الولوج هو وجود حرية أكثر في تشكيل العلاقات خاصة بين النساء والزبائن، وحتى العائلة والمحيط، فالأمر لا يعدوا أن يكون عرض سلعة وبيعها، بل هو أيضا دفع لدين اجتماعي، لا يوجد فيه أي نظام تعاقدي صريح أو مكتوب، وإنما العلاقات فيه غير رسمية، شأنها شأن طبيعة النشاط الممارس من قبل النساء.

إن النتائج التي توصلنا إليها أثبتت أيضا أنه كما تختلف الأصول والوضعيات السابقة للنساء في التجارة العابرة للحدود، فإنه على مستوى الارتقاء الاجتماعي والتوجه نحو وضعيات استقلالية، تختلف من امرأة لأخرى، نظرا لاختلاف الوضعيات السوسيو ثقافية والمهنية والسوسيو ديموغرافية، وأيضا حسب تجربة كل واحدة وحسب قدرتها في تبني استراتيجات معينة وتطوير كفاءات مهنية واجتماعية، هذه المعطيات تجعلنا نتفق لحد كبير لما كانت قد توصلت إليه دراسة فيرونيك مانري(V.Manry) وكامي شمول(C.Schmoll) المعنونة بـ: "تجارة المرأة وجوه جديدة للحركية المغاربية في الفضاء الأورو متوسطي".

إن حركة النساء الداخلية أو الخارجية (الهجرة) اليوم، ليست بالأمر الغريب أو الجديد، فأصبحت انتقالا من فضاء اجتماعي إلى آخر مع اختلاف درجات المرونة

والتسامح المجتمعي من مجتمع لآخر، وكذلك اختلاف بعض الأبعاد والخصوصيات والدوافع.

في هذه الدراسة التي هدفت إلى فهم سوسيو أنثروبولوجي لظاهرة المرأة في التجارة العابرة للحدود، والتي استهدفت مجموعة من النساء الجزائريات من خلال بحث وتقصي، ومحاولة تسليط الضوء على المرأة الممارسة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود كفاعل اجتماعي ينشط في أطر مكانية وزمانية مختلفة وكذا معرفة الخصوصية التي تتمتع وتتميز بها عن النساء في باقي المجتمعات.

لقد أفرزت دراستنا نتائج مهمة تستحق العرض كما تستحق أن تكون مشروع أبحاث إمبيريقية ونظرية.

كان جليا أن التفاعلات التي أنتجت ظاهرة "التجارة العابرة للحدود" ضمن إطار غير الرسمي، هي تفاعلات بين السياسي، الاجتماعي والاقتصادي بالدرجة الأولى، ومصبوغة بالواقع السوسيو ثقافي على مستوى الفعل والذهنيات والمعاني، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالفاعل المرأة، فالحراك والتغير الذي عرفته مجتمعاتنا عموما والمجتمع الجزائري بالخصوص أفرز ظواهر جديدة طفت إلى سطح الخطاب اليومي والنقاش المجتمعي أحيانا والسياسي أحيانا أخرى، يتعلق الأمر بمشاركة المرأة ثم التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. على مستوى الممارسة والواقع يعد ولوج المرأة لعالم السفر لأغراض الأنشطة التجارية جزء من استراتيجيات هذه الفئات نحو تمكين أكثر ومشاركة أكثر لكن على مستواهن ومن قبلهن، أكثر من الفرص التي تتاح من قبل النظام الاجتماعي المهيمن.

على مستوى العلاقات الاجتماعية المتوارثة والمتمركزة حول العائلة، لاحظنا وجود ارتباط كبير بالعائلة، وجود محاولات إعادة إنتاج مراكز اجتماعية معينة نتيجة التنشئة الاجتماعية لكن ليست بالأمر العام، كذلك بعد التفاوض بين الأزواج وأفراد العائلة ظهر جليا كعامل إتاحة فرص أكثر للمرأة لولوج عوالم الفضاء العام، وأيضا

لاحظنا منطق "الدين الاجتماعي" بالنسبة للنساء المبحوثات، اتجاه أفراد أسرهن، وبرز في مؤشرات ملموسة تتعلق بـ: تحسين وضعية الأسرة الصغيرة والكبيرة، إدماج أفراد الأسرة في مشاريع استثمارية صغيرة وأيضا استدراج البعض نحو نفس النشاط.

النساء في العمل الغير الرسمي والتجارة العابرة للحدود استطعن استغلال مختلف الرساميل الاجتماعية المتاحة وتشكيل شبكات اجتماعية ومهنية وهذا يعبر عن فعل مزدوج، أي كفاءة واستراتيجية، الأول بمعنى قدرتهن على التطور من شبكة طبيعية في فضائهن الخاص إلى شبكات متعددة في الفضاء العام والمهني، والثانية تعني إدراكهن لأهمية هذه الشبكات في تحسين وضعهن، في مقاومة مختلف العوائق وأيضا لأجل البقاء، دون أن ننسى تلك الكفاءات الأخرى المتعلقة باللغة وبإنشاء استثمارات واكتساب قدرات تسييرية جديدة ...إلخ.

كحوصلة لكل ما سبق، المرأة في العمل غير الرسمي عموما وفي التجارة العابرة للحدود تعبر عن مدى التغير والحراك المجتمعي في مجتمعها، حتى ولو نسلم بوجود قصور وعدم رضا عام عن وضعيتها الحالية، لكن وبالمقارنة بالسابق فهي فعلا حققت أشواط مهمة في الحصول على حقوق مهمة، وأيضا يعبر هذا عن وجود قابلية مستمرة للمجتمع الأصلي عكس الافتراضات المليئة بالأحكام المسبقة أحيانا والحس المشترك أحيانا أخرى، فحركة النساء في الفضاء العام تعبر عن اتساع رقعة بنود التفاوض في المجتمع وفرص التمكين، والمشاركة هي في تزايد معتبر وملاحظ.

رغم حدود دراستنا في نساء التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، إلا أن النتائج المتوصل إليها والمبررة وفق أهداف معينة ومنهجية خاصة، يمكن أن تضع موقع الدراسة ضمن مشروع أكبر يتمحور حول المشاركة والتمكين للنساء، ومن هنا فنحن نفتح ونقترح آفاقا بحثية مهمة في هذه المسألة.

قائمة المصادروالمراجع

❶- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصياغ، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، د.ط، 2005.

2- محمد عبيدات و آخرون، منهجية لبحث العلمي، القواعد و المراحل والتطبيقات، عمان، الأردن، دار وائل، د.ط، 1999.

3- مريم أحمد قدوري، الاقتصاد الموازي بين الجزائر و الإمارات، فضاءٌ أبطاله نساء، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، د.ط، 2017.

4- مصطفى بو تفنتوشت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دميري أحمد، الجزائر ، ديوان مطبوعات الجزائر، د.ط، 1984.

5- مصطفى بوتوفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص، تر، دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1984.

6- ناصر جابي، مواطنة، من دون استئذان، الجزائر، منشورات الشهاب، د.ط، 2006.

7- أورزولا شوي، أصل الفروق بين الجنسين، ترجمة بوعلي ياسين، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط02، 1995.

8- بيير بورديو، أسباب علمية لإعادة النظر الفلسفة، ترجمة أنور مغيث، لبنان، دار الأزمنة الحديثة، ط01، 1998.

9- بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة شلمان قعفراني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2000.

10- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط06، 1998.

11- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، د.ط، 2000 .

12- سامي مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، مصر، دار الدولية للاستثمارات الثقافية، ش م م، ط01، 2008.

13- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ط02، 1981.

14- فريدريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أحمد عز العرب، القاهرة، مصر، دار الطباعة الحديثة، د.ط.

ب- الأطروحات والمذكرات:

1- دليلة شارب، الفضاء المنزلي والعمل: الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2010.

2- زينة قدور، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، تحليل سوسيولوجي لأداء البرلمانيات في مجلس النواب، رسالة دكتوراه، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، كلية العلوم

الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2017.

3- سفيان بدراوي، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، ديسمبر 2014.

4- عائشة عبد السلام وآخرون، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، الجزائر، المنظمة العربية للمرأة، 2009.

5- عبد الحفيظ عطار، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

6- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، رسالة دكتوراه (علم الاجتماع)، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

ج- المقالات العلمية:

1- الطاهر لبيب، الأسرة العربية، مقاربات نظرية، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 308.

2- هادفي سمية، سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 17، ديسمبر 2014.

3- وفاء مرقس، العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1998.

4- يعقوب قبانجي، منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 308.

5- بلقاسم بن زنين، المرأة الجزائرية والتغيير، دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية، إنسانيات، CRASC وهران، العددين 57-58 | 2012، 13 - 38.

6- دليلة شارب، المهن الأنثوية بين القيم والتحولات الاجتماعية، مجلة مواقف، العدد 09 ديسمبر 2014، جامعة معسكر.

7- فادية حطيط، النسوية الأمومية، ستات البيوت في لبنان، أي دور؟ أي خطاب؟ في: النساء في الخطاب العربي المعاصر، باحثات، ج 9ب، يروت، تجمع الباحثات اللبنانيات، 2004.

8- لبيض سالم، الجنوسة والنوع (الجندر) في الثقافة العربية، المستقبل العربي، العدد 348، فيفري 2008.

9- محيا زيتون، الاستخدام في القطاع غير النظامي، تحرير: أحمد فتحى خليفة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والثلاثون، العدد الثالث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995، ص35- 36.

10- مليكة رمعون، الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة ، مجلة إنسانيات، العدد 8، 1999.

11- منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد 05، ديسمبر 2016، جامعة ورقلة.

12- نادية فرحات، عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.

د- مداخلات في ملتقيات ومؤتمرات:

1- إيمان محامدية، بوطوطن سليمة، المرأة العاملة والعلاقات الأسرية، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، أيام 9-10 أفريل 2013 .

2- فريدة بوروبي رجاح، الضغوط الأسرية لدى الأسرة الجزائرية، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، أيام 9 و10 أفريل 2013، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة.

3- مالك شبل، الأنوثة والذكورة، ورقة قدمت إلى الإسلام والحداثة، ندوة مواقف، لندن، دار الساقي، 1990.

هـ- مقالات ومعطيات من الانترنت:

1- الطاهر حجار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، 2 مليون طالب بالجامعات الجزائرية، جريدة الشروق،2019.

https://www.echoroukonline.com/2%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-2019/

2- العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة، ورقة محملة من الحساب الشخصي للكاتب بمنصة AcademiaEdu، 33 صفحة. https://www.academia.edu

3- رشيد بومعالي، واقع التغيرات الاسرية للأسر الريفية المهاجرة في الجزائر، 12-03-2011. https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/waq-altghyrat-alasryte-llasr-alryfyte-almhajrte-fy-aljzayr

4- صالحة بوضيفة، ما إشكالية الحركة النسائية الجزائرية؟، الملتقى الدولي: استراتيجيات لحقوق المرأة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ألبرات دو لوبركات El prat de llobregat 16-19 تشرين الثاني 2006، جمعية " أكسور - لاسكوفياس" بالتعاون مع " نساء في شبكة" و"بلاتافورم من أجل حقوق المرأة الإنسانية".

5- http://www.mediterraneas.org/article.php3?id_article=608

6- فريدريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة إلياس شاهين، نسخة رقمية، د.تا، ص57.

7- revsoc.me/wp-content/uploads/أصل-العائلة-والملكية-الخاصة-والدولة.pdf

8- موقع أنثروبوس، لويس هنري مورغان (1818-1881)، تاريخ الاطلاع 12 نوفمبر 2017.

و- التقارير:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015، ONS، الجزائر.

2- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016/2014، رقم 47، نشرة 2017.

3- تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي: سنوات 2002، 2009.

❷- المراجع باللغة الأجنبية:

A- Ouvrages:

1- ADDI Lahouari, Les mutations de la société algérienne, Paris: La Découverte (Textes à l'appui), 1999.

2- ALBAN Goguel d'Allondans, l'exclusion sociale les métamorphoses d'un concept, Paris, Editions, l'Harmattan, 2003.

3- ALAIN Tarrius, La Mondialisation par le bas, Les nouveaux nomades des économies souterraines, Paris, Balland, 2002.

4- BAUMAN, Z, Postmodern ethics, Blackwell, Oxford 1993.

5- BOSERUP, Ester, Woman's role in economic development, Reprinted with new Introduction, Cromwell Press, UK, 2007.

6- BOURQUE Reynald-Christian THUDEROZ, Sociologie de la négociation, Presses Universitaires de Revues, 2011.

7- BOUTEFNOUCHET Mostefa, La société Algérienne en transition, OPU, Alger, 2004.

8- CESARI, J, La Méditerranée des réseaux, marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, Paris, Maisonneuve & Larose, 2002.

9- CHRISTIAN Baudelot, Roger ESTABLET, Allez les filles, Le Seuil, Paris, 1992.

10- DANIELE Voldman, Sylvie SHEWEITZER, Les femmes ont toujours travaillé, Une histoire du travail des femmes aux XIXe et XXe siècles, Paris, Odile Jacob, 2002.

11- DIAB Jihan Kamel Tawfik, The Hidden Economy in Egypt, A Social Accounting Matrix Approach, Diss, American University in Cairo, 1983.

12- DROY Isabelle, Femmes et développement rural, Eds Karthala, Paris, 1990.

13- ENGELHARD Philippe, L'Afrique miroir du monde, plaidoyer pour une nouvelle économie, Paris, Arlea, 1998.

14- FONTAINE L et WEBER F, Les paradoxes de l'économie informelle, A qui profitent les règles?, Eds Karthala, Paris, 2010.

15- BOURQUE R et THUDEROZ C, Sociologie de la négociation, Presses Universitaires de France, 2011.

16- GRANOTIER Bernard, La planète des bidonvilles, Paris, Seuil, 1980.

17- HADJIDJ El-Djounid, Espace et volontarisme politique. La ville entre discours et réalités, Oran, Dar El Gharb, 2004.

18- KARL Polanyi, The Creat Transformation, The Political and Economic Origins of Our Time, Foreword By Joseph E,Stiglitz, Introduction By Fred Block, BEACON PRESS BOSTON, Second Beacon Paperback edition published in 2001.

19- KAUFMANN Jean-Claude, Sociologie du couple, PUF, Paris, 1993.

20- LENOIR René, Les exclus, un Français sur dix, Paris, Seuil, 1974.

21- MARK Debarc Hatier, Les milliards de l'ombre, L'économie souterraine, imprimerie Maury, Paris, 1992.

22- MHAMMED Boukhobza, Octobre 88, Evolution ou rupture, Editions Bouchène, Alger, 1991.

23- MICHEL Peraldi, La fin des norias ? Réseaux migrants dans les économies marchandise, édition L'harmattan, France, 2003.

24- MOSTAFA Boutefnouchet, La société algérienne en transition, OPU,Alger, 2004.

25- PERROT Michel, Les femmes ou les silences de l'histoire, Editions Flammarion, Paris, 2e édition, 3 mars 2012, Collection Champs Histoire, France.

26- PHILIPPE Borgeaud et autres, La mythologie du matriarcat, l'atelier de Johann Jakob Bachofen, Librairie Droz S,A, Geneve, 1999.

27- RINA Dupriet , La lutte contre l'exclusion, Edition de l'école nationale de la santé publique 2002.

28- ROBERT Castel, Discrimination positive et justice sociale, Paris,PUF, 2007.

29- ROBERT Castel, L'égalité, Nouveaux débats, PUF, 2002.

30- ROBERT Castel, Les métamorphoses de la question sociale, Une chronique du salariat, Fayard, Paris, 1995.

31- ROSROW Walt Whitman, the world economy, history & prospect, University of Texas Press, 1978. Politics and the Stages of Growth, Cambridge University Press, 1971.

32- SERGE Paugam et Dominique Schnapper, La disqualification sociale, essai sur la nouvelle pauvreté, Paris, Presses universitaires de France, 1991.

33- SUBRAMANIAN Narendra, Nation and family, Personal law, cultural pluralism, and gendered citizenship in India, Stanford University Press, 2014.

B- Chapitres d'ouvrages :

1- ADDI Lahouari, Femme, famille et lien social en Algérie, in Azadeh Kian-Thiébaut et Marie Ladier-Fouladi, Famille Et Mutations Sociopolitiques, L'approche Culturaliste a L'épreuve, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2005.

2- ALAIN Tarrius ,Transmigration et économies souterraines, une économie, par les pauvres, pour les pauvres, in Regards Croisés sur l'Economie, n°14, lumière sur les économies souterraines , Eds la Découverte, Paris, 2014.

3- BLOCH, F, & Evans, P, The state and the economy, In N, J, Smelser & R, Swedberg, Eds, The handbook of economic sociology, Princeton, Princeton University Press, 2005.

4- JOMNI Sofia, Les femmes dans le secteur informel en Tunisie, dualité des formes d'activité et reconnaissance sociale du travail féminin, in Christian Lochon, Véronique Bodin, Jean-Pierre Doumenge, Éds, Femmes et Islam, Actes du colloque, Rôle et statut des femmes dans les sociétés contemporaines de tradition musulmane, Paris, CHEAM, 15-16 décembre 1999.

5- KEITH Hart, bureaucratic form and informal economy, in B,Guha-Khasnobis, R,Kanbur et E, Ostrom, Linking the formal and informal economy, concepts and policies, Oxford University Press, Oxford, New York.

6- MICHEL Peraldi, Aventuriers du nouveau capitalisme marchand. Essai d'anthropologie de l'éthique mercantile, p 73-114, in Adelkhah F, Bayart J,F, Voyages du développement, Émigration, commerce, exil, Paris, Karthala, coll, Recherches internationales, 2007.

7- MICHEL Peraldi, Cabas et containers, Activités marchandes informelles et réseaux migrants transfrontaliers, Paris, Aix-en-Provence, Maisonneuve & Larose,MMSH, 2001.

8- PORTES, A & Haller, W, The informal economy. In N, J, Smelser & R, Swedberg, The handbook of economic sociology, Princeton University Press, 2005.

9- RYAN, R, M, Deci, E, L, Grolnick, W, S & La Guardia, J, G, The significance of autonomy and autonomy support in psychological development and psychopathology, In D, Cicchetti & D, J, Cohen, Developmental psychopathology, Theory and method Vol 1, pp 795-849, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc, 2006.

10- SIMON Wuhl, La Discrimination positive, in Le Nouveau dictionnaire de l'action sociale, sous la direction de Jean-Yves Barreyre et Brigitte Bouquet, Paris, Bayard, Octobre 2006.

11- THOMAS Cotado, L'économie informelle vue par les anthropologues , in Lumière sur les économies souterraines, Crime, trafic, travail au noir, Regards croisés sur l'économie, N°14, Editions la Découverte, Paris, 2013.

C- Articles:

1- ABDOUL M, Production de la ville et informalités urbaines, l'exemple de la Commune d'arrondissement de Thiaroye-sur-mer, ville de Pikine, Sénégal, working paper, ENDA, Codesria, groupe multinational de travail, Mutations urbaines en Afrique, 2003.

2- ABEDA Sultana, Patriarchy and Women's Subordination, A Theoretical Analysis, The Arts Faculty Journal, University of Dhaka, Bangladesh, July 2010-June 2011.

3- ALAIN Tarrius, l'entrée dans la ville, migrations maghrébines et recomposition des tissus urbains à Tunis et à Marseille, Revue Européenne des Migrations Internationales,1987.

4- BELGUIDOUM Saïd, MOUAZIZ Najet, L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne, politiques urbaines et légitimité sociale, Espaces et sociétés, N° 143, l'harmattan, Paris,2010.

5- BELLACHE Youghourta, Le secteur informel en algérie, approches, acteurs et determinants, Les cahiers du CREAD N°105/106, Alger, 2013.

6- BENDJELID Abed , Diversité des activités informelles, actifs, famille et centralité, revue Insaniyat, N°01,CRASC- Oran ,1997.

7- BENDJELID Abed, Les stratégies familiales face à la crise de l'emploi à Sidi Bel Abbès, perception de l'espace urbain et diversité de l'informel dans une ville moyenne algérienne, Insaniyat, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, N°1, 1997.

8- BERNARD Fusulier et Nicolas Marquis, Transaction sociale et négociation, deux notions à articuler, Négociations, Editions De Boeck, Belgique, vol 12, N° 2, 2009.

9- BOULAHBEL Yeza, Dames de France et d'Algérie, une stratégie d'autonomisation à l'ombre des traditions, Cahiers du Mage 3, 1996.

10- BRIGITTE Bertoncello, Commerce Africain, réseaux transnationaux et société Locale, H Et M Ns 1224 Mars_Avril,2000.

11- CATHERINE Gauthier, Mobilités migratoires marocaines, sociabilités et échanges marchands, Revue européenne des migrations internationales ,1997.

12- CLIFFORD Geertz, The Bazaar Economy, Information and Search in Peasant Marketing, Economics and Anthropology, 1978.

13- DELOS Hélène, Entre Maghreb et Turquie, mobilités et recompositions territoriales, Revue européenne des migrations, vol 19 N° 21, 2003.

14- FUSULIER B et MARQUIS N, Transaction sociale et négiciation, deux notions à articuler, Négociations, Vol 12, N°2, Belgique, Ed De Boek,

15- GEORGES Courade, Sophie Bouly de Lesdain, Femmes camerounaises en région parisienne, trajectoires migratoires et réseaux d'approvisionnement, Tiers-Monde, 2000.

16- GREG Guest, Arwen Bunce and Laura Johnson, how many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability, Field Methods, 2006.

17- HADI Makboul, Mutations de La famille algérienne, CENEAP, N°52, Décembre 2002.

18- HADJIDJ El-Djounid, Enquêter sur son propre terrain, Terrains vécus, Terrains revécus, In Anthropopages N°5-6, Ed GRAEA, Marseille, Mars 2006.

19- HALPERN Charlotte et Pollard Julie, Les acteurs de marché font-ils la ville?, Espaces Temps, 2013.

20- HAMID Zitouni, L'économie non observée, approche constable, cas comptes nationaux Algériens, CREAD, Alger, 2006.

21- HARRIS, J, & Todaro, M, Migration, unemployment and development, A two sector analysis, American Economic Review, 1970.

22- HINNEK Bruhns, Max Weber, ville et capitalisme moderne, Societàmutamentopolitica, Firenze University Press, Italie, vol 5, 2014.

23- KEITH Hart, informal income opportunities and urban employment in Ghana, The Journal of Modern African Studies, 1973.

24- LAKJAA Abdelkader, La ville, creuset d'une culture nouvelle, ville, culture et société en Algérie, Insaniyat, N°5, Mai-Aout 1998.

25- LOUISA Dris Aït Hamadouche et Chérif Dris, De la résilience des régimes autoritaires, la complexité algérienne, L'Année du Maghreb, CNRS Editions, vol VIII, 2012.

26- LOURDES Beneria and Gita Sen, Accumulation, Reproduction, and Women's Role in Economic Development, Boserup Revisited, Journal of Women in Culture and Society, 1981.

27- MAEC Granovetter. Economic action and social structure, The problem of embeddedness, American Journal of Sociology, 91, 1985.

28- MARTINE Fournier, La Différence des sexes est-elle culturelle?, Sciences humaines, hors-série spécial N° 4 (novembre-décembre 2005.

29- NACIB Youcef, Anthropologie de la violence, Revue Confluences méditerranée, IREMMO, France, 1996.

30- RAMIREZ Ángeles, Michelle Guillon, and Daniel Noin, La valeur du travail, L'insertion dans le marché du travail des immigrées marocaines en Espagne, Revue européenne des migrations internationales ,1999.

31- RAYAN, R, M, & Deci, E, L, Self-regulation and the problem of human autonomy, Does psychology need choice, self-determiniation, and will?, Journal of Personality, 2006.

32- RAYMOND Aron, Idées politiques et vision historique de Tocqueville, Revue française de science politique, 1960.

33- RIGONI Isabelle, Séhili Djaouida, Introduction au dossier Femmes dans la migration, Migrations Société, Centre d'information et d'études sur les migrations internationales, France, V17, N° 99-100, 2005.

34- RINA Agarwala, Economic Sociology of Work, Research, in The Sociology of Work, Volume 18, 2009.

35- ROBERT Castel, De l'indigence à l'exclusion, la désaffiliation. Précarité du travail et vulnérabilité relationnelle, Face à l'exclusion, Le modèle français, 1991.

36- SAADIA Elhariri, Les Marocaines au Cœur d'un nouveau circuit d'échanges marchands, entre ici et là-bas, Revue européenne des migrations internationales, 2003.

37- SCHMOLL Camille, pratiques spatiales transnationales et stratégies de mobilité des commerçantes tunisiennes, Revue Européenne des Migrations, vol 21 N° 1, 2005.

38- Sidi Mohammed MOHAMMEDI, Changement social et famille en Algérie, Les cahiers du CRASC, n° 27, 2013.

39- SINGERi, H, The golden age of the Keynesian consensus, The pendulum swings back, World Development, N° 25, 1997.

40- TAGNE, Robert TÉFÉ, La Socio-Anthropologie Économique Des Marchés Alternatifs Urbains, Encastrement Social Des Logiques Marchandes. Cahiers de Sociologie Economique et Culturelle, 2015.

41- TOUZRI Abdelfattah, Pratiques informelles et minorités issues de l'immigration, une régulation autonome en gestation?. Espaces et sociétés N°3, 2010.

42- VERONIQUE Manry et Camille Schmoll, Le bizness des femmes, nouvelles figures des mobilités maghrebines dans l'espace euro-méditerranéen, Revue Naqd, N°28, Algérie,2008.

43- VERONIQUE Manry, Trabendo au féminin, les femmes algériennes dans le commerce à la valise, FASOPO, Paris,2006.

D- Thèse :

HADJIDJ Djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace. Le cas de la ville d'Oran, Thèse de Doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, 2001.

E- Communications :

1- LAURA Feal, *Genre et Intégration économique des femmes*, In Genre et Intégration Economique des Femmes dans les Pays du Maghreb, Séminaire international, 5-7 Octobre, Tunis, 2009.

2- RODARY Meriem, *Femmes, travail et vision orientaliste de la société marocaine, réflexions sur l'invisibilisation des activités féminines informelles*, communication au colloque Maghreb en immigration, Communication présenté au Colloque Marche du travail et genre dans

les pays du Maghreb. Spécificités, points communs et synergies avec l'Europe, Rabat. 2003.

3- TALAHITE Fatiha, *Algérie, l'emploi féminin en transition*, 8th Mediterranean social and political research, meeting, Florence, 21-25 mars 2007.

4- VERONIQUE Manry, Camille Schmoll, *Le bizness des femmes, Nouvelles figures des mobilités maghrébines dans l'espace euro-méditerranéen*, communication au colloque Mobilités au féminin, Laboratoire Méditerranéen de Sociologie, Tanger, 15-19 novembre 2005.

F- Rapports :

1- ANGEL-Urdinola D,F, and Tanabe K, *Micro-Determinants of Informal Employment in the MENA Region*, SP Discussion Paper 1201, The World Bank, 2012.

2- AARDES, *secteur informel et développement*, Tunis, 1er trimestre 1991.

3- Banque Mondiale, Genre et Développement, *Les femmes dans la sphère publique*, 2004.

4- CHIKHI ,S, A, El kenz ,D, Guerid, *industrie et societé* ,SNS, Rapport d'expertise pour le compte de la SNS, avril 1978 – juin 1982, Document non publié.

5- FLORA Painter, Arthur Youbg, *The informal sector*, perspectives from the literature, Bureau For Private Enterprise, U,S Agency For International Development, February 1989.

6- ILO, *Decent Work and the informal economy*, Report VI, International Labour Conference, 90th session, Geneva, 2002.

7- Musette,M, Saib et al, *Marché du Travail et emploi en Algérie*, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003.

8- Nations Unies, *Rapport de la quatrième conférence mondiale sur les femmes*, Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies, New York, 1996.

9- OCDE, *Les migrations internationales en chiffres Contribution conjointe des Nations Unies/DAES et de l'OCDE au Dialogue de haut niveau des Nations Unies sur les migrations et le développement*, 3-4 octobre 2013.

10- OCDE, Manuel sur la mesure de l'économie non observée, Paris, 2003.

11- ONS, Activité, emploi et chômage en septembre 2015, Bulletin N°726.

12- Organisation International de Travail, L'économie informelle, permettre une transition vers la formalisation, Document de travail de l'OIT pour la préparation du colloque interrégional tripartite sur l'économie informelle, Genève, 27-29 Novembre 2007.

13- Rapport Banque Mondiale, Genre et Développement au Maghreb, Mai 2000.

G- Articles et données sur internet :

1- AUGUST Comte, Système de politique positive, ou traité de sociologie, instituant la Religion de l'Humanité, Extrait tiré Le 15 novembre 2017, lien http://www.lezenswaard.be/view.php?id=716

2- CHRISTINE Siméone, La place des femmes dans l'économie numérique, toute petite, Publié le vendredi 10 mars 2017 à 17h00,

https://www.franceinter.fr/economie/la-place-des-femmes-dans-l-economie-numerique-toute-petite

3- Deblé Isabelle, Ester Boserup, La femme face au développement économique. In: Tiers-Monde, tome 24, n°95, 1983.http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1983_num_24_95_4324_t1_0698_0000_2

4- Enquête sur l'économie informelle, Les résultats de la 1re phase d'ici fin juillet.

5- FATIMA Oussedik, La famille algérienne subit des changements profonds, El Watan, 13 juin 2012. http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/soc/famille_ changements_profonds.htm

6- Groupe français d'études féministes, Le droit de la mère dans l'Antiquité, préface de l'ouvrage,Das Mutterrecht ,de J, J, Bachofen , trad, et publ, Groupe français d'études féministes, 1903, Paris, Date de mise en ligne: 15/10/2007. http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k75647x/f1.image

7- HELENE Ryckmans, Femmes migrantes, femmes pauvres, pour les femmes les exclusions se supperposent et s'imbriquent les unes aux autres, Centre de formation pour le développement et la solidarité internationale, Mise en ligne le 20 décembre 2005. Consulté le 03Mars 2017. http://www.iteco.be/antipodes/inclusion-ou-exclusion/Femmes-exclusion-multiple-et
http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/125848

8- http://www5.albankaldawli.org/mdg/
https://www.ined.fr/fichier/s_rubrique/24838/intro.femmes_maghreb.fr.pdf

https://www.liverpool.ac.uk/media/livacuk/schoolofmanagement/docs/ethnography2015/grigoryan.pdf

9- JOHN Ferguson Mclennan, 1865, Primitive marriage, Publisher Edinburgh Adam & Charles Black, Collection biodiversity, darwinslibrary, Digitizing sponsor JISC and NEH, Contributor Cambridge University Library. https://archive.org/details/Mclennan1865gg67O

10- KAMEL Kateb, L'émergence des femmes au Maghreb, Consulté

11- KHOREN Grigoryan, In the Footsteps of Economic Anthropology, Trade As a Socio-Cultural Phenomenon in Post-Soviet Armenia, 10 pages.

12- le 16-08-2017 a 13:59.

13- Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, https://www.mesrs.dz/agregats_mesrs

14- LEWIS H. Morgan, Ancient Society, Chapter V, Monogamian Family, First published in 1877, by MacMillan & Company, London. This edition was printed in USA, 1877. https://www.marxists.org/reference/archive/morgan-lewis/ancient-society/ch25.htm

15- Raoul Makarius (1971), “ Présentation et introduction ” à : Lewis H. MORGAN, 1877, La société archaïque, Traduit par H, Jaouiche, 1971, Une édition électronique réalisée du livre de Lewis H, Morgan 1877, La société archaïque, Traduction française de H, Jaouiche, 1971, Paris, Éditions Anthropos, 1971, 653 pages, Un document produit en version numérique par Mme Marcelle Bergeron, bénévole Dans le cadre de la collection, Les classiques des sciences sociales.

16- ROCARE, qu’est-ce que la recherche qualitative?,

http://www.ernwaca.org/panaf/RQ/fr/definition.php

17- UNESCO, Les TIC comme outil clé du Secteur de l'économie Informelle pour les Femmes, l'UNESCO forme des Femmes dans l'E-Commerce, http://fr.unesco.org/news/tic-outil-cle-du-secteur-economie-informelle-femmes-unesco-forme-femmes-e-commerce

18- VARSHA Chitnis, Nation and Family, Personal Law, Cultural Pluralism, and Gendered Citizenship in India. By Narendra Subramanian. Stanford, CA, Stanford University Press, 2014. https://doi.org/10.1017/S175504831500022X

الملحق رقم 01

دليل المقابلة:

أولا: البيانات السوسيو ديموغرافية:

السن: .....

المستوى التعليم: .....

الحالة المدنية: .....

مكان الإقامة الدائمة: .....

الأصل الاجتماعي للأولياء: .....

المستوى التعليمي للأولياء: .....

عدد الإخوة والأخوات: .....

عدد الأبناء (في حالة تكون المبحوثة متزوجة): .....

ثانيا: محور دوافع الالتحاق المرأة بالعمل غير الرسمي وعوامل الجذب.

1- منذ متى وأنت تزاولين هذا النشاط؟ وماذا كنت تعملين قبل ذلك؟

2- حدثينا عن وضعيتك الاقتصادية أو المادية قبل ولوجك لعالم تجارة الحقيبة؟

3- حدثينا عن وضعيتك الاقتصادية أو المادية الحالية؟

4- هل تشعرين بالقبول من قبل المجتمع (الأهل، الجيران، الأصدقاء، والمجتمع ككل) جراء ما تقومين به من نشاط؟ كيف ذلك في كل الأحوال؟

5- ما هي المشاكل والعوائق التي واجهتك وتواجهك في هذا النشاط؟ وكيف تقومين بمواجهتها؟

ثالثا: محور ممارسات واستراتيجيات المرأة في العمل غير الرسمي.

6- كيف تختارين وجهة السفر لمزاولة نشاطك؟ وما هي أكثر الوجهات جذبا لك؟ ولماذا؟

7- ما هي طبيعة الأنشطة والسلع التي عملت وتعملين فيها؟ وهل سبق وغيرتي النشاط؟ لماذا في كل الأحوال؟

8- من خلال عملك، هل نجحت في تشكيل شبكة علاقات متينة؟ كيف ذلك؟ ومع من؟

9- ماذا تمثل لك السمعة في عملك؟

10- ماذا يمثل لك الشرف في عملك؟

11- هل الاغراء واستخدام الجسد جزء من عمل المرأة في التجارة غير الرسمية؟ هل يوجد نساء تاجرات الحقيبة ممن يستغلن جسدهن في ذلك؟ حسب رأيك لماذا؟

12- ماذا تعلمت من مهنتك؟ وهل سبق وقمت بإجراء تكوينات أو دورات تدريبية في ميدان ما؟

13- كيف تسييرين أمورك المالية؟ هلا تفضلت بعرض تجربتك حول الموضوع؟

14- هل تستعملين التسويق الشبكي؟ إن كان ذلك، حدثينا عنه؟ لماذا استخدمته؟ وماذا كسبت من وراء ذلك؟

15- ماذا عن شبكة زبائنك، كيف شكلتها؟ وما هي استراتيجياتك في الحفاظ عليها وتوسيعها؟

16- ماذا عن التضامن والتعاون، بينكم أنتن تاجرات الحقائب؟

17- هل هناك منافسة كبيرة بينكن؟ كيف ذلك؟

18- وهل هناك غيرة بينكن؟ على ماذا عادة يكون ذلك؟

19- من خلال مسارك في تجارة الحقيبة، حدثينا عن ماذا حققته وما هي طموحاتك؟

رابعا: محور نساء العمل غير الرسمي: بين الاستقلالية ومظاهر المقاومة.

20- هل ولوجك لتجارة الحقيبة كان علانية، أم بالتخفي؟ ولماذا؟

21- اليوم، ما مدى استقلاليتك في هذا العمل؟

22- حسب رأيك هل الجزائريون (ذكورا أو إناثا) متقبلون لعمل المرأة وسفرها لأجل تجارة غير رسمية؟

23- حدثينا عن ظروف عملك، وظروف السفر والغربة المؤقتة التي تعيشينها جراء ممارستك لعملك؟

24- حدثينا عن التحولات التي عرفتها على المستوى:

- الفردي/ الشخصي؟
- العائلي؟
- المهني؟

خامسا: محور المرأة العاملة في تجارة الحقيبة: أدوار جديدة في التنشئة الاجتماعية أم آليات إعادة الانتاج.

25- ما هي أدوارك الاجتماعية خارج عملك؟ في الأسرة، وخارجها؟

26- ما هي نشاطاتك وتفاعلاتك اليومية، خارج عملك في تجارة الحقيبة؟

27- إن كان لك أبناء، كيف تتعاملين معهم في ظل عملك الذي يتطلب سفرك وغيابك؟ من الذي يقوم برعايتهم؟ وما مقدار تواجدك معهم؟

28- هل ممارستك للتجارة غير الرسمية، خيار شخصي؟ أو مواصلة لنشاط عائلي مارسه أفراد من عائلتك أو أولياؤك أمورك من قبل؟

29- أي مستقبل تودين لأبنائك؟ هل تدعمينهم إذا اختاروا ممارسة نفس نشاطك؟

الملحق رقم 02: الخصائص السوسيو ديموغرافية لعينة البحث

المشاركة رقم:	السن	الحالة المدنية	عدد الأبناء	المستوى التعليمي	الأصل الجغرافي	وجهات السفر
1	23	عزباء	/	ثانوي	حضري	تركيا، تونس
2	26	عزباء	/	جامعي (ليسانس تجارة)	حضري	تركيا
3	27	عزباء	/	جامعي (ماستر بيولوجيا)	حضري	تركيا، دبي
4	29	مطلقة	1	جامعي (ليسانس ادب)	حضري	تركيا
5	29	عزباء	/	تكوين مهني (خياطة)	ريفي	تركيا
6	30	عزباء	/	تكوين مهني (تأمينات)	شبه حضري	تركيا، دبي
7	30	متزوجة	2	(جامعي، ليسانس علم اجتماع)	حضري	تركيا
8	31	متزوجة	2	متوسط،	حضري	تركيا
9	33	متزوجة	3	ثانوي	ريفي	تركيا
10	33	عزباء	/	تكوين مهني، اعلام الي وسكرتاريا	حضري	تركيا
11	35	متزوجة	4	ثانوي	حضري	دبي
12	37	متزوجة	1	جامعية	ريفي	الامارات (إقامة)
13	38	عزباء	/	جامعي (ماستر إدارة اعمال)	حضري	تركيا، دبي، تونس
14	39	متزوجة	4	دون مستوى	حضري	تركيا
15	39	ارملة	3	تكوين مهني، صناعات تقليدية	حضري	تركيا
16	39	متزوجة	3	جامعي (ليسانس علم النفس)	شبه حضري	تركيا، دبي
17	41	مطلقة	2	جامعة التكوين المتواصل (إدارة الاعمال)	حضري	تركيا، فرنسا
18	43	أرملة	2	دون مستوى	حضري	تركيا، المغرب
19	43	مطلقة	2	ثانوي	حضري	دبي، ليبيا (سابقا)
20	47	مطلقة	3	تكوين مهني (فندقة)	حضري	تركيا
21	40	متزوجة	3	جامعي	حضري	تركيا، ليبيا (سابقا)
22	37	مطلقة	2	ثانوي	شبه حضري	تركيا
23	36	متزوجة	0	جامعي	حضري	تركي، دبي، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا
24	38	متزوجة	24	جامعي	حضري	دبي

ملاحظة:

التعريف الاجرائي لمتغير الأصل الجغرافي، هو مكان الولادة والنشأة للمشاركة، حيث أنه توصلنا الى تفيئة التالية: حضري / شبه حضري / ريف

الملحق رقم 03

مقابلة الظابط خالد علي، ظابط جمارك أول في قسم تفتيش المسافرين في مطار البحرين

هي إحدى المقابلات المميزة في بحثنا هذا، والتي كانت مع الظابط خالد علي، وهو أحد متابعيني على تطبيق أنستغرام، إذ أنني كنت أعرفه بشكل سطحي منذ أكثر من ثلاث سنوات، وفي يوم من الأيام قمت بنشر مقطع فيديو علي الأنسغرام، أتحدث فيه عن التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، هذا الموضوع الذي لفت انتباهه كونه يعمل في نفس المجال، إذ أنه عنصر فعال ومسؤول جمارك في مطار البحرين الدولي، وكان في تلك الفترة مهتما بجمع بيانات عن نفس الموضوع الذي طرحته كون أنه كان يقوم بتدريب أعوان جمارك حول كيفية ضبط المهربين عبر المنافذ الجوية، ويود أن يعرف مختلف الاستراتيجيات التي يوظفها المهربون عبر الحدود. حينها تواصل معي من أجل أن أوافيه بتفاصيل ومعلومات علمية عن الظاهرة، وهناك فقط عرفت أن خالد علي هو ظابط جمارك في مطار البحرين الدولي.

قدمت له الخدمة التي كان يحتاجها، فيما استمر التواصل بعدها، لأتمكن مع الأيام وفي فترة مقدارها خمسة أشهر، أن أحصل على معلومات مهمة تخدم موضوع بحثي، بعد فترة طويلة من إصراره على التحفظ بعدم البوح لي بمعلومات تعتبر مهمة وسرية لديه، إلا أن الثقة التي تشكلت بيننا مع الأيام مكنته من أن يعطيني الكثير من التفاصيل الخطيرة عن طريق التصريح الشفهي والمسجل بجهاز تسجيل في مقابلة أجريتها معه في أول زيارة له في دبي في شهر يناير من السنة الجارية، وبعدها قام بإرسال مجموعة فيديوهات التي توثق للظبطيات التي قام بها لما كان في المنافذ البرية للبحرين، وبعدها في المنافذ الجوية، والتي كان فيها عدد معتبر من النساء الممارسات لجميع أنواع التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، ومن عدد كبير من الجنسيات، بدءا بالنساء البحرينيات الباكستانيات والتايلنديات والفلبينيات والمغربيات وغيرهن من الجنسيات

الأخرى.

كفاءات واستراتيجيات مختلفة عرفتها من خلال هذه المقابلة المتميزة والتي لم أكن لأتمكن من معرفتها إلا من خلالها، إذ لم تكن سنوات البحث السابقة ولا القراءات النظرية ولا مقابلات المبحوثات كافية لأن أعرفها منها.

من بين المعلومات الجديدة التي وافاني بها كانت على شكل قصص لبعض الحالات التي تحدثنا عنها، وكان من أهمها قصة إحدى تاجرات الكوكايين والتي كانت تستخدم طريقة تهريب لن يتخيلها القاريء لهذا المقال، وهي أنها تضع الكوكايين على شكل تحاميل من حجم طويل داخل فتحة الشرج مرورا بالمصارين، وكانت هذه إحدى الطرق المبتكرة في تهريب الممنوعات عبر المطارات. وكنت قد سألت خالد كيف قمتم بضبط هذه السيدة؟

قال أنها اعتادت على نقل كميات مناسبة في مرات سابقة، لكن عندما تم ضبطها كانت تضع كمية أكبر مما أدى إلى صعوبة في المشي لديها، وهو الأمر الذي أثار شكوكنا، وكنت قد استدعيتها إلى غرفة التفتيش وطلبت من إحدي الجمركيات النساء بتفتيشها تفتيشا دقيقا، لنكتشف أنها كانت تهرب المخدرات في داخل جسمها، وقد كانت هذه إحدى الحالات الغريبة التي تم ضبطها.

حالة أخرى مميزة لسيدة بحرينية كانت تحمل معها طفلين صغيرين، وهما ولداها، واحد عمره بضعة أشهر، لا يمشي، والثاني عمره يتجاوز السنة وكان باستطاعته المشي. كانت السيدة منقبة مما يجبرنا نحن رجال الجمارك من أن نعطيها وقارا واحتراما خاصا كونها أولا بحرينية وثانيا منقبة، وثالثا أم لطفلين صغيرين، إلا أنني انتبهت إلى حركة الطفل التي كانت غير طبيعية، وأنا أراقب الوضع من غرفة الكاميرات، لأخرج بعدها إلى السيدة وأحضر الطفلين إلى غرفة التفتيش، لأفاجأ بأنها تضع كمية من المخدرات في حفاظات طفليها، الأمر الذي جعلنا نتخذ معها الإجراء القانوني الأشد صعوبة علينا من الناحية الإنسانية، وهي أن نحولها إلى النيابة، ونأخذ

أطفالها منها، على أن تتكفل الدولة بتربيتهم لأنهم كانوا عرضة للخطر عند والديهما.

حالة ثالثة متفردة حكا لنا تفاصيلها الظابط خالد علي قائلا: في أحد الأيام كنت في غرفة المراقبة أراقب مسافرين قادمين من المملكة التايلندية، وانتبهت على فتاة تقف في مكان استلام الحقائب وهي تلتفت يمينا وشمالا وكأنها تبحث عن أحد وتحمل هاتفا نقالا في يدها تنشغل به بين الفينة والأخري، انتابني الشك حولها فخرجت من غرفة المراقبة وتوجهت نحوها لأسألها هل تبحث عن شيء؟ إلا أنها عندما رأتني تغيرت ملامح وجهها وارتبكت، فسألتها: هل تنتظرين الحقائب؟ قالت لا، لم أحضر معي حقائب. في هذه اللحظة زادت شكوكي كون أنه لا أحد من المسافرين يأتي من بلد بعيد مثل تايلندا، في رحلة مدتها حوالي سبع ساعات ولا يحضر حقيبة معه، فطلبت منها إن تعطيني جواز سفرها ودخلت مكتبي ووضعت رقم جوازها في جهاز الكمبيوتر، ليظهر لي أنها تحمل معها حقائب، فعدت من جديد لأجدها تتحدث مع شخص عبر تطبيق الواتساب ولما رأتني مجددا أقفلت الهاتف بسرعة، فأخذت الهاتف عنها لأفتشه، كون أنه مصرح لنا بتفتيش أي شيء بحوزة المسافرين بما فيه محتويات الهاتف من صور ومحادثات واتصالات وغيرها، وبمجرد أن فتحت الهاتف وجدت صورتي فيه، وكانت قد تلقت الصورة من شخص من جنسيتها أرسلها لها من أجل أن تأخذ حذرها في المطار، وإن رأت صاحب الصورة فعليها بمغادرة المطار دون أن تأخذ الحقائب، كون أن هذا الشخص (صاحب الصورة والذي هو أنا) من أصعب المفتشين بالنسبة للشخص الذي أرسل لها الصورة، لهذا قامت بإنكار أنها تحمل معها حقائب عندما تحدثت إليها.

عندما وجدت صورتي ومقطعا لفيديو لي وأنا أفتش أحد المسافرين تفاجأت طبعا، وألقيت القبض عليها، وأحضرت الحقائب التي كانت تحمل فيها ممنوعات من صنف الحقائب والملابس المقلدة، وهنا حجزت البضاعة وحولتها إلي النيابة العامة.

قصص كثيرة لنساء ورجال يعملون في التهريب والاختلاس صرح لنا بها الظابط خالد علي قائلا أنه أنتم كمستخدمين للمطار يظهر لكم أن الأمور بخير وأن كل

شيء علي ما يرام، إلا أنه في الواقع يوميا يضبط رجال الجمارك كميات مختلفة لبضائع متنوعة، عند أشخاص من مختلف الجنسات ومختلف الأعمار والأجناس. ويضيف قائلا: في كل مرة نجد أنفسنا أمام كفاءات جديدة يستخدمها هؤلاء الأشخاص للنجاح في تمرير بضاعتهم، ونجد أنفسنا على الرغم من خبرتنا الطويلة في المجال، وتوفر مختلف أجهزة المراقبة، نجد أنفسنا متفاجئين أمام حالات مميزة كانت قد نحجت في الكثير من المرات في تمرير بضاعتها، لكنها في يوم من الأيام وقعت بين أيدينا كون أننا نمتلك حدسا خاص في الإطاحة بالمهربين مهما كان نوع الطريقة التي استخدموها في التهريب.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى فهم ومعرفة طبيعة العلاقة بين التحولات على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وممارسات العمل في القطاع غير الرسمي للمرأة موضوع الإشكال، بالإضافة إلى محاولة فهم الخلفيات التي تدفع بالمرأة إلى الترحال والسفر من أجل ممارسة العمل خارج حدود الرقابة الرسمية وما علاقة ذلك بمسألة التنشئة الاجتماعية ، أي نهدف لفهم حدود عمليات إعادة الانتاج.

انطلاقا من هذه العناصر تسعى الدراسة إلى إقامة تصور حول المعيش اليومي للنساء في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، بهدف فهم أكثر لمختلف العناصر المتعلقة بدوافع التوجه إلى هذا النشاط، وطبيعة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك وكذلك أية كفاءات موظفة ومكتسبة من خلال تجربة السفر والعمل.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التجارة العابرة للحدود، العمل غير الرسمي، الكفاءات، الاستراتيجيات، المعيش اليومي.

Abstract :

This study aims to understand and know the nature of the relationship between changes in the social structure of Algerian society and the practices of women in informal work. As well as, it is an attempt to understand the origins that push women to travel and move in order to do transnational commerce outside the formal boundaries of control, seek to understand the limits of reproductive processes and how it relates to socialization.
.

On the basis of these elements, this study seeks to establish a notion about the daily life of women in the informal trade, in order to better understand the different elements related to: the motivation to undertake this activity, the nature of the strategies used, as well as the qualifications and skills employed and acquired through the experience of travel and work.

Key words: Women, Transboundary trade, informal work, competencies, strategies, daily life.

Résumé:

Cette étude vise à connaître et saisir la nature de la relation entre les changements dans la structure sociale de la société algérienne et les pratiques des femmes dans le travail informel. En outre, il s'agit d'une ébauche pour comprendre les origines et les raisons qui poussent les femmes à se déplacer et à voyager afin de faire du commerce transnational, échappant de ce fait au contrôle social qui met en avant la question de la socialisation. Sur la base de ces éléments, cette étude cherche à établir une représentation de la vie quotidienne des femmes dans le commerce informel et ce, afin de mieux cerner les différents éléments liés à la motivation à entreprendre cette activité, la nature des stratégies utilisées, ainsi que les qualifications et compétences acquises grâce à l'expérience du voyage et du commerce.

Mots clés: femmes, commerce transfrontalier, travail informel, compétences, stratégies, vie quotidienne.